ديسمبر

حريـــة.. ســـلام .. وعـــدالة

السنـة الثـانية

العدد «78»

الخميس
5 نوفمبر 2026م

https://decembernews.com

مصادر طبية لـ(ديسمبر):

مرضى السرطان والكلى في خطر، ونحذر من انهيار النظام الصحي

لجنة المعلمين: نخوض معركة «إضراب النفس الطويل» ونعتزم تعميمه على كل الولايات

جنيف تستضيف أواخر الشهر لقاءً سياسياً بحضور إقليمي ودولي

تقارير 04 — مسيرات تستهدف جل الولايات.. والمدنيون ضحايا ويدفعون الثمن!

تقارير 05 — البرهان في موسكو.. موارد السودان تحت أقدام القيصر

قضايا 06 — حكاية سودانية وراء المحيطات
شيماء تاج السر، المجامية

رأي 09 — نفي خارجية البرهان في ضوء الانهيار الاقتصادي
وليد عنبور

كتابات 12 — السودان: أزمة الدولة وتناسل الحروب
د.حامد البشير إبراهيم

الأخيرة 1 16 — «شرّ البلية»
«عندما تتجاوز المأساة حدود العقل!»

الأخيرة 2 17 — الحركة الإسلامية: تُنكر ما صنعت وتتدثر بأكفان ضحاياها!
رشاد عثمان













أطباء: وزارة صحة «البرهان» تخلت عن مسؤوليتها في دعم المراكز الصحية القومية بالعاصمة والولايات

عواصم: (ديسمبر)

أطلق أطباء وناشطون تحذيرات شديدة حيال أوضاع مرضى السرطان والكلى والتهديدات التي باتت تواجه حياتهم في السودان، وحذروا من تداعيات ارتفاع أسعار العلاج وندرة عدد من الأدوية، مطالبين بالتدخل العاجل لإنقاذ مرضى الفشل الكلوي بعد توقف جلسات غسيل الكلى جراء انقطاع التيار الكهربائي عن المراكز، وشح الوقود، وارتفاع أسعار المستهلكات الطبية المستخدمة في الغسيل، محذرين من انهيار النظام الصحي بالبلاد، ومشيرين إلى أن وزارة صحة سلطة قائد الجيش تخلت عن مسؤوليتها في دعم المراكز الصحية القومية بالعاصمة والولايات.

وطالب عاملون بعدد من المواقع الطبية، في نداء عبر صحيفة (ديسمبر)، والي نهر النيل التابع لسلطة قائد الجيش، بالإسراع في توفير الوقود اللازم لتشغيل مولد كهرباء مستشفى المك نمر الجامعي بمدينة شندي، لضمان عدم تأثر حاضنات الأطفال ووحدة غسيل الكلى. وأفادت متابعات الصحيفة بتكدس المرضى الراغبين في إجراء عمليات غسيل للكلى منذ يوم الثلاثاء الماضي، إلا أنهم لم يتلقوا جلسات العلاج بسبب انقطاع التيار الكهربائي وعدم توفر جازولين لتشغيل مولد الكهرباء الخاص بالمستشفى، في وقت حذرت فيه مصادر محلية من مغبة استمرار هذا الوضع وتأثر الأطفال حديثي الولادة في الحضّانات جراء توقف التيار الكهربائي لفترات طويلة بمستشفى المك نمر.

واستهدفت مسيرات تابعة للدعم السريع، منذ العشرين من أكتوبر الماضي، محطات ومحولات الكهرباء في عدة ولايات بالسودان، من بينها محطة المرخيات بولاية الخرطوم وشندي بولاية نهر النيل، في ذات الوقت الذي تشهد فيه قيمة العملة الوطنية تراجعاً تاريخياً وغير مسبوق في مناطق سيطرة الجيش، ترتبت عليه زيادة كبيرة في أسعار السلع عموماً والدواء على وجه الخصوص.

توقف وحدة مروي

وفي ذات السياق، أفادت متابعات الصحيفة بأن وحدة علاج السرطان بمستشفى مروي باتت شبه متوقفة عن العمل، ولا تقدم أي علاج حقيقي للمرضى، مع نقص في أدوية مرض السرطان. وقال مصدر طبي لـ(ديسمبر) إن الأمر خطير، ولا تبدي السلطات أي اهتمام فعلي بهذا الأمر، ويقترن ذلك بشحٍّ في أدوية السرطان، كاشفاً عن وفاة مرضى بسبب عدم توفر الدم (اللوكيميا) بشكل كامل حتى في الإمدادات الطبية، وأردف: «من يجده سيدفع مبالغ باهظة في مقابله، لأن عدم توفره يعرض حياة المرضى للخطر».



جانب من الدمار الذي لحق بمستشفى شرق النيل بعد اندلاع حرب ابريل 2023م

تدهور الخرطوم

من جانبهم، أبلغ عدد من الأطباء (ديسمبر) أن مستشفيات ولاية الخرطوم تشهد تدهوراً مستمراً جراء تردي وانقطاع خدمات الكهرباء، وأزمة الوقود، وارتفاع الأسعار، محذرين من مغبة استمرار هذه الأوضاع لكونها ستفضي إلى انهيار النظام الصحي ما لم تقدم الجهات الحكومية المرتبطة بسلطة قائد الجيش حلولاً إسعافية.

وذكرت إحدى الطبيبات، تعمل في إحدى مستشفيات الخرطوم، أن انعدام الكهرباء أثّر على المستشفيات بشكل مباشر، فيما تسببت أزمة الوقود في إعاقة وصول الأطباء إلى أماكن عملهم، فيما تغيب المستهلكات الطبية في المعامل، وفي حال توفرها ووجودها، فإن تكلفتها باهظة على المواطنين، طبقاً لقولها.

دم وإنسولين باليوم

واشتكى أطباء، عاملون بمراكز قومية للتبرع بالدم، من صعوبات في العمل جراء انقطاع التيار الكهربائي وعدم توفر وقود لحفظ الدم المتبرع به، وذكر أحد الأطباء لـ(ديسمبر) أنهم باتوا يطلبون من المرضى إحضار متبرع مطابق لفصيلة الدم، بحيث يتم إعطاء الدم المتبرع به بشكل فوري للمستحق في نفس اليوم.

وفي ذات السياق، قال طبيب صيدلي، قررت الصحيفة حجب اسمه لأسباب تتصل بسلامته، لـ(ديسمبر) إن بعض مرضى السكري باتوا يلجأون للحضور اليومي للصيدليات بغرض الحصول على جرعة إنسولين واحدة يومياً، نسبة لارتفاع سعر الجرعة وصعوبة تخزينها لعدم وجود كهرباء في البيوت، فيما طالب عدد من الصيادلة بمراجعة استيراد الأدوية التي تحتاج إلى تخزين مبرد في ظل الظروف الحالية.

تنصل السلطة

من جانبهم، قال أطباء تحدثوا لـ(ديسمبر) إن الإخفاق السياسي والاقتصادي والإداري الذي ترتب عليه التدهور والتراجع الاقتصادي تسبب في ارتفاع أسعار الدواء ونقصه، «وهو ما يعرض كثيراً من المرضى للخطر». وأشاروا إلى أن السياسات الطبية التي اتبعتها وزارة الصحة التابعة لحكومة سلطة قائد الجيش ترتب عليها «تخلٍّ كامل عن مسؤوليات وزارة الصحة الاتحادية تجاه دعم المراكز الصحية القومية في العاصمة والولايات».

هذا وستنشر (ديسمبر) في عددها القادم تحقيقاً موسعاً حول الأوضاع الصحية في البلاد والمناطق الخاضعة لسلطة قائد الجيش على وجه الخصوص.

طالع ص (3)

لـ(ديسمبر) كلمة

بـــين نـــارين

هجمات المسيرات الأخيرة تطول (17) ولاية بالسودان

عواصم: (ديسمبر)

أظهر تقرير إخباري أعدته صحيفة (ديسمبر) أن (17) ولاية من أصل (18) ولاية تعرضت للاستهداف بواسطة هجمات المسيرات التي شنها كل من الجيش والدعم السريع خلال الفترة من أواخر سبتمبر الماضي وحتى الثالث من نوفمبر الجاري.

وأشار التقرير الذي أعدته الصحيفة بعنوان «مسيّرات تستهدف جل الولايات.. والمدنيون ضحايا ويدفعون الثمن!»، والذي استند إلى إحصائيات عامة، إلى أن الهجمات الأخيرة التي شنها الدعم السريع اعتباراً من العشرين من أكتوبر الماضي وحتى الثالث من نوفمبر الجاري طالت كل الولايات الواقعة تحت سيطرة الجيش، وهي (سنار، النيل الأبيض، الجزيرة، القضارف، الخرطوم، نهر النيل، الشمالية، البحر الأحمر، جنوب كردفان، النيل الأزرق وكسلا)، فيما سبق أن هاجمت مسيرات تابعة للدعم السريع في سبتمبر الماضي مواقع بمدينة الأبيض بولاية شمال كردفان.

في ذات السياق، فإن هجمات بالمسيرات شنها الجيش استهدفت مناطق واقعة تحت سيطرة الدعم السريع بشمال كردفان، بجانب هجمات على ولايات (غرب كردفان، شرق دارفور، شمال دارفور، غرب دارفور وجنوب دارفور)، فيما لم تظهر تلك الإحصائيات العامة تعرض مناطق بولاية وسط دارفور الواقعة تحت سيطرة الدعم السريع خلال تلك الفترة لهجمات بالطائرات المسيرة، لتصبح هي الولاية الوحيدة التي لم تسجل فيها، وفقاً للبيانات الواردة في ذلك التقرير، أي هجمات بالمسيرات خلال الفترة من 29 سبتمبر الماضي وحتى الثالث من نوفمبر الجاري.

وأوضح التقرير أن هجوم مسيرة تابعة للجيش على سوق (أميت)، والمعروف أيضاً باسم سوق النعام بمنطقة أبيي، في 19 أكتوبر الماضي، سجل أعلى نسبة وفيات وسط المدنيين في هجمات للمسيرات، بعدما تسبب إطلاق (12) مقذوفاً على السوق في مقتل 220 شخصاً وإصابة 30 جريحاً، وتسجيل فقدان 19 آخرين.

وتبادل الطرفان الاتهامات حول الهجوم بطائرة مسيرة على قافلة مساعدات إنسانية تابعة لبرنامج الأغذية العالمي خارج مدينة الدلنج في الثالث من أكتوبر الماضي، والمكونة من سيارتين محملتين بالمساعدات الغذائية للمواطنين، مما أدى إلى مقتل أحد السائقين وتدمير حمولة السيارتين، في وقت طالب فيه برنامج الأغذية العالمي بإجراء تحقيق دولي لمعرفة الطرف المتسبب بالحادث، ودعا الطرفين لوقف استهداف قوافل المساعدات الإنسانية.

تفاصيل ص (4)

مشـــاركة دوليـــة واسعـــة في مشـــاورات جنيـــف

جنيف: (ديسمبر)

علمت (ديسمبر) أن المشاورات غير الرسمية التي تجريها وتنظمها منظمة «بروميديشن» الفرنسية، وبدعم من الخارجية السويسرية، بمشاركة ممثلين عن مكونات بكل من التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود» والكتلة الديمقراطية، وعدد من الشخصيات وممثلين عن المجتمع المدني، من المقرر أن تنعقد جولتها الجديدة خلال الفترة من 25 وحتى 29 نوفمبر الجاري بمدينة جنيف السويسرية.

وأفادت متابعات (ديسمبر) أن لقاءات جنيف المقرر انعقادها خلال هذا الشهر ستشهد حضوراً إقليمياً ودولياً بجانب الوجود السوداني، بخلاف الاجتماعات السابقة التي كان يقتصر الحضور فيها على الجانب السويسري وجمهورية مصر العربية كممثل للآلية الرباعية، حيث تعتزم عدة جهات الوجود في هذه الاجتماعات، وعلى رأسها ممثلون عن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والنرويج، وممثلون عن الآلية الخماسية التي تضم كلاً من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة الإيقاد.

وأشارت مصادر رفيعة ومطلعة، اشترطت حجب أسمائها لـ(ديسمبر)، إلى أن هذا الحضور الكبير يأتي على خلفية ارتفاع وتيرة التنسيق ما بين «الرباعية» و«الخماسية» منذ الاجتماع المشترك بينهما في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي، والاتفاق على خارطة طريق موحدة تهدف لتعزيز وإحكام التنسيق بينهما لدفع الجهود السياسية والإنسانية والوصول إلى هدنة إنسانية بغرض خفض العنف وحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية.

وتوقعت المصادر أن تعزز تلك المشاركة الدولية الواسعة من فرص التقارب بين المشاركين في هذه المشاورات وفق أجندة تفضي إلى وقف الحرب وتحقيق السلام، وتقود إلى تحول مدني ديمقراطي وتولي سلطة مدنية بكامل الصلاحيات مقاليد الحكم في البلاد، مشيرةً في ذات الوقت إلى أن الوصول إلى أي موقف مشترك حيال هذا الاتجاه سيدعم ويعزز الجهود الدولية والإقليمية لوقف الحرب.

ونوهت ذات المصادر لتنظيم منظمة «بروميديشن» مشاورات منفصلة في العاصمة الكينية نيروبي في النصف الأول من شهر أكتوبر الماضي، مع ممثلين لتحالف «تأسيس» الذي يضم الحلفاء السياسيين للدعم السريع، بهدف التعرف على رؤيتهم لحل الأزمة في السودان، وأشارت تلك المصادر في ذات الوقت إلى أن هذه الخطوة لم تَلِها مؤشرات تظهر وجود نية لضم تحالف «تأسيس» إلى المشاورات مع بقية القوى الأخرى في مرحلة لاحقة.

إلا أن مصدراً سياسياً مطلعاً أوضح لـ(ديسمبر)، مشترطاً حجب اسمه، أن مسألة ضم ممثلين عن تحالف «تأسيس» سبق أن طُرحت عدة مرات بعد فك الارتباط بتنسيقية القوى المدنية الديمقراطية «تقدم» واختيار مكونات منها التحالف مع الدعم السريع في «تأسيس»، لكن أطرافاً ممثلة لمكونات الكتلة الديمقراطية أبدت رفضاً لأي اجتماع مشترك يجمعهم مع «تأسيس».

وطبقاً لذات المصدر السياسي المطلع، فقد تم الاتفاق على أن تتم مشاورات غير رسمية بمشاركة ممثلين عن أطراف من «صمود» و«الكتلة»، تليها مشاورات بمسار ثان تحت رعاية وتنظيم «بروميديشن» تجمع ممثلين من «صمود» والقوى المناهضة للحرب و«تأسيس» حول ذات القضايا.

المعلمون يطالبون برفع الحد الأدنى للأجور إلى 500 ألف جنيه شهرياً وسداد جميع المتأخرات والبدلات والاستحقاقات

عواصم: (ديسمبر)

أعلنت لجنة المعلمين السودانيين عن شروعها في توسعة الإضراب الذي دعت له ونُفِّذ في عدة ولايات ليشمل كل أنحاء السودان، معتبرة أن الإضراب الذي نُفذه يوم أمس الأربعاء المعلمون بولاية الخرطوم جزء من «معركة النَفَس الطويل»، مشيرة إلى تفاوت المشاركة بين المعلمين في محليات الخرطوم المختلفة، فيما سجلت محلية كرري النسبة الأعلى في إضراب يوم أمس الأربعاء، وسط تدهور غير مسبوق في بنية التعليم بالبلاد جراء التراجع عن الاهتمام بالتعليم وتدني المرتبات وتراجع الصرف على التعليم منذ انقلاب 25 أكتوبر، حتى تراجعه من دائرة الأولويات بعد اندلاع الحرب في أبريل 2023م.

وقال الناطق الرسمي باسم لجنة المعلمين السودانيين، سامي الباقر، لـ(ديسمبر) إن السلطات سعت للالتفاف على الحراك النقابي من خلال صرف بعض الفروقات والاستحقاقات المالية المحدودة التي لا تتناسب مع حجم الأزمة ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات المعلمين، والتي وصفها بأنها «معالجات جزئية ذات أثر آني لا يغيّر من حقيقة الأزمة، جراء تلاشيها السريع أمام الارتفاع المتصاعد والمتزايد على مدار الساعة يومياً في تكاليف المعيشة»، وأضاف: «حقوق المعلمين ليست مبالغ متفرقة تُصرف لامتصاص الغضب، وإنما منظومة متكاملة من الأجور العادلة والاستحقاقات والبدلات التي يجب تنفيذها كاملةً».

ووصف الباقر مطالب المعلمين بأنها «واضحة»، وفي مقدمتها رفع الحد الأدنى للأجور من 12 ألف جنيه إلى 500 ألف جنيه، وسداد جميع متأخرات المرتبات والبدلات والاستحقاقات، وإصلاح الهيكل الراتبي بما يتناسب مع تكاليف المعيشة، وضمان انتظام صرف المرتبات في موعد أقصاه اليوم الخامس من كل شهر، إلى جانب تخصيص 20% من الموازنة العامة للتعليم، وضمان تمويل التعليم الحكومي ومركزية مرتبات العاملين به.

وأعلن الباقر عن استنفادهم كل سبل المطالبة، من مطالبات ومخاطبات لم تجد أي استجابة فعلية، حيث ظلت حقوق المعلمين معلقة بين قرارات لا تنفذ ووعود لا تجد طريقها إلى الواقع، وأضاف: «لا يعقل أن يُطلب من المعلم أداء رسالته بينما لا يكفي راتبه لتلبية الحد الأدنى من احتياجات أسرته، ولا تتوفر في كثير من المدارس أبسط مقومات العملية التعليمية من كتاب مدرسي وإجلاس وطبشيرة ووسائل تعليمية وصيانة».

واعتبر الباقر في تصريحه لـ(ديسمبر) أن المعركة التي يخوضها المعلمون «ليست للأجور فقط، وإنما لبقاء التعليم الحكومي وحماية ملايين الأطفال وحفظ حقهم في التعليم المجاني والجيد.. لذلك لا خيار أمامنا كمعلمين إلا المضي قدماً في التصعيد النقابي المنظم، وتوسيع المشاركة، والتمسك بمطالبنا لحين تحقيقها»، طبقاً لقوله.

وتوجه بالتحية لكل المعلمين والمعلمات الذين استجابوا لنداء الإضراب ونفذوه يوم أمس الأربعاء، مؤكداً في ذات الوقت أن تفاوت نسبة المشاركة يوم أمس «ستزيد من عزمهم وتدفعهم لتكثيف تواصلهم وتحركاتهم القاعدية ومضاعفة جهود التنظيم والتعبئة والتواصل مع القواعد بغرض توسعة دائرة المشاركة»، مطالباً جميع المعلمين والمعلمات بالالتزام بجداول الإضراب المعلنة من لجنة المعلمين، بما في ذلك الإضراب المعلن اليوم الخميس 5 نوفمبر، بوصفها سلسلة من تحركات وجولات أطلق عليها «إضراب النفس الطويل».

وأكد الباقر في ختام تصريحاته لـ(ديسمبر) أن وحدة صف المعلمين والمعلمات وقوة تنظيمهم يمثلان الأساس لانتزاع حقوقهم، مبيناً أن إضراب «النفس الطويل» الذي تتبعه لجنة المعلمين بكل «صبر وثبات» لا بعد خطوة عابرة، وإنما مسار نقابي سيواصلون السير فيه بإرادة جماعية حتى الاستجابة لتلك المطالب وتحقيقها.

مطابخ جماعية بمخيم طينة الجديدة لتوفير وجبات غذائية لـ(28) ألف نازح

طويلة: (ديسمبر)

تجتهد غرفة طوارئ محلية طويلة بشمال دارفور هذه الأيام، بالتعاون مع مجلس تنسيق غرف طوارئ طويلة وجبل مرة، في تشغيل المطابخ الجماعية بمخيم طينة الجديدة، الذي يشهد أزمة إنسانية وصحية متفاقمة نتيجة استمرار تدفق النازحين والهاربين من جحيم المعارك بالمنطقة. وتهدف المبادرة، وفقاً لغرفة طوارئ طويلة، إلى توفير الوجبات الغذائية المطهوّة لآلاف النازحين، بالتركيز بشكل أساسي على إطعام النساء والأطفال والمرضى وكبار السن الذين يعانون من سوء التغذية الحاد.

ونفذت غرفة طوارئ طويلة، يوم السبت الماضي، عشرة مطابخ جماعية من جملة 30 مطبخاً تستهدف النازحين بمخيم طينة الجديدة. وأشارت الغرفة إلى أن المطابخ تعمل على توفير الوجبات الغذائية لـ(4000) أسرة نازحة، بما يعادل نحو (28000) فرد، حيث توفر لهم وجبتي الإفطار والغداء لمدة 15 يوماً، مبينة أن هذه المبادرة تأتي في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية واتساع فجوة الأمن الغذائي، خاصة في ظل فشل الموسم الزراعي، مما ضاعف من معاناة النازحين والمجتمعات المستضيفة وزاد من الاعتماد على المساعدات الإنسانية.





وناشدت غرفة طوارئ طويلة المنظمات الإنسانية والجهات الداعمة تكثيف التدخلات العاجلة لتوفير الغذاء والمياه والخدمات الأساسية، والاستجابة لاحتياجات النازحين، خاصة النساء والأطفال، مذكّرة بأن الغذاء حق، والاستجابة العاجلة مسؤولية إنسانية مشتركة. وأشارت إلى أن الغرفة تواجه صعوبات بالغة في استمرارية تشغيل هذه المطابخ بسبب شح التمويل الدولي والاعتماد الكبير على تبرعات المغتربين والمنظمات الشريكة.

إلى ذلك، نفذت غرفة طوارئ مرتال، بالتنسيق مع مجلس غرف طوارئ طويلة وجبل مرة، مشروع المطبخ الجماعي لتلاميذ مدرسة الكفاح بمنطقة مرتال بشمال دارفور، بدعم من منظمة بلان العالمية. وذكرت الغرفة أن المشروع يهدف إلى توفير الوجبات الغذائية للتلاميذ والتلميذات، والمساهمة في تخفيف الأعباء المعيشية عن أسرهم، وتهيئة بيئة تعليمية تساعد على مواصلة الدراسة والحد من التسرب المدرسي. وأضافت أن هذه المبادرة تأتي تأكيداً على أهمية التكامل بين التدخلات الإنسانية والتعليمية، باعتبار أن توفير الغذاء يمثل أحد العوامل الأساسية لضمان استقرار التلاميذ واستمرارهم في العملية التعليمية.

تفاقم الأوضاع الإنسانية في ولاية النيل الأزرق

الدمازين: (ديسمبر)



يشهد إقليم النيل الأزرق تدهوراً حاداً ومتسارعاً في الأوضاع الإنسانية والصحية جراء استمرار القتال بين الجيش السوداني من جهة، وقوات الدعم السريع وحليفها الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة عبد العزيز الحلو من جهة أخرى، فضلاً عن تصاعد الهجمات ونزوح الآلاف من المدنيين في ظل تدهور شبه كامل للبنية التحتية الطبية والخدمية، حيث وثقت منظمة الهجرة الدولية نزوح نحو 120 ألف شخص داخل الإقليم، فيما كشف ناشط في المجال الإنساني، فضّل حجب اسمه، أن حركة الفارين تتركز من محليات قيسان والكرمك وباو وود الماحي، مبيناً أن أغلبهم يتجه إلى مدينتي الدمازين والروصيرص.

وأشار الناشط إلى أن إقليم النيل الأزرق يستضيف (27) مخيماً ومركزاً للإيواء، مبيناً أن نسبة 56% من الأسر النازحة حديثاً تعيش في مراكز تجمُّع عشوائية وغير رسمية. وكشف عن نقص حاد في المواد الغذائية، إلى جانب صعوبة وصول المساعدات الإنسانية بسبب انقطاع الطرق بفعل الأمطار، مبيناً أن خطر المجاعة بات يهدد النازحين في مدينة الدمازين. كما أشار إلى تدهور الوضع الصحي والمنظومة الطبية جراء استهداف المستشفيات والمنشآت الطبية عسكرياً، وضرب مثلاً بتدمير مستشفى أم درفا بمحافظة ود الماحي بالكامل، مما أدى إلى خروجه عن الخدمة جراء هجوم بالطائرات المسيّرة. وقال إن هذا التدمير حرم آلاف السكان والنازحين من الرعاية الأساسية.

وذكر الناشط أن مستشفيات الإقليم المتبقية تعاني من نقص الدواء والمستلزمات الطبية، وعلى رأسها مستشفى الدمازين، بسبب الضغط الهائل الذي يفوق طاقتها الاستيعابية، فضلاً عن النقص الحاد في الأدوية المنقذة للحياة والمحاليل الوريدية والمعينات الطبية الجراحية. وأبان أن النازحين يعيشون في بيئة تفتقر إلى سلامة المياه وإصحاح البيئة، مما أدى إلى انتشار كثيف للبعوض وارتفاع معدلات الإصابة بالملاريا والنزلات المعوية وحمى الضنك، مشيراً إلى وجود مخاوف من سوء التغذية الحاد بين الأطفال والنساء الحوامل الذين يشكلون النسبة الأكبر من النازحين.

فيما أطلقت غرفة طوارئ قيسان، الواقعة تحت سيطرة قوات الدعم السريع والجيش الشعبي بإقليم النيل الأزرق، نداءً إنسانياً عاجلاً على خلفية تدهور الأوضاع الأمنية.

أوتشا: أكثر من 50 % نقص في تمويل الاستجابة الإنسانية

عواصم: (ديسمبر)



كشف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) عن تمكن المنظمات الإنسانية من الوصول إلى أكثر من 17 مليون شخص في السودان بمساعدات حيوية. وأضاف المكتب أنه خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، وصلت المنظمات الإنسانية إلى أكثر من 17 مليون شخص في أنحاء البلاد، وقدّمت لكل منهم شكلاً واحداً على الأقل من أشكال المساعدة.

وأشار المكتب، في تعميم صحفي بتاريخ 28 أكتوبر 2026، إلى أنه رغم النقص الحاد في التمويل وانعدام الأمن، تواصل المنظمات الإنسانية إيصال المساعدات المنقذة للحياة في مختلف أنحاء السودان.

وعلى الصعيد ذاته، حذّر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من استمرار وجود فجوات كبيرة في الاستجابة الإنسانية، حيث لم يتلقَ سوى 3 ملايين شخص، أي 18% من إجمالي من وصلت إليهم المساعدات، دعماً في قطاعات متعددة، ما يسلّط الضوء على أثر نقص التمويل والتحديات الأخرى في الجهود الرامية إلى توفير كامل أشكال الدعم التي يحتاج إليها الناس.

وناشد المكتب الشركاء الدوليين تقديم تمويل إضافي بصورة عاجلة، بالنظر إلى أن خطة الاستجابة الإنسانية للسودان، التي تبلغ قيمتها نحو 2.9 مليار دولار أمريكي، ممولة بنسبة تزيد قليلاً على 46%، وقد تسلّم السودان 1.33 مليار دولار حتى الآن، بالرغم من زيادة الاحتياجات الإنسانية، إذ تتسبب ضربات الطائرات المسيّرة في مقتل مدنيين وإلحاق أضرار بالبنية التحتية الحيوية في ولايات عدة.

وفي ولاية جنوب دارفور، أفادت منظمة أطباء بلا حدود بأن ضربات بطائرات مسيّرة استهدفت، يوم الاثنين 26 أكتوبر 2026، سوقاً وحياً سكنياً في نيالا، عاصمة الولاية، ما أسفر عن مقتل العشرات وإصابة أكثر من 150 شخصاً. وفي حادث منفصل، أفادت تقارير بمقتل مدنيين اثنين وإصابة اثنين آخرين في ضربة بطائرة مسيّرة قرب مطار الجنينة بولاية غرب دارفور، أمس. وتخضع نيالا والجنينة حالياً لسيطرة قوات الدعم السريع.

وفي ولاية جنوب كردفان، أفادت تقارير بمقتل ثلاثة مدنيين جراء ضربات بطائرات مسيّرة استهدفت مواقع تعدين في محلية الليري، أمس. كما أفادت تقارير بأن ضربات بطائرات مسيّرة ألحقت أضراراً بمحطة كهرباء ومحطات وقود في ولاية الجزيرة. وفي ولاية البحر الأحمر، قبل إن ضربة ألحقت أضراراً بخط أنابيب للوقود في محطة ضخ.

وجدد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دعوته إلى حماية المدنيين والبنية التحتية الحيوية التي يعتمدون عليها للبقاء، وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

«انتشار السلاح وتعدد المليشيات: السياقات والدوافع والتداعيات»

عواصم: (ديسمبر)



نشر موقع مركز الدراسات البيئية والاجتماعية (CESS) تقريره البحثي الاستقصائي الجديد، الذي جاء بعنوان «انتشار السلاح وتعدد المليشيات: السياقات والدوافع والتداعيات»، وتولى إعداده الباحث والكاتب الأستاذ خالد محمد طه.

ووفقاً لما جاء في بيان صادر عن المركز بهذه المناسبة، فإن التقرير يقدم «تشريحاً بنيوياً معمقاً لظاهرة التسلح في السودان، مؤكداً أنها ليست مجرد وليدة حرب 15 أبريل، بل هي تتويج لمسار تاريخي طويل أفضى إلى تآكل احتكار الدولة الشرعي للعنف، ودفع البلاد نحو منزلق خطير من خصخصة العمل العسكري وتمزيق النسيج المجتمعي بصراعات قبلية ومناطقية يصعب احتواؤها».

يغطي هذا الجزء الميداني من التقرير الفترة الممتدة من 15 أبريل 2023 وحتى 5 ديسمبر 2025، بالتركيز على مناطق سيطرة القوات المسلحة. وقد بُني التحليل على أرضية صلبة من الشهادات الميدانية الحية، مستنداً إلى إفادات واستبيانات معمقة لـ(30) خبيراً ومستجيباً، إلى جانب مقابلات مسجلة مع فاعلين رئيسيين وشهود عيان، وتتبع دقيق للتقاطعات المحلية والإقليمية التي تُغذي تدفق السلاح واستدامة شبكاته.

واعتبر مركز الدراسات البيئية والاجتماعية أن هذا الإصدار يمثل جرس إنذار وقراءة ضرورية لكل مهتم بمستقبل الأمن والسلم الأهلي في السودان والمنطقة، ويضع بين أيدي الخبراء والباحثين والسياسيين خريطة واضحة لديناميكيات القوة خارج الأطر النظامية، وتداخل السياسة بالاقتصاد والسلاح في توليد النزاع وتجدده.

هجمات مسيّرة تستهدف (17) محطة كهرباء في السودان

الخرطوم: (ديسمبر)



واصلت قوات الدعم السريع هجماتها على منشآت الطاقة والكهرباء في السودان، مستهدفة يوم الاثنين الثاني من نوفمبر الجاري ثلاث محطات لتوزيع الكهرباء في ولايتي كسلا والشمالية، ما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن مناطق واسعة.

وعلى مدى أسبوع، تواجه محطات الكهرباء في معظم أنحاء السودان استهدافاً ممنهجاً بالمسيّرات، حيث تعرضت أكثر من 17 محطة لتوزيع الكهرباء في ولايات القضارف والخرطوم والجزيرة والبحر الأحمر، فضلاً عن سنار والنيل الأبيض وجنوب كردفان ونهر النيل والشمالية وكسلا، لهجمات وأضرار بالغة تسببت في انقطاع التيار الكهربائي عن عدد من المدن وتأثر قطاعات حيوية.

وكشفت مصادر لـ(ديسمبر) أن طائرات مسيّرة تابعة لقوات الدعم السريع هاجمت فجر الاثنين محطتي أروما وحلفا الجديدة لتوزيع الكهرباء بولاية كسلا، مشيرة إلى أن الهجمات أدت إلى تدمير المحطتين وانقطاع التيار الكهربائي عن عموم الولاية.

وأضافت المصادر أن الهجمات الجوية امتدت لتشمل محطة توزيع الكهرباء بمدينة مروي في الولاية الشمالية، بالقرب من سد مروي، أحد أكبر منشآت توليد الطاقة الكهرومائية في السودان.

وتكتسب محطة أروما أهمية خاصة ضمن منظومة توزيع الكهرباء في شرق السودان، إذ تعمل كمحطة تحويلية تستقبل الكهرباء عبر خطوط النقل ذات الجهد العالي، قبل خفض الجهد وإعادة توزيعه لتغذية مدينة أروما والقرى والمحليات المجاورة بولاية كسلا. وتُعد المحطة من المنشآت الحيوية التي تعتمد عليها المنطقة في توفير الكهرباء للمرافق الخدمية، بما في ذلك محطات ضخ مياه الشرب والمستشفيات والمراكز الصحية والمنشآت الخدمية الأخرى.

وأودعت الحكومة السودانية، الأحد، شكوى ضد إثيوبيا لدى كل من مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي، على خلفية اتهامات لأديس أبابا بالتورط في الاعتداء على مواقع وأعيان مدنية ومحطات كهرباء في عدد من ولايات السودان، ما تسبب في وقوع ضحايا مدنيين وتعطيل الخدمات الضرورية.

«نداء سلام السودان»:

الهوية مدخل للمشاركة في السلطة والثروة.. و84% يؤيدون المواطنة المتساوية

عواصم: (ديسمبر)



عقد «نداء سلام السودان»، بالتنسيق مع «مجموعة المناصرة من أجل السلام في السودان»، المنتدى الخامس ضمن سلسلة الحوارات الأسبوعية لمناقشة «الهوية، المواطنة المتساوية، وجذور أزمة الانتماء»، بمشاركة واسعة من الأكاديميين والكتاب والفاعلين السياسيين والمدنيين.

افتتح المنتدى الخبير الدولي البروفيسور فرانسيس دينق بمداخلة مفصلية أعاد فيها النقاش إلى الجذور التاريخية والاجتماعية لبناء الهوية في السودان. وأكد دينق أن الهوية ليست مجرد «مسألة شخصية مرنة» يُستبعد النقاش حولها في المفاوضات، بل هي لبّ المشاكل ومدخل رئيسي للمشاركة في السلطة والثروة واكتساب المكانة الاجتماعية. وأوضح أن «السودان القديم» اعتمد على تسلسل هرمي يُعلي من شأن الهوية العربية والإسلامية للترقي الاجتماعي، لدرجة سعي البعض لشراء مستندات تؤكد أصولهم العربية تفادياً للإقصاء. وأضاف أنه مع نشوء الدولة الحديثة وتوسع التعليم، حدث تحول تدريجي نحو تعريف المواطنين لأنفسهم كـ«سودانيين»، وهي خطوة إيجابية نحو الانصهار في هوية متضامنة تحفظ كرامة الإنسان وتتيح التغيير نحو المساواة.

عقب ذلك، قدم د.عصام عباس عرضاً إحصائياً تحليلياً لمؤشرات دراسة تصورات السودانيين حول محور الهوية وإدارة التنوع، حيث كشف أن أكثر من 84% من المستجيبين يوافقون على أن المواطنة المتساوية هي الأساس الأصيل للحقوق والواجبات (مقابل 3.4% فقط يرون غير ذلك). وأبرز د.عصام أن أكثر من 70% أكدوا حاجة البلاد الملحة إلى مشروع وطني جامع، لافتاً إلى أن خطاب الكراهية وتراجع الثقة يشكلان حافزاً وعاملاً مؤثراً بنسبة 40% في تعميق أزمة الانتماء.

وفي التعقيبات، قدمت الكاتبة والباحثة سعدية دهب مداخلة قوية شددت فيها على ضرورة تعليم الأجيال القادمة ماهية الهوية، مؤكدة أن الانتماء الحقيقي يقوم على الارتباط بالأرض والشعور بالقبول والاعتراف المتبادل، وأن الوطن الذي لا يوفر الحماية والعدالة والتوزيع العادل للثروة والسلطة يدفع إلى نشوب الحروب.

كما وجهت دهب سؤالين محوريين إلى البروفيسور فرانسيس دينق، استناداً إلى كتابها حول العنصرية وتاريخ بناء الدولة، مشيرة إلى تجربة الثورة المهدية التي جاء معظم مناصريها من دارفور واستقروا في «الجزيرة أبا»، حيث جرى إسكان كل قبيلة في حي مستقل دون دمجهم، متسائلة عما إذا كان هذا التوزيع الأيديولوجي قد ساهم في طمس الهويات الإثنية والعرقية وتحويلها إلى أيديولوجيا «أنصارية».

واختتم المنتدى بتأكيد القائمين عليه أن الأفكار المطروحة حول إصلاح المؤسسات والتنمية المتوازنة والاعتراف اللغوي والمناهج ستواصل مراجعتها عبر جلسات مركزة لربطها تراكمياً بمخرجات المنتديات السابقة حول الإصلاح الأمني والعسكري والتفاوض والعدالة الانتقالية.

بابكر فيصل: درس الانتخابات الأمريكية لا تفويض مفتوح للحكام تحت أي ذريعة و«إياك أعني»!!

عواصم: (ديسمبر)

أظهرت نتائج انتخابات التجديد النصفي لمجلسي الشيوخ والنواب تحقيق الحزب الديمقراطي انتصارات تاريخية بحصوله على الأغلبية المريحة في مجلسي النواب والشيوخ، بإظهار النتائج المعلنة حتى مساء أمس الأربعاء حصوله على 231 مقعداً بمجلس النواب مقابل 139 مقعداً للجمهوريين، فيما حصل مرشحو الحزب على أكثرية مجلس الشيوخ بالحصول على 54 مقعداً مقابل 44 مقعداً للجمهوريين.

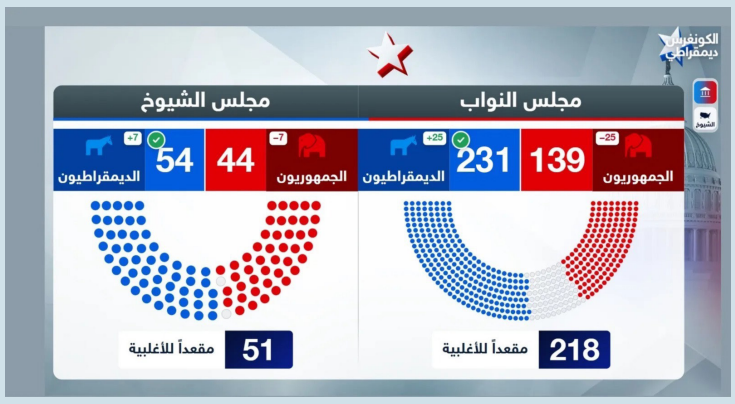
وشهدت الانتخابات خسارة تاريخية للحزب الجمهوري الذي يقوده الرئيس دونالد ترامب في معاقل تاريخية للحزب، إذ خسر الانتخابات في ولايات عُرفت بأنها «جمهورية حمراء» في انتخابات حكام الولايات ومقاعد مجلسي النواب والشيوخ، وعلى رأسها الفوز بموقع حاكم ولاية تكساس، ومقعد مجلس الشيوخ بولاية كانساس الذي فازوا فيه لأول مرة منذ العام 1932م، ومقعد في كارولاينا الجنوبية كانوا قد خسروه عام 1964م، ومقعد مجلس الشيوخ بولاية تكساس الذي لم يفوزوا به منذ العام 1994م.

وفي مقال بعنوان «حربنا الأهلية ودروس الانتخابات الأمريكية» نُشر بعد ساعات من الإعلان عن النتيجة، أشار رئيس مكتب العلاقات الخارجية بالتحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود» ورئيس المكتب التنفيذي للتجمع الاتحادي، الأستاذ بابكر فيصل، إلى مقدرة الديمقراطية الأمريكية على تصحيح أخطائها بالآليات السلمية ممثلة في الانتخابات، وبعدما منح الشعب الأمريكي قبل عامين الثقة للرئيس دونالد ترامب والحزب الجمهوري، قام في الانتخابات النصفية بسحب تلك الثقة، مبيناً أن الدرس هو أنه «لا مجال لمنح أي شخص تفويضاً مفتوحاً للحكم بأي ذريعة وتحت كل الظروف والأحوال».

ونوه لفوز شخصيات من الجيل الثاني للمهاجرين، بينهم مصري وإثيوبية، رغم خطاب الكراهية وحملات الشعبوية والاستهداف الشخصي، وهو ما أثبت إمكانية هزيمة الغلو العنصري والخطاب الساعي لتمزيق النسيج الاجتماعي.

وأشار فيصل في ذات الوقت لفشل السلطة التي سيطر عليها الجمهوريون والأموال التي دُفعت في الانتخابات، خاصة في تكساس، حيث أسقط الناخبون مرشحي الجمهوريين، مبيناً أن الدرس المستفاد هو عدم إمكانية الاستقواء بالسلطة والأموال وحملات الدعاية لسرقة لسان الشعب والتعبير عن قناعاتهم، لأن وعي الجماهير بمصالحها كفيل بهزيمة كل ذلك.

وأشار بابكر فيصل إلى أن مصالح الناس هي الأمر الحاسم في توجيه اختياراتهم، وليس الشعارات الفارغة من المضمون الهادفة لخدمة المفسدين وأصحاب النفوذ، وهو ما استخدمه الرئيس السابق باراك أوباما في حملات الديمقراطيين، مبيناً أن الدرس المستفاد هو سعي أرباب السلطة الفاسدين لتكوين أمر واقع وعدم الاستماع لمطالب الجماهير، والذين يتمسكون بمعاقبتهم متى أتيحت الفرصة بإبعادهم من مراكز القرار ومحاسبتهم في آخر المطاف، مستدلاً بأبيات من الشعر، وخاتماً مقاله بعبارة «إياك أعني»، والتي لم يختلف من اطلعوا على المقال في أن يفهموا المعنى والمقصود منها!!.



انفوغرافيك اعدته ونشرته قناة (اسكاي نيوز العربية) يوم أمس الأربعاء لنتائج الانتخابات النصفية لمجلسي النواب والشيوخ الامريكيين بعد إعلان معظم نتائجها أمس.

من هم المقصودون بحديث ياسر العطا؟!

الخرطوم: (ديسمبر)

أطلق رئيس أركان الجيش، الفريق أول ركن ياسر العطا، رسائل لجهات لم يحددها، أشار فيها إلى تجهيزهم قوات مدربة ومجهزة بالعاصمة الخرطوم، مهمتها التعامل مع أي مخاطر تهددها، مشيراً إلى وجود (4) مجموعات قتالية خاصة تم تدريبها بشكل مكثف، بغرض تولي مهام حماية وتأمين العاصمة الخرطوم.

وأشار العطا في تلك التصريحات إلى وجود قوات تتولى مهام الإسناد والدعم لهذه المجموعات الأربع، والتي توجد في حالة استعداد دائم للتدخل الفوري للقيام بمهام الإسناد اللازم، مبيناً أن تلك القوات تمتلك مقدرات ردع عالية، وتزداد إمكانياتها القتالية يوماً بعد يوم لمواجهة أي مهددات أمنية.

ورغم قول العطا إن تلك القوات ستجابه كل من يهددون أمن واستقرار الدولة، بغض النظر عن انتماءاتهم أو مسمياتهم، فإنه أشار في موضع آخر من حديثه إلى عدم السماح لأي جهة أو كيان بالوصول إلى السلطة أو فرض نفوذ سياسي في السودان باستخدام قوة السلاح، مبيناً أن عقيدة الجيش الحالية هي «الله، الوطن، الجيش والقائد العام».

وتناولت جهات عديدة بالتحليل والتفسير مقاصد حديث العطا والجهة التي أراد إرسال الرسائل إليها، والتي اتضح أنها داخلية وضمن مجموعة حلفاء الجيش، وليس الآخرين الذين يحاربونه في الوقت الحالي، حيث اتجهت الأنظار بشكل مباشر إلى القوات المشتركة التي تضم الفصائل الموقعة على اتفاق سلام جوبا عموماً، وحاكم إقليم دارفور مني أركو مناوي على وجه الخصوص، والذي تزايدت المتباينات وتصاعدت الخلافات بينه وبين حلفائه في الآونة الأخيرة.

إلا أن تعليقاً منشوراً بصفحة قائد مليشيا البراء بن مالك الإرهابية، المصباح أبوزيد طلحة، طمأن الحريصين على السلطة بالقول: «اطمئنوا، إذا أخذها كلب لن يقول له أحد جر»، وأضاف بالعامية السودانية: «زول دايرها ما في.. وزول مصارعكم فيها ما في والناس تتصارع من أجل البقاء»، وهو يقول أن لا أحد يرغب في الصراع على السلطة، فيما يصارع الناس الآن من أجل البقاء. معتبراً أن الحشود أولى بها الميدان وجبهات القتال.



ياسر العطا خلال مخاطبته للقوات المرابطة بالخرطوم يوم الاحد الاول من نوفمبر الجاري

وأثار هذا التعليق، من حيث المحتوى والمضمون والتزامن مع حديث العطا، انتباه المراقبين، خاصة مع الأنباء التي باتت تتردد مؤخراً عن مساعي مجموعات مرتبطة بتنظيم المؤتمر الوطني المحلول وحركته الإسلامية لتعبئة الرأي العام ضد قائد الجيش عبدالفتاح البرهان، تمهيداً للإطاحة به، معتبرين أن الأزمات الحالية التي تعبر عن واقع الخلل الاقتصادي وآثار الحرب «قد لا تخلو من أنشطة متعمدة لإثارة الرأي العام ذات صلة بالإسلاميين، تمهيداً لما يعتزمون القيام به، خاصة أن لديهم تجارب تاريخية سابقة في صناعات الأزمات منذ الديمقراطية الثالثة قبل انقلابهم في يونيو 1989م، وحتى إبان السنوات الأخيرة لحكم نظامهم بعد تصاعد خلافاتهم مع الرئيس المعزول عمر البشير».

وربط أحد المراقبين، في تعليقه لـ(ديسمبر) على هذا الأمر، بالقول إن هناك تيارات داخل الحزب المحلول لا تخفي تبرُّمها وخوفها من التوجهات المستقبلية لقائد الجيش، وتسعى في ذات الوقت لتحسين مواقع تمركزها الاقتصادي داخل السلطة الحالية، بغرض الاستئثار بالمال والامتيازات الاقتصادية، وأضاف: «لذلك فإنها تتحرك اقتصادياً وإعلامياً لتضييق الخناق على البرهان للحصول على تنازلات في حال فشلت مساعيها في الإطاحة بالرجل وإبعاده من السلطة، خاصة في ظل مساندة علي كرتي للبرهان وتوفيره الغطاء السياسي والاقتصادي له بحكم العلاقات التي تجمع بينهما».

وأشار المراقب إلى نقطة مهمة، وهي أن حديث العطا والمصباح موجَّه بالدرجة الأولى للبرهان أكثر من أي جهة أخرى، بإعلانهما المسبق عدم الانخراط في أي فعل أو أنشطة تستهدفه؛ فالأول جعل الولاء له «ضمن عقيدة الجيش الجديدة»، أما الثاني - أي المصباح - فقد أظهر نفسه «كزاهد في السلطة، غير راغب فيها، ولا مهتم بضجيجها، مصوِّباً اهتمامه على المعارك العسكرية».

لجنة إبراهيم جابر تقرر جذب مدخرات السودانيين لدعم الاقتصاد الوطني

الخرطوم: (ديسمبر)

أوصت لجنة متابعة الأداء الاقتصادي لسلطة قائد الجيش، في اجتماعها الذي عقدته يوم أمس الأول الثلاثاء برئاسة الفريق بحري إبراهيم جابر، بجذب مدخرات المغتربين وتحويلاتهم لدعم الاقتصاد الوطني، بما يحقق مصالحهم ويعزز مساهمتهم في مساندة البلاد وأسرهم خلال فترة الحرب.

وبحث الاجتماع، طبقاً لتصريح صحفي أدلى به وكيل وزارة الإعلام جراهام عبدالقادر بعد انتهاء أعماله، سبل الاستفادة من خبرات بنك السودان المركزي وتجارب الدول الأخرى في توظيف مدخرات المغتربين وتحويلاتهم لدعم الاقتصاد الوطني.

وأظهرت تقديرات وإحصائيات رسمية وغير رسمية سابقة أن حجم رؤوس أموال السودانيين الموجودة بالخارج قبل الحرب يُقدّر بمبالغ تتراوح ما بين 25 و60 مليار دولار، أما التحويلات السنوية من المغتربين فتعادل 3 مليارات دولار أمريكي في العام.

وأثار الخبر ردود فعل وتعليقات من المتابعين، باعتبار أن سلطات قائد الجيش «غير مستوعبة لحجم الآثار المترتبة على سنوات الحرب التي زادت على أربعة أعوام، والتي تسببت في تآكل مدخرات المغتربين السودانيين وانتقال بعضهم إلى مرحلة تغطية النفقات الشهرية أو الدخول في ديون متراكمة». وطالب البعض سلطة قائد الجيش بإجراءات أكثر واقعية؛ بوقف الحرب أولاً، ثم وقف الفساد ونهب الأموال وفتح ملفات الثراء الحرام وإهدار الأموال منذ انقلاب 25 أكتوبر وحتى تاريخه، باعتبار أن تلك الأموال كفيلة بحل الأزمات الاقتصادية الناتجة عن تنامي وتزايد الفساد وتنصل الدولة من أي التزامات لها تجاه المواطنين.

لقائد الجيش: هذا (كوز) فاضبطه!!



اسحاق احمد فضل الله مدلياً بتصريح صحفي بعد لقاء لجنة حوار البرهان

الخرطوم: (ديسمبر)

اعتاد قائد الجيش، الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان، في العديد من الفعاليات واللقاءات، أن يستفسر بشكل استنكاري عن الاتهام الموجَّه إلى سلطته منذ انقلاب 25 أكتوبر 2021م، وبعد اندلاع الحرب في أبريل 2023م، بإيواء منسوبي الحزب المحلول وعناصره وإبرام تحالف معهم غير معلن التفاصيل، لكن واضح النتائج، وهو ما يدفعه بشكل مستمر إلى رفع صوته بالسؤال: «وين هم الكيزان؟! ما شايفنهم، ورونا ليهم وين؟!».

وعقدت لجنة الحوار السوداني السوداني التي شكَّلها البرهان الأسبوع الماضي لقاءً مع عدد من الإعلاميين بمقرها بالخرطوم، ضم جزءاً من منسوبي الحزب المحلول وعناصرهم القيادية. وأدلى إسحاق أحمد فضل الله في ختام ذلك اللقاء بتصريحات إعلامية للمركز الإعلامي للجنة الحوار السوداني السوداني، ومن المعروف أن فضل الله منتم تنظيمياً للحزب المحلول، وهو أحد كوادره الإعلامية العسكرية والمرتبط بدوائر مؤثرة في الأجهزة الأمنية.

ورغم مشاركة فضل الله في هذا الاجتماع وإدلائه بتصريح صحفي حول ما تناوله اللقاء من وقائع وقضايا، فإن وكالة السودان للأنباء (سونا) الرسمية، التي تشرف عليها وزارة الإعلام بسلطة قائد الجيش، وعلى غير المعتاد في مثل هذه اللقاءات التي تنظمها لجنة الحوار مع الفعاليات، لم تشر في الخبر المنشور بموقعها إلى مشاركة إسحاق أحمد فضل الله أو حتى كلمته التي أوردها في ختام اللقاء، وهو الأمر الذي فُهم منه إخفاء دور ووجود منسوبي الحزب المحلول وصلتهم بلجنة الحوار.

وسبق أن أوردت صحيفة (ديسمبر) في عددها رقم (75) الصادر بتاريخ الخميس 15 أكتوبر 2026م أن لجنة الحوار السوداني السوداني التقت القيادي بحزب المؤتمر الوطني المحلول على المستوى الأمني والإعلامي والدبلوماسي، العبيد أحمد مُروِّح، وطبقاً لما أوردته الصحيفة يومها، فإن مُروِّح، الذي التقى لجنة الحوار بمسمى «منصة التأسيس الوطنية»، طرح عليها رؤى تلك المنصة التي توافقت في جوانب كثيرة منها مع الرؤية التي سبق أن أعدها وكتبها الرئيس المكلف لحزب المؤتمر الوطني المحلول، أحمد هارون، في أوائل العام 2025م.

وفي هذا السياق، فإن (ديسمبر)، وفي إطار الإجابة عن سؤال قائد الجيش الدائم: «وين الكيزان؟ ورونا ليهم!!»، تقدم هذين النموذجين على سبيل المثال لا الحصر، تأكيداً بأنهم موجودون في أي ركن من الأركان، هو يعلمهم «لكن يغض الطرف عنهم، ولكنه رغم ذلك ينكر وجودهم ويسأل أين هم»!!.

لـ(ديسمبر) كلمة

بين نارين

ما بين القصف الجوي بالمسيرات، والذي يستهدف المدنيين أولاً، ثم البنيات الأساسية الخدمية من محطات كهرباء ومياه ومستشفيات وحتى السجون، وبين الجوع الذي يستشري ويحاصر 25 مليون سوداني، تقف سلطتا بورتسودان ونيالا في موقف اللامبالاة، وكأن الأمر لا يعنيهما. بل يسارع كل منهما بإدانة جرائم الطرف الآخر دون أن يعير اهتماماً للجرائم التي تقترفها يداه.

والأمر هنا لا يتعلق بتحديد من يرتكب جرائم أبشع من الآخر، أو من يحرم عدداً أكبر من السكان في مناطق سيطرته من الطعام، فمقتل مدني واحد هو اختلاف مقدار وليس معيار مقارنة مع قتل مئات المدنيين، ففي كلا الحالتين الضحية لا ناقة له ولا جمل في حرب الجنرالين وصراعهما على السلطة والثروة. ومحاصرة مدينة ومنع دخول الإغاثة إليها هي جريمة بذات صفة جريمة حرمان أقاليم كاملة من وصول الغذاء إليها لأنها تحت سيطرة الطرف الآخر.

وكان من الملفت في الأشهر الأخيرة تراجع المواجهات العسكرية المباشرة بين طرفي الحرب ولجوؤهما لسلاحي المسيرات والتجويع، وهو ما يعكس حالة من الإرهاق بسبب استطالة أمد الحرب ونضوب مصادر التجنيد وفشل كليهما في حسم المعارك رغم علو صوت التهديد والوعيد باقتراب موعد الحسم.

هذه المسيرات ظلت تطارد المدنيين في الأسواق والمستشفيات والأعيان المدنية لتزيد من معاناتهم بإيقاف أنشطة كسب عيشهم وقطع خدمات الكهرباء والمياه عنهم وعن المستشفيات والمدارس ومحطات الوقود، لتحيل حياتهم إلى جحيم.

نفس هؤلاء المدنيين يواجهون واقعاً معيشياً مزرياً في ظل شح الأمطار وفشل الموسم الزراعي جراء انعدام مدخلات الإنتاج وارتفاع تكلفتها وندرة السلع وانهيار سعر الجنيه السوداني وتراجع القدرة الشرائية كنتيجة لذلك وعدم كفاية المرتبات. وعادت الصفوف لتلتف حول المخابز، ونشطت المطابخ الجماعية والتكايا من جديد دون أن تكون قادرة على تلبية الاحتياجات.

وحتى في ظل هذه الظروف، وفي الوقت الذي تعلن فيه المنظمات الدولية المعنية بالعمل الإنساني أن ملايين السودانيين يواجهون خطر المجاعة، وأن هناك حاجة لتوفير مزيد من المساعدات، تخرج علينا وزارة خارجية البرهان لتعلن على الملأ أن الحديث عن المجاعة محض هراء، وأنهم قادرون على توفير الغذاء، ما يجعل المتابع يشعر بالغثيان.

هذا الإعلان هو مواصلة لسياسة حكومة قائد الجيش عرقلة وصول الإغاثة والمساعدات للمحتاجين منذ بداية الحرب عبر الإجراءات الإدارية والضوابط والتعقيدات البيروقراطية، ما يجعل الإغاثة تتكدس في الموانئ ونقاط العبور حتى تفقد صلاحيتها دون أن تصل إلى مستحقيها. بل تمتلئ المحلات التجارية في مناطق سيطرة الجيش بمواد الإغاثة المتسربة، والتي تعرض للبيع لمستحقيها بأسعار باهظة.

وتهدد سلطة البرهان المنظمات التي تعمل في مناطق سيطرة الدعم السريع بسحب تراخيص العمل في مناطق سيطرتها، ليكون المواطن هو الضحية مرة أخرى، فالسوداني هو السوداني وحقوقه هي حقوقه حيثما كان في أرض بلادنا الحبيبة.

وفي نيالا، لا يبدو الأمر بأفضل منه في بورتسودان. فرغم شح المعلومات، إلا أن المنظمات الإنسانية تشكو بدورها من تعقيدات في الحصول على تصاريح العمل وغياب الترتيبات الأمنية التي تسمح بتحرك قوافل الإغاثة بأمان دون أن تتعرض للابتزاز أو النهب من المسلحين الذين يقطعون الطرق دون أن تتحرك حكومة تأسيس لمنع ذلك.

هذه الجرائم من الطرفين لن تمر دون عقاب، طال الزمن أو قصر، والمطلوب اليوم من حلفاء الطرفين، إقليمياً ودولياً، التدخل وممارسة الضغوط من أجل وقف استهداف المدنيين، سواء أكان بسلاح المسيرات أو بسلاح الجوع، عبر فرض مقترح الهدنة الإنسانية وإعلان دخوله حيز التنفيذ، وليتحمل الطرف الذي يرفض مسؤوليته أمام شعب السودان والمجتمع الدولي.

لا للحرب.

مسيّرات تستهدف جل الولايات.. والمدنيون ضحايا ويدفعون الثمن!



(إنفوغرافيك) نشرته لجنة العمل الإنساني بـ(صمود) على منصات التحالف بمواقع التواصل الاجتماعي، يرصد أبرز هجمات المسيّرات بالسودان خلال الفترة من أكتوبر وحتى الأول من نوفمبر 2026م.

القسم السياسي (ديسمبر)

شهد الأسبوع الماضي استمراراً في الهجمات بالمسيّرات، من خلال الهجمات التي شنها الدعم السريع على عدة مناطق بالسودان، مع التركيز على محطات الطاقة الكهربائية والوقود، بجانب منشآت عسكرية في مواقع بالدمازين بولاية النيل الأزرق والدبة بالولاية الشمالية.

قُدّر عدد الهجمات التي نفذتها المسيّرات التابعة للدعم السريع، اعتباراً من العشرين من شهر أكتوبر الماضي وحتى الأول من نوفمبر الجاري، بنحو (16) هجوماً مرصوداً. ففي العشرين من أكتوبر الماضي، استُهدفت محطة تندلتي (بولاية النيل الأبيض)، وبعدها بستة أيام، في 26 أكتوبر الماضي، تعرضت (4) محطات كهرباء للهجمات في كل من سنجة (ولاية سنار)، ومشكور (النيل الأبيض)، والجنيد (ولاية الجزيرة)، والحواتة والفاو (ولاية القضارف). وشهد اليوم التالي هجوماً على محطة المرخيات (ولاية الخرطوم).

وفي اليوم الذي يليه، 28 أكتوبر الماضي، هوجمت كل من محطة المناقل (ولاية الجزيرة) وكادوقلي (جنوب كردفان)، وفي اليوم التالي استُهدفت محطة أم دباكر (ولاية النيل الأبيض)، فيما تعرضت محطة شندي (ولاية نهر النيل) للهجوم في الثلاثين من أكتوبر. وفي اليوم التالي هوجمت محطة هيا (ولاية البحر الأحمر)، وشهد فجر الأول من نوفمبر الجاري شن هجوم على محطتي أبو حمد والدبة (الولاية الشمالية)، أما الثاني من نوفمبر الجاري فشهد الهجوم على محطة كهرباء حلفا الجديدة (ولاية كسلا).

وفي ذات السياق، تعرضت عاصمة إقليم النيل الأزرق لهجمات متعددة طالت منشآت عسكرية ومحطات لبيع الوقود، وجاءت ضمن سلسلة هجمات سابقة شهدتها المدينة، أبرزها الهجوم على منزل حاكم الإقليم، الفريق أحمد العمدة، في الثالث من أكتوبر الجاري.

وبإلقاء نظرة على المواقع الجغرافية التي استهدفتها المسيّرات منذ 28 سبتمبر الماضي وحتى الثالث من نوفمبر الجاري، نجد أنها شملت ولايات إضافية هي (شمال كردفان، وغرب كردفان، وشرق دارفور، وجنوب دارفور، وشمال دارفور، وغرب دارفور). وهنا نكتشف، وطبقاً لذلك، وبكل أسف، أن (17) ولاية من الولايات الـ(18) بالبلاد تعرضت لهجمات الطائرات المسيّرة من قبل أطراف الحرب.

اتساع المخاطر

كشفت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان، في تقرير أصدرته يوم الأربعاء 28 أكتوبر الماضي، بعنوان «حرب السودان المستمرة بلا هوادة: دمار يلحق المدنيين وتفاقم انعدام الأمن في الأبيض»، عن زيادة المخاطر المترتبة على تصاعد الصراع والعنف في السودان.

وقال رئيس البعثة، محمد شاندي عثمان، إن الهجمات المبلغ عن وقوعها في النيل الأزرق وأبيي وبالقرب من الحدود السودانية المصرية تؤكد ما يحذرون منه منذ أشهر، «بأن النزاع يزداد اتساعاً من الناحية الجغرافية، وتطوراً من الناحية التكنولوجية، وخطورةً على المدنيين».

وسبق أن أشارت البعثة، في تقرير أصدرته في شهر سبتمبر الماضي بعنوان «تأجيج النزاع في السودان: الأسلحة والمقاتلون وشبكات الدعم الخارجي»، إلى تزويد جهات فاعلة خارجية كلا الطرفين بالإمدادات، ومساعدتها على إدامة العمليات العسكرية، بما أسهم في استمرار النزاع وتصعيده، بما في ذلك من خلال الاستخدام المتزايد للطائرات المسيّرة وغيرها من منظومات الأسلحة المتطورة.

وقالت عضوة اللجنة، جوي نجوزي إيزيلو: «بعد مرور عام على الدمار الذي لحق بالفاشر، لا يزال المدنيون في أجزاء أخرى من السودان يدفعون ثمن نزاع يزداد تدميراً ويصعب الإفلات منه. ففي الأبيض، تُبيّن الهجمات على شبكات الكهرباء ومرافق المياه والمستشفيات والمدارس ومواقع النزوح كيف يمكن للأضرار التي تلحق بالبنية التحتية المدنية الحيوية أن تمتد آثارها إلى مجتمعات بأكملها بعد وقت طويل من وقوع الهجوم».

ما بعد أبيي ونيالا

اعتبر مراقبون أن ردة الفعل العنيفة التي اتضحت في نبرة الدعم السريع وحلفائه، عقب الهجومين على سوق (أميت)، المعروف أيضاً باسم (سوق النعام)، بمنطقة أبيي يوم الاثنين 19 أكتوبر، والهجوم على سوق حي ود ديمانة بنيالا يوم 26 أكتوبر الماضي، اللذين اتُّهم الطيران المسيّر التابع للجيش بشنهما، بالإضافة إلى تصريحات منسوبة لقائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو، خلال مخاطبته مجموعة من قواته قبل أسابيع، قال فيها «إن لكل داء دواء»، وإطلاقه الوعيد للجيش، مثلت مؤشراً إلى ردة فعل مختلفة عما سبق.

ونجد أن هجوم سوق (أميت) سجل عدداً كبيراً من القتلى، ارتفع إلى 220 قتيلاً و30 جريحاً و19 مفقوداً، نتيجة للهجوم على السوق بـ12 مقذوفاً، طبقاً لما أورده وزير الإعلام بإدارية أبيي التابعة لدولة جنوب السودان، يوحنا أكول نقور، لصحيفة (ديسمبر) في عددها الصادر يوم 29 أكتوبر الجاري. أما الهجوم على سوق ود ديمانة بمدينة نيالا يوم 26 أكتوبر الجاري، فقد أعلن تحالف السودان التأسيسي المساند للدعم السريع، في بيان أصدره، أن أعداد الضحايا وصلت إلى 102 قتيل و113 جريحاً.

وفي هذا السياق، من الضروري الإشارة إلى أمرين؛ أولهما إفادة وكالة الأنباء الفرنسية بأن هجمات نيالا استهدفت مواقع عسكرية، بالإضافة إلى موقع السوق المذكور. وقدرت الوكالة الفرنسية عدد الذين قتلوا في الهجوم على السوق، الذي وقع مساء 26 أكتوبر الماضي، نقلاً عن مصدر طبي، بـ21 شخصاً، وإصابة أكثر من أربعين شخصاً. كما شهد اليوم نفسه شن قوات الدعم السريع هجمات بالمسيّرات استهدفت من خلالها محطات الكهرباء في كل من سنجة ومشكور والجنيد والحواتة والفاو، وشنت صباح يوم 27 أكتوبر الماضي، بعد ساعات من الهجوم على سوق نيالا، هجوماً بالطائرات المسيّرة على محطة كهرباء المرخيات بولاية الخرطوم.

ومن الضروري التنبيه إلى أن هناك مساراً من المواجهات بين الطرفين بهجمات المسيّرات، يمتد على طول خطوط القتال والمعارك، ويتم من خلاله استهداف المجموعات والمتحركات العسكرية، خاصة في مناطق كردفان والنيل الأزرق. ويُلاحظ أن كلا الطرفين يتجنبان الإعلان عنها بصورة رسمية، وهو ما جعلها فعلياً خارج دائرة الرصد والتتبع.

> **رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان: «ما يحدث حالياً تأكيد لما حذرنا منه قبل أشهر، بأن النزاع في السودان يزداد اتساعاً من الناحية الجغرافية، وتطوراً من الناحية التكنولوجية، وخطورةً على المدنيين».**

هجمات الأبيض

سنحاول في السطور القادمة القيام برصد عام لسلسلة من الأحداث والهجمات التي شنها الطرفان منذ أواخر سبتمبر الماضي وحتى الثالث من نوفمبر الجاري. وفي هذا السياق، نجد أن الدعم السريع استهدف الملعب الأولمبي بمدينة الأبيض يوم 28 سبتمبر الماضي. ورغم إصدار حكومة ولاية شمال كردفان التابعة لسلطة قائد الجيش بياناً استنكرت فيه هذا الهجوم، بوصفه تعدياً على أعيان مدنية، فإن جهات إعلامية مستقلة نقلت عن مواطنين بالمدينة قولهم إن المنشأة تم تحويلها للاستخدام العسكري، بتخزين الذخائر والأسلحة فيها ووجود مجموعات مقاتلة، وهو السبب الذي نتجت عنه انفجارات ضخمة في الملعب بعد استهدافه.

وشهدت داخلية جامعة كردفان، في الثلاثين من سبتمبر الماضي، هجوماً بطائرة مسيّرة للدعم السريع، نتج عنه مقتل خمسة أشخاص وإصابة 47 آخرين، وكان المبنى يُستخدم باعتباره مأوى للنازحين. وعلى عكس الحادث الأول الخاص بالملعب الأولمبي، فإن هذه الحادثة شهدت إصدار إدانات من عدة جهات، أبرزها محامو الطوارئ.

من كردفان إلى النيل الأزرق

تعرضت شاحنتان تتبعان لبرنامج الأغذية العالمي، يوم السبت 3 أكتوبر، لهجوم استهدفهما حينما غادرتا المدينة وكانتا في طريقهما نحو عاصمة الولاية، كادوقلي، وهو ما ترتب عليه مقتل أحد السائقين وتدمير أكثر من 50 طناً من المساعدات. وسبق أن تعرضت شاحنتان تابعتان لبرنامج الأغذية العالمي، في 30 أغسطس، لهجوم بطائرة مسيّرة ترتب عليه تدمير كامل الحمولة التي قُدرت بخمسين طناً من المساعدات.

> **أظهرت البيانات الأولية التي رصدت الهجمات بالطائرات المسيّرة، التي شنها كل من الجيش والدعم السريع منذ أواخر سبتمبر وحتى الثالث من نوفمبر الجاري، أن الهجمات طالت (17) ولاية بالبلاد**

واشترك الحادثان في عدم تحميل برنامج الأغذية العالمي المسؤولية لأي من الطرفين المتحاربين، مع مطالبته بإجراء تحقيق حولهما. أما طرفا الحرب فقد قاما، بدورهما، في المرتين بتبادل الاتهامات وتوجيه كل منهما أصابع الاتهام إلى الطرف الآخر، واتهامه بالتورط في الهجوم.

وتعرضت مناطق بولاية غرب كردفان لهجمات بطائرات مسيّرة تابعة للجيش. ففي يوم الخميس 8 أكتوبر، تعرض مبنى محلية النهود، الذي يُستخدم لإيواء النازحين، لهجوم نتج عنه مقتل 12 شخصاً وإصابة 8 آخرين، معظمهم من النساء والأطفال. فيما تعرض حي أبو باع السكني بمدينة غبيش لهجوم بطائرة مسيّرة تابعة للجيش، أسفر عن مقتل 4 أشخاص من أسرة واحدة.

أما في محافظة ود الماحي بإقليم النيل الأزرق، فقد تعرض مركز إيواء أبو شندي لهجوم بطائرة مسيّرة تابعة للدعم السريع يوم 8 أكتوبر، وهو ما أدى إلى مقتل 26 امرأة و4 أطفال على الفور، كما توفي في وقت لاحق اثنان من كبار السن متأثرين بجراحهما، فيما أُصيب 43 شخصاً. وتسبب الهجوم كذلك في تدمير مصدر المياه بالمنطقة.

وشنت المسيّرات التابعة للجيش، يوم الأربعاء 14 أكتوبر الماضي، 3 هجمات، كانت أولاها في فوجا بغرب كردفان، حيث استُهدف مواطنون على متن مركبة، ما تسبب في مقتل 3 مدنيين، بجانب هجوم على قرية الجنانة (غرب كردفان) قرب ود بندة، تسبب في مقتل طفل. فيما قصفت طائرة حربية منزلاً في منطقة أبو زعيمة (شمال كردفان)، وهو ما تسبب في مقتل 5 أطفال وإصابة والدتهم.

وهاجمت مسيّرة تابعة للجيش، يوم السبت 17 أكتوبر الماضي، وفي منطقة عنكوش (غرب كردفان)، عربة لوري تقل مواطنين، ما تسبب في مقتل 4 مواطنين، من بينهم نساء، وإصابة آخرين بجروح خطيرة. وكانت السيارة متوجهة من منطقة أبو قلب التابعة لمحلية أبو زبد بولاية غرب كردفان نحو منطقة المزروب بولاية شمال كردفان.

هجمات دارفور والخرطوم

وفي ذات اليوم، هاجمت مسيّرة تابعة للدعم السريع، في منطقة سناقيت بالقرب من منطقة بير سليبة بمحلية سربا بغرب دارفور، مجموعة من النازحين الذين قدموا إلى المنطقة بغرض الزراعة، وهو ما أسفر عن مقتل 11 شخصاً، من بينهم 6 نساء، وإصابة 5 آخرين.

وتعرضت العاصمة الخرطوم، صباح يوم الاثنين 19 أكتوبر الماضي، لسلسلة هجمات شنتها مسيّرات تابعة للدعم السريع، استهدفت في مطلعها مقراً لسلاح الأسلحة والذخيرة بالدروشاب شمال الخرطوم بحري، ثم استهدفت هجمات لاحقة مطار الخرطوم الدولي، ونتج عن هذا الهجوم مقتل 3 أطفال بمنطقة امتداد ناصر شرق الخرطوم. وشهد اليوم ذاته الهجوم على سوق (أميت)، المعروف أيضاً باسم (سوق النعام) بأبيي، الذي خلف أكثر من 220 قتيلاً.

وتعرضت مناطق الضعين وأبو جابرة (شرق دارفور) وبابنوسة (غرب كردفان)، خلال الفترة من 21 إلى 22 أكتوبر الماضي، لهجمات بالطائرات المسيّرة التابعة للجيش، والتي استهدفت في الضعين سوق نيالا بحي العرب ومركزاً صحياً في الحي نفسه، وأسفر هذا الهجوم عن مقتل طفل وإصابة آخرين. فيما نتج عن هجوم مسيّرة أخرى تابعة للجيش على سوق أبو جابرة مقتل شخصين، من بينهما طفل، وإصابة حوالي 10 أشخاص. أما الهجوم على مدينة بابنوسة فقد استهدف مقر الشرطة الفيدرالية بالمدينة، الذي تعرض لتدمير كبير، ونتج عنه إصابة اثنين من المواطنين.

شمال دارفور على الخط

بالنسبة للفترة الممتدة من العشرين من أكتوبر الماضي وحتى الأول من نوفمبر الجاري، والتي سبق أن أشرنا إليها في مستهل هذا التقرير، نجد أن الهجمات شملت مواقع بالولايات الخاضعة لسيطرة الجيش، من بينها محطات كهرباء ووقود ومنشآت عسكرية في ولايات (النيل الأبيض، وسنار، والجزيرة، والقضارف، والخرطوم، وجنوب كردفان، ونهر النيل، والبحر الأحمر، والولاية الشمالية، والنيل الأزرق، وكسلا). كما تعرضت مدينة نيالا، في 26 أكتوبر الماضي، لهجوم استهدف مواقع عسكرية وسوق ود ديمانة بمدينة نيالا (جنوب دارفور).

وأفادت مصادر محلية في محليتي كرنوي وأمبرو بشمال دارفور، الواقعتين تحت سيطرة أطراف من القوات المشتركة المتحالفة مع الجيش، بشن مسيّرات تابعة للدعم السريع هجمات في أواخر أكتوبر الماضي، ما أدت إلى مقتل 5 مدنيين، بينهم امرأتان وطفل، طبقاً لما ذكره مجلس تنسيق غرف طوارئ كرنوي. أما منطقة المالحة فقد تعرضت، في الأول من نوفمبر الجاري، لهجوم بطائرة مسيّرة في وادي المجرور، بين منطقة «الحارة» ومنطقة «أم بيادة» بمحلية المالحة في ولاية شمال دارفور، نتج عنه وفاة شخصين ونجاة الشخص الثالث المرافق لهما، واتهم مرصد طوارئ المالحة الجيش بتنفيذ هذا الهجوم.

وتُظهر الحصيلة الواضحة لهجمات الطائرات المسيّرة التي شنها كل من الجيش والدعم السريع خلال الفترة من 28 سبتمبر الماضي وحتى الثالث من نوفمبر الجاري أن المدنيين هم ضحايا تلك الهجمات، من واقع أرقام القتلى والجرحى والمفقودين. وتُظهر الأرقام أن جزءاً كبيراً من الضحايا هم من النساء والأطفال، بجانب كبار السن، وفي بعض الأحيان يكون الأطفال الضحايا من أسرة واحدة، للأسف الشديد. وهو ما يجعل المطلب الملحّ والمطلوب بإلحاح في الوقت الحالي، وأكثر من أي وقت مضى، هو ضرورة وقف الحرب التي يدفع المدنيون ثمنها وكلفتها الباهظة أكثر من غيرهم.

البرهـــان في موسكـــو
موارد الســـودان تحـــت أقـــدام القيصر

تقرير: (ديسمبر)

على وجه حذر وبنصف ابتسامة غامضة، استمع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى العروض المقدمة من قائد الجيش السوداني، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، الذي كان سخياً معه إلى درجة غير متوقعة. إذ قدم قائد الجيش دفعة واحدة مربعاً لإنتاج الذهب والتعدين في معدن النحاس وغيره من المعادن النفيسة، وموانئ تجارية على البحر الأحمر، ومساحات للتخزين، والسكك الحديدية، ودعوة للاستثمار في ما تراه روسيا مناسباً.

المفارقة أن المضيف بوتين لم يقدم مقابل هذا العرض السخي أي شيء، مكتفياً بنصف الابتسامة الغامضة على وجهه، وهو يعلم أن القائد الجالس أمامه يمر حكمه بمنعطف اقتصادي حرج، وحرب لا تلوح لها نهاية، وتعقيدات سياسية عاصفة.

قطعاً، لم يمنع بوتين نفسه من تذكر الجنرال السوداني الذي جلس في ذات الكرسي، واسمه عمر البشير، طالباً العون والحماية من بطش أمريكا. وكلاهما؛ السابق البشير والحالي البرهان، وضعا موارد السودان وخيراته تحت أقدام القيصر مقابل حمايتهما وحماية سلطتهما وبقائهما في كرسي الحكم، والمفارقة أن القيصر لا ينظر إليها بالاهتمام أو العناية الكافية.

الإعلام الروسي والسوداني

الملاحظة التي تستحق الانتباه أن ما يدور في لقاءات الجنرالات السودانيين والقيادة الروسية دائماً ما يُعلن من جانب الإعلام الروسي، بينما يصمت الإعلام السوداني الرسمي عن ذكر أي تفاصيل. وقال خبير إعلامي: «الجانب الروسي كان، في المرتين، المصدر الأساسي الذي أتاح للرأي العام الأطلاع على تفاصيل ما طرحه الرئيسان السودانيان في محادثاتهما مع الرئيس الروسي، بينما لم يصدر عن الجانب السوداني عرض تفصيلي موازٍ بالوضوح نفسه».

وفي هذا دلالات، حسب الخبير الإعلامي، من بينها تأكيد النفوذ الروسي في القارة الأفريقية في مواجهة تحدي النفوذ الأمريكي. وقال: «في 23 نوفمبر 2017، نشر الكرملين نص حديث عمر البشير أمام بوتين في سوتشي، وكان الحديث كاشفاً بصورة لافتة؛ إذ لم يكتفِ البشير بالإشادة بالعلاقات الروسية السودانية، وإنما تحدث عن حاجة السودان إلى الحماية من التحركات الأمريكية، وانتقد السياسة الأمريكية في المنطقة، ثم طرح مناقشة استخدام قواعد عسكرية روسية في البحر الأحمر».

المشهد تكرر مع البرهان في 2026، وهذه المرة فإن وكالة الأنباء الروسية «تاس» هي التي نقلت تفاصيل العرض السوداني المتعلق بمنح روسيا فرصاً للتنقيب عن الذهب والنحاس والمعادن الأخرى، وإنشاء منطقة اقتصادية حرة على البحر الأحمر، واستخدامها لتخزين الوقود والقمح، والمشاركة في تطوير السكك الحديدية السودانية. من المؤكد أن روسيا تمتلك الرواية وتطوعها إعلامياً كيف تشاء، مقابل الخرس الرسمي السوداني. باختصار، في الحالتين، أتاحت موسكو للعالم الاطلاع على ما يقدمه السودان، بينما لم تقدم المؤسسات السودانية، في المواد المنشورة التي استندنا إليها، رواية تفصيلية مماثلة.

البحر الأحمر: السعودية تتدخل

في 2017، بدأ الجيش في استخدام شواطئ البحر الأحمر كأحد كروت الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، بالتلويح المستمر بتسليم هذه الشواطئ للمنافس الاستراتيجي؛ روسيا. البشير كان أكثر جرأة من خلفه البرهان، إذ كان توجهه تحويل هذه الشواطئ إلى وجود عسكري روسي عبر منحهم قاعدة عسكرية، على الرغم من أن عرض البشير تضمن أيضاً تسهيلات اقتصادية تبين لاحقاً أن المستفيدين منها قريبون من البشير أسرياً وتنظيمياً.

وفعلياً، تجاوب الروس مع العرض، ووصلت (3) فرقاطات روسية محملة بأكثر من (50) جندياً، ورست جوار قاعدة فلامنغو العسكرية. وقالت روسيا وقتها إنها قاعدة لوجستية.



فلاديمير بوتين يستقبل الفريق البرهان في قصر الكرملين في موسكو

أما البرهان، فلم يتطرق في عرضه أمام بوتين إلى القاعدة العسكرية، وحرص على تقديم عرض استثماري، ولكن تضمن هذا العرض وجوداً روسياً في سواحل البحر الأحمر عبر الموانئ وصوامع التخزين والمستودعات.

تدخلت السعودية مع الجانب الروسي لصرف النظر عن القاعدة العسكرية على البحر الأحمر، حرصاً على أمنها، واضعةً في الاعتبار التقارب الإيراني الروسي

وعرض البرهان في البحر الأحمر ينطلق من ذات التفكير، وهو الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، ومن قبلها إسرائيل ودول الخليج.

وقال مصدر مطلع لـ(ديسمبر): «عرض القاعدة الروسية لم يعد سارياً بعد أن أوقفته حكومة الفترة الانتقالية، والأهم من ذلك تدخل سعودي مع الجانب الروسي بصرف النظر عن القاعدة العسكرية على البحر الأحمر، حرصاً على أمنها، واضعة في الاعتبار التقارب الإيراني الروسي».

وبحسب المصدر: «البرهان لم يكن ليجدد العرض وهو يعلم موقف المملكة العربية السعودية منه».

ولا يُستبعد أن يواجه العرض الاستثماري على البحر الأحمر الذي قدمه البرهان ذات «الفيتو» السعودي؛ لذلك لم تبدُ حماسة حقيقية على بوتين وهو يستمع إلى العرض السخي من قائد الجيش السوداني، على الرغم من أنه آمَن على التعاون الاقتصادي بطريقة دبلوماسية، إلى جانب تسمية قطاعات النقل والذهب بدرجة تظهره أمام العالم رئيساً لدولة واسعة النفوذ.

ماذا استفاد البشير والبرهان؟

في مقابلة تلفزيونية، انتقد قائد البحرية في عهد البشير، فتح الرحمن محيي الدين – إسلامي متشدد – السياسات التي اتبعها البشير في العلاقات الروسية السودانية، وقال: «البشير كان مندفعاً في علاقته مع روسيا». وأشار إلى أن البشير منح روسيا قاعدة بحرية استراتيجية دون أن تقدم روسيا شيئاً. وبحسب فتح الرحمن في المقابلة، فإن روسيا «استفادت من كل شيء ولم تقدم للسودان أي شيء». وأشار إلى أنهم لم يكونوا في البحرية السودانية راضين عن الوجود الروسي في قاعدة فلامنغو، ولم ينتهِ هذا الوجود إلا بعد تولي حكومة الثورة السلطة.

ولكن ماذا كان يريد البشير من بوتين؟

وبالعودة إلى اللقاء الذي جمعهما في 2017، كان البشير يريد «الحماية» واستمرار حكمه. ومعلوم أن البشير لم يبقَ طويلاً في السلطة بعد هذا اللقاء، وترنح بعد عام ونصف، وسقط سقوطاً مدوياً، وبوتين ينظر ولم يحرك ساكناً.

البرهان سار في طريق البشير، واندفع نحو روسيا بأكثر مما اندفع البشير، وهو يريد من بوتين إسناده في الحرب ضد قوات الدعم السريع حتى يقضي عليهم، ومن ثم يؤمّن لنفسه جلوساً مريحاً على كرسي السلطة، ولكن ردة الرئيس الروسي الأولى كانت: «أوقف الحرب».

وعاد من موسكو خالي الوفاض، حتى من وعد بالتسليح. ومرة أخرى يجد القيصر موارد السودان متاحة مقابل الحفاظ على سلطة الجنرال الحاكم، لا مقابل التعاون مع أهل السودان ودعم مصالحهم.

إنهاء الإفلات من العقاب ضمانٌ لحرية الصحافة وترسيخٌ لسيادة القانون

اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين

عواصم: (ديسمبر)

«اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين» هو مناسبة أممية يُحتفل بها سنوياً في 2 نوفمبر، أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2013، بهدف لفت الانتباه إلى الجرائم والانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون، والمطالبة بمحاسبة المسؤولين عنها. وحث القرار 163/68 الدول الأعضاء على تنفيذ تدابير محددة لمواجهة ثقافة الإفلات من العقاب، وبذل قصارى الجهد لمنع العنف ضد الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام، وكفالة المساءلة وتقديم مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام إلى العدالة.

وتنص قواعد القانون الدولي الإنساني على اعتبار الصحفيين العاملين في مناطق النزاع مدنيين يتمتعون بالحماية من الهجمات المتعمدة، ما داموا لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية. ويمكن أن يشكل تعمد استهداف الصحفيين المدنيين جريمة حرب.

وتشير بيانات اليونسكو إلى أن أكثر من 1,700 صحفي قُتلوا أثناء أداء عملهم منذ عام 1993، وأن نحو 9 من كل 10 حالات قتل لا يُعاقب مرتكبوها، مما يجعل الإفلات من العقاب تهديداً مباشراً لحرية الصحافة وحق الجمهور في الحصول على المعلومات.

وفي رسالة بهذه المناسبة، نشرت الأحد 1 نوفمبر، قال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش: «يؤدي العاملون في وسائل الإعلام دوراً أساسياً في إبقاء الجمهور على اطلاع بما يجري، ومساءلة أصحاب السلطة والنفوذ. لكنهم كثيراً ما يتعرضون للمضايقات والمراقبة والملاحقات القضائية والاعتداءات الجسدية والسجن، بل وأحياناً للتعذيب أو القتل، لمجرد أدائهم عملهم». وأضاف غوتيريش أنه «خلال العام الماضي دفع ما لا يقل عن 34 صحفياً حياتهم ثمناً لأداء عملهم. وتظل ست من كل سبع جرائم قتل من هذا النوع دون عقاب. وفي مناطق النزاعات المسلحة، تقترب نسبة الإفلات من العقاب من 100 في المئة».

وطالب غوتيريش بتحقيق العدالة، مشدداً على أنه «عندما يُستهدف الصحفيون وتُسكت أصواتهم وتُمنع تقاريرهم من الوصول إلى الجمهور، نصبح جميعاً ضحايا لذلك».

وتركز الأمم المتحدة واليونسكو هذا العام على التهديدات الجديدة التي يواجهها الصحفيون، بما في ذلك مخاطر النزاعات المسلحة والتقنيات الحديثة، مع التأكيد على ضرورة التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين ومحاسبة مرتكبيها. ولا تقتصر آثار الإفلات من العقاب على الضحايا وأسرهم، بل تمتد لتطال المجتمع بأسره. فعندما تمر الاعتداءات دون مساءلة أو عقاب، قد يُحرم الجمهور من الصحافة التي تخدم المصلحة العامة، بما في ذلك التحقيقات الصحفية التي تكشف الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم.

وفي حين أن عمليات القتل هي الشكل الأكثر تطرفاً للرقابة على وسائل الإعلام، يتعرض الصحفيون كذلك لتهديدات لا حصر لها، بدءاً من الاختطاف والتعذيب وغيره من الاعتداءات الجسدية، إلى المضايقات، لا سيما في المجال الرقمي. وتؤدي التهديدات بالعنف والاعتداءات ضد الصحفيين بوجه خاص إلى بثّ الخوف في العاملين في مجال الإعلام، مما يعيق حرية تداول المعلومات والآراء والأفكار أمام كافة المواطنين.



وتتأثر الصحفيات بوجه خاص بالتهديدات والاعتداءات، ولا سيما تلك التي تجري عبر الإنترنت. فوفقاً لورقة المناقشة التي أصدرتها اليونسكو فيما يتصل بالاتجاهات العالمية في العنف ضد الصحفيات عبر الإنترنت، قالت 73 في المائة من الصحفيات اللاتي شملهن الاستطلاع إنهن تعرضن للتهديد والترهيب والإهانة عبر الإنترنت في مسائل تتعلق بأعمالهن، مع استغلال الذكاء الاصطناعي التوليدي وتزييف الصور والفيديوهات في حملات تشويه ممنهجة.

وبحسب تقارير اليونسكو، احتلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المرتبة الأخيرة عالمياً في مؤشر مراسلون بلا حدود لحرية الصحافة، وسجلت الدول العربية أعلى عدد من جرائم قتل الصحفيين، بواقع 97 حالة موثقة وفق تصنيف اليونسكو.

وفي بيان بمناسبة اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، دعت نقابة الصحفيين السودانيين وشبكة الصحفيات السودانيات إلى إجراء تحقيقات مستقلة في الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين ومحاسبة المسؤولين عنها، وسط تدهور أوضاع الحريات الصحفية مع استمرار الحرب.

وقالت نقابة الصحفيين إنها وثقت 673 انتهاكاً منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023 وحتى نهاية يونيو 2026، بينها مقتل 34 صحفياً وصحفية، و116 حالة اعتقال واحتجاز تعسفي واختفاء قسري، و120 حالة تهديد وخطاب كراهية، فضلاً عن 34 حادثة استهداف مباشر وإطلاق نار. وشملت الانتهاكات أيضاً اعتداءات جسدية ونهباً واستهدافاً لمؤسسات إعلامية.

وأعربت النقابة عن قلقها إزاء استمرار اختفاء خمسة صحفيين، مطالبة بكشف مصيرهم وتحديد أماكن احتجازهم وضمان الإفراج عن المحتجزين تعسفياً. وأشارت إلى صعوبة الحصول على معلومات كاملة عن أوضاع بعض المحتجزين. وهم أشرف الحبر، في مناطق تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية؛ ومصعب الهادي، الذي لا تزال هوية آسريه مجهولة؛ ومصطفى فضل المولى، ومجدي يوسف الزين، ومحمد حسين شلبي، في مناطق تسيطر عليها قوات الدعم السريع.

كما وثقت النقابة حالات اعتقال تعسفي طالت آدم إسحاق منان ومعمر إبراهيم، وقالت إن المعلومات الكاملة غير متاحة بشأن المحتجزين، مؤكدة الحاجة الملحة إلى تحديد أماكنهم وضمان الإفراج الفوري عنهم.

وحذرت النقابة من التعديلات الأخيرة على قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية والمادة 51/أ من القانون الجنائي لعام 1991، التي أدرجت النشر الإلكتروني والإعلامي ضمن نطاق التشريع. كما أثارت مخاوف بشأن إنشاء آلية وطنية لمكافحة الجرائم الإلكترونية في غياب ضمانات أقوى لحرية التعبير. كما طالبت بإلغاء الأحكام القانونية التقييدية التي تحد من حرية التعبير والصحافة، ووضع حد لاستخدام القوانين الجنائية وصلاحيات الطوارئ أدوات للقمع.

ومن جانبها، حذرت شبكة الصحفيات السودانيات من تصاعد الانتهاكات والجرائم المرتكبة بحق الصحفيين في السودان، ولا سيما النساء، ومن تنامي ثقافة الإفلات من العقاب في ظل استمرار الحرب، وانتشار الأسلحة على نطاق واسع، وتكاثر الميليشيات المسلحة، وضعف مؤسسات الدولة.

وفي تقرير أصدرته بمناسبة اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، دعت الشبكة إلى إنهاء الحرب ونزع سلاح الميليشيات والتحقيق في الجرائم والانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين، ومحاسبة المسؤولين عنها، وضمان العدالة وجبر الضرر للضحايا والناجين.

وفي اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، تجدد «ديسمبر» التأكيد على أن حماية الصحفيين ليست مسؤولية مهنية فحسب، بل هي ركيزة أساسية لحماية حرية التعبير وحق المجتمع في المعرفة. إن العدالة للصحفيين الذين تعرضوا للقتل أو الاعتداء أو الترهيب هي جزء لا يتجزأ من بناء مجتمعات يسودها القانون والمساءلة. فحين يُستهدف الصحفيون دون محاسبة، يتعرض الحق في الحقيقة للخطر.

وإذ تحيي «ديسمبر» الصحفيين السودانيين الذين يؤدون واجبهم المهني في ظروف بالغة الصعوبة، فإنها تجدد الدعوة إلى تعزيز التدابير الكفيلة بحمايتهم، وضمان التحقيق الفوري والمستقل في جميع الانتهاكات المرتكبة بحقهم، ومحاسبة المسؤولين عنها، بما يسهم في ترسيخ حرية الصحافة وحماية الحق في المعرفة. إن حماية الصحفيين ليست شأناً مهنياً فحسب، بل هي التزام أخلاقي وقانوني يعزز الديمقراطية والشفافية ويحمي المصلحة العامة.

بيت الناس كلهم.. حكاية سودانية وراء المحيطات







شيماء تاج السر، المحامية

قبل الخامس عشر من أبريل 2023، كنت شأني شأن الكثيرين من أبناء وبنات وطني الحبيب السودان، لم تكن تخطر في بالي فكرة أن أعيش بعيداً عن هذه الأرض المقدسة؛ أرض السودان، التي قدّمت لي الكثير من الفرص، والتي وجد فيها غيري ملاذاً آمناً. لكنني أحببتُ أن أعيش في وطني، وأن أعيش من أجل وطني، إلا أن الحرب اللعينة كانت السبب في إقامتي في جمهورية مصر لأكثر من ثلاث سنوات.

وبالرغم من قسوة البعد عن الوطن، إلا أنني كنتُ دائماً أذكّر نفسي بأنني قريبة منه لقرب المسافة بيننا، وكنتُ كلي أمل بالعودة. لم أكن أعلم أن القدر سيأخذني إلى ما هو أبعد؛ قطعتُ المحيطات وزدتُ بُعداً في المسافات، إلا أن وطني بقي معي وفي داخلي. ويبقى الشعور بالغربة والاستغراب سيد الموقف حتى وصولي إلى المدينة التي اتجهتُ إليها.

في هذا المكان البعيد جغرافياً، وجدتُ نفسي وجهاً لوجه أمام سؤال كوني لم يعد يخصّني وحدي: كيف تُصنع الحروب؟ ولماذا تُخرج الشعوب من أوطانها؟ وكيف يمكن للسلام أن يُعاد بناؤه من تحت الأنقاض؟.

بيت يجمع العالم تحت سقف واحد

فور وصولي، تم استقبالنا في سكن عام أطلقتُ عليه أنا «بيت الناس كلهم». كان هذا السكن أشبه ببوتقة تنصهر فيها ثقافات العالم أجمع. في الموقف نفسه والمكان نفسه، التقيتُ بالكثيرات، وجلسنا وتسامرنا، وكانت الخلاصة واحدة: نفس الحرب، ونفس السياسات، ونفس القهر والعنف والانتهاكات التي ألمّت بنا جميعاً.

ورغم كل هذا الألم، اكتشفتُ أن الشعوب هي الشعوب، محبة لبعضها بعضاً. رأيتُ بأم عيني كيف أن الشعوب قادرة على أن تكون سنداً بعضها لبعض في أقسى الظروف. ما كان لأحد من سكان هذا المكان أن يمرض أو يغضب من شيء أو حتى يزهج أو يشعر بالضيق، إلا ويجد الجميع من حوله بكل صفاء ومحبة، يمدون له يد العون ويخففون عنه وطأة الغربة.

في ذلك البيت، كانت الحيطان تدفئنا.

كنا جميعاً نتشارك نفس الجراح: جرح الوطن المفقود وجرح المستقبل المؤجل، لكننا كنا أيضاً نتشارك شيئاً آخر: الإنسانية التي لا تنكسر. علمتني الغربة القاسية ورحلة العبور إلى ما وراء المحيطات أن الوطن ليس مجرد حدود جغرافية نعيش فيها، بل هو مجموعة القيم والمشاعر التي نحملها في قلوبنا أينما ذهبنا.

كيف تُصنع الحروب؟ تشريح الجذور والوقود

قصة «بيت الناس كلهم» ليست استثناءً، بل هي انعكاس مصغّر لمأساة عالمية تتكرر في كل قارة. فالحروب لا تنشب من فراغ، ولا هي أحداث عشوائية؛ إنها نتيجة تراكم عوامل عميقة، بعضها قديم وبعضها حديث، تتفاعل معاً لتشعل فتيل العنف.

الفقر وعدم المساواة: النار التي لا تنطفئ

أحد أهم هذه العوامل هو الفقر وعدم المساواة. الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، حذّر مراراً من أن لهيب الصراع غالباً ما يُشعل ويُغذّى بفقر مستمر وعدم مساواة متزايد، وأوضح أن الفقر يولّد اليأس، واليأس يغذّي الاضطراب، والاضطراب يمزق نسيج المجتمعات.

الأرقام تدعم هذا التحليل؛ فمن بين 700 مليون شخص يعيشون في فقر حول العالم، يعيش 40% منهم في مناطق متأثرة بالصراعات أو هشة بيئياً، و9 من أصل 10 بلدان ذات أدنى مؤشر للتنمية البشرية هي بلدان تشهد صراعات. عندما لا يجد الناس ما يسدّ رمقهم، وعندما يرون أن الفرص محتكرة والثروة محصورة في أيدٍ قليلة، يصبح العنف أحياناً الطريق الوحيد المتاح للتعبير عن الغضب والمطالبة بالتغيير.

النظام السياسي والهشاشة المؤسسية

لكن الفقر وحده لا يكفي لتفسير النزاعات. تشير تقارير متخصصة إلى أن 27 من أصل 37 نزاعاً مسلحاً رئيسياً في العالم، أي 73%، كان من بين أسبابها الرئيسية التشكيك في النظام السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الأيديولوجي للدولة، أو الخلافات حول السياسات الداخلية أو الدولية للحكومات المعنية.

عندما تفقد المؤسسات شرعيتها، وعندما تُغلق فضاءات الحوار السياسي، وعندما تسود ثقافة الإفلات من العقاب والفساد، تتحول التوترات الاجتماعية إلى مواجهات دموية. الدولة الهشة التي لا تستطيع توفير الأمن والعدالة والخدمات الأساسية تصبح أرضاً خصبة للصراع.

التدخلات الخارجية والاقتصاد السياسي للحرب

هناك عامل ثالث لا يمكن تجاهله: التدخلات الخارجية والاقتصاد السياسي للحرب. غالباً ما تُشعل الصراعات وتُطيل أمدها مصالح قوى إقليمية ودولية، وتجارة الأسلحة، والتنافس على الموارد الطبيعية. ففي حين تتقلص ميزانيات المساعدات الإنسانية، تتضخم نفقات التسليح بشكل هائل. هذا التناقض الصارخ يكشف أن الحروب بالنسبة لبعض الفاعلين ليست كارثة فحسب، بل هي أيضاً سوق مربحة.

ويُضاف إلى ذلك عوامل أخرى، مثل التغير المناخي والتنافس على المياه والأراضي، والتي تزيد من حدة التوترات في مناطق كثيرة من العالم، لا سيما في منطقة الساحل الأفريقي والقرن الأفريقي.

الحرب السودانية نموذج مصغّر

الحرب في السودان، التي اندلعت في أبريل 2023، تقدم مثالاً مؤلماً على هذه الديناميكيات. فقد بدأت كصراع على السلطة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، على خلفية خلاف حول توحيد المؤسسة العسكرية، لكن جذورها أعمق من ذلك؛ إذ تعود إلى عقود من التهميش الاقتصادي وضعف بناء الدولة وتفكك النسيج الاجتماعي. وسرعان ما تحولت إلى حرب شاملة أسفرت عن مقتل عشرات الآلاف ونزوح ملايين الأشخاص داخل السودان وخارجه.

لقد أصبح السودان، مع الأسف، واحداً من أكبر أزمات النزوح في العالم، حيث فرّ الملايين من السودانيين إلى مصر وحدها منذ بداية الصراع.

كيف تُخرج الحروب الشعوب من أوطانها؟

الحرب لا تكتفي بقتل الناس وتدمير البنية التحتية؛ إنها تهدم الحياة نفسها. تُخرج الشعوب من أوطانها ليس فقط بالسلاح، بل بكل ما تجلبه من خراب نفسي واجتماعي واقتصادي.

النزوح القسري: أرقام تتحدث عن مأساة

في نهاية عام 2025، كان هناك حوالي117.8 مليون شخص حول العالم قد نزحوا قسراً من ديارهم بسبب الحروب والصراعات والاضطهاد، أي واحد من كل 70 شخصاً على وجه الأرض. وخلال عام 2025 وحده، اضطر أكثر من 5 ملايين شخص إلى الفرار من بلدانهم بحثاً عن الأمان، غالباً إلى دول مجاورة. هؤلاء ليسوا أرقاماً؛ إنهم أمهات وآباء وشباب وأطفال، كل واحد منهم يحمل قصة فقدان.

ما بعد النزوح: حياة معلقة على الحبال

بالنسبة للكثيرين، النزوح ليس محطة عابرة، بل هو حالة طويلة الأمد. تشير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن 7 من كل 10 لاجئين يعيشون في نزوح مطوّل قد يمتد لسنوات أو حتى لعقود. وهذا يعني أن الملايين يعيشون في حالة من اللايقين الدائم؛ لا هم قادرون على العودة إلى أوطانهم بأمان، ولا هم قادرون على الاندماج الكامل في المجتمعات المضيفة.. حياتهم معلقة بين ذكريات الماضي المرير وعدم اليقين بشأن المستقبل. هذا الوضع، كما قال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يبدأ كشريان للحياة، لكنه يستمر مدى الحياة.

هل يمكن إعادة صنع السلام؟

وسط كل هذا الظلام، يبقى السؤال الأهم: هل يمكن إعادة صنع السلام؟ الإجابة ليست مستحيلة، لكنها معقدة وشاقة. السلام ليس مجرد غياب الحرب؛ إنه عملية بناء طويلة الأمد تتطلب معالجة الجذور العميقة للصراع.

جهود الوساطة: خطوات صغيرة نحو هدف كبير

على الصعيد السوداني، هناك جهود دولية وإقليمية حثيثة للتوصل إلى حل. المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى السودان، بيكا هافيستو، يواصل لقاءاته مع القادة الإقليميين والفاعلين السياسيين السودانيين، مؤكداً أهمية التسوية التفاوضية والمسار السياسي الجامع نحو السلام.

كما تعمل اللجنة الرباعية الدولية المعنية بالسودان، التي تضم الولايات المتحدة ومصر والسعودية والإمارات، على الدفع نحو إنهاء تفاوضي للقتال، مع تأكيدها المستمر أنه لا حل عسكرياً للنزاع. وقد طُرحت خطط تبدأ بهدنة إنسانية لمدة ثلاثة أشهر، تمهّد لوقف دائم لإطلاق النار، تعقبها عملية انتقالية شاملة تقود إلى حكومة مدنية. هذه الجهود، رغم بطئها وتعقيداتها، تظل الضوء الوحيد في نفق الحرب.

من المساعدات إلى الاعتماد على الذات

على الصعيد العالمي، هناك إدراك متزايد بأن الاستجابة التقليدية للنزوح، القائمة على المساعدات الإنسانية الطارئة، لم تعد كافية. المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعا إلى نقلة نوعية تهدف إلى خفض عدد اللاجئين الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية بأكثر من النصف خلال العقد القادم.

ويتطلب ذلك الانتقال من تقديم المساعدات فقط إلى تمكين اللاجئين من الاعتماد على الذات، عبر منحهم الحق في العمل والتعليم والاندماج في المجتمعات المضيفة. هذا النهج، رغم أنه يواجه عقبات سياسية واقتصادية، يمثل السبيل الوحيد لكسر حلقة الاعتماد طويل الأمد.

دور المجتمعات المضيفة: دروس من «بيت الناس كلهم»

في خضم هذه الجهود الرسمية، يبرز دور آخر لا يقل أهمية: دور المجتمعات المضيفة والأفراد. تجربتي في «بيت الناس كلهم» علمتني أن التضامن الشعبي يمكن أن يكون أقوى من أي اتفاق سياسي. عندما يجد اللاجئ يداً حانية وسقفاً يؤويه وقلباً يتفهم آلامه، فإنه يستعيد جزءاً من إنسانيته المفقودة. هذه المبادرات الشعبية، سواء كانت منظمات مجتمع مدني أو أفراداً أو حتى جيراناً، هي التي تخفف وطأة الغربة وتبني جسوراً من الثقة والتفاهم بين الثقافات.

العدالة والمحاسبة: شرط أساسي لسلام دائم

لكن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق دون عدالة. فالحروب، كما رأينا، لا تنشب فقط بسبب الفقر، بل أيضاً بسبب الشعور بالظلم والإفلات من العقاب. إن بناء سلام مستدام يتطلب محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وتعويض الضحايا، ومعالجة المظالم التاريخية. هذا هو الدرس الذي تعلمته الشعوب عبر التاريخ: السلام الذي يُبنى على تناسي الجراح هو سلام هش، سرعان ما يعود ليُنتج حرباً جديدة.

وطني معي أينما كنت

ما زالت رحلة البعد مستمرة، وما زال الحنين يعصر قلوبنا شوقاً إلى السودان. في «بيت الناس كلهم»، تعلمتُ أن الإنسانية الحقة قادرة على بناء أوطان صغيرة داخلنا، وأن سند الشعوب لبعضها بعضاً هو الضوء الوحيد الذي ينير لنا عتمة الغربة. لكنني تعلمتُ أيضاً أن السلام ليس هدية تُمنح، بل هو حق يُنتزع بالعمل والصبر والتضامن.

الحرب التي أخرجتني من وطني، كما أخرجت ملايين غيري، علمتني أن الأوطان لا تُفقد فقط بالخراب المادي، بل تُفقد أيضاً باليأس. لكنها علمتني في المقابل أن الإرادة الإنسانية قادرة على الصمود، وأن الشعوب مهما مزقتها الحروب تبقى قادرة على أن تكون سنداً لبعضها بعضاً. إن وطني معي في كل مكان أذهب إليه؛ لأنني أحمل في داخلي إرادة الحياة والسلام.

رأيتُ بأم عيني كيف أن الشعوب قادرة على أن تكون سنداً بعضها لبعض في أقسى الظروف.. وما كان لأحد من سكان هذا المكان أن يمرض أو يغضب إلا ويجد الجميع من حوله بكل صفاء ومحبة، يمدون له يد العون ويخففون عنه وطأة الغربة

علمتني الغربة القاسية ورحلة العبور خلف المحيطات أن الوطن ليس مجرد حدود جغرافية نعيش فيها، بل هو مجموعة القيم والمشاعر التي نحملها في قلوبنا أينما ذهبنا



عندما لا يجد الناس ما يسدّ رمقهم، وعندما يرون أن الفرص محتكرة والثروة محصورة في أيدٍ قليلة، يصبح العنف أحياناً الطريق الوحيد المتاح للتعبير عن الغضب والمطالبة بالتغيير

حتى لا يسقط البرهان: على الشعب أن يصبر، وعلى الحكومة ألا تفعل شيئاً

قراءة في مقال محمد عبد القادر: «هل يكون البرهان آخر رئيس للسودان؟»



ثمة انقلاب لافت، وإن لم يكن مفاجئاً، في خطاب بعض أشد الكتاب المدافعين عن استمرار الحرب. فبعد أكثر من ثلاث سنوات ظلوا خلالها يطمئنون البرهان، ويؤكدون له أن الشعب كله يقف خلفه، وأن السودانيين مستعدون للصبر والتحمل والتضحية مهما طال أمد الحرب، بدأ بعضهم يكتشف فجأة أن هذا الشعب قد يخرج إلى الشارع، وأن الغضب من الأوضاع المعيشية قد يتحول إلى احتجاج يستهدف الحكومة والقيادة العسكرية نفسها، وربما يطالب بإسقاطها.

هذا التحول تجسّده بوضوح مقالة الأستاذ محمد عبد القادر، المنشورة بصحيفة «الكرامة» التي يرأس تحريرها، تحت عنوان مثير: «هل يكون البرهان آخر رئيس للسودان؟».

المفارقة أن المقال لا يأتي من معسكر «صمود»، ولا من الأصوات التي ظلت تطالب بإنهاء الحرب، وإنما من داخل المعسكر الإعلامي المدافع عن استمرارها. ولذلك فإن أهميته لا تكمن فقط في مضمون التحذيرات التي أطلقها، وإنما في التحول الذي يعكسه في خطاب هذا المعسكر. فبعد أن كانوا يطمئنون البرهان بأن الشعب كله خلفه، أصبحوا اليوم يحذرونه من أن الشعب قد يخرج ضده.

يقول محمد عبد القادر، مخاطباً القيادة العسكرية والمدنية: «عليهم إدراك أنهم فشلوا حتى الآن في إشعار المواطن بجديتهم في إعمار وإنقاذ البلاد». وهذا اعتراف بالغ الدلالة، خصوصاً إذا قورن بخطابهم الأصلي الذي ظلوا يطالبون فيه السودانيين بمزيد من الصبر وربط الأحزمة على البطون، ويصورون أي حديث عن الأوضاع المعيشية باعتباره انصرافاً عن معركة الكرامة، التي يقف خلفها الشعب ويؤيدها.

ومحمد عبد القادر لا يقف عند الاعتراف بالفشل، بل يذهب إلى التحذير من نتائجه، قائلاً إن الأزمات المتناسلة بسبب سوء إدارة الدولة «ستفضي إلى ما لا يُحمد عقباه إذا ضاق الناس وقرروا الخروج إلى الشارع أملاً في التغيير».

وبهذا فهو يكشف، بقصد أو من دونه، أن الخوف لم يعد محصوراً في خسارة معركة عسكرية أو استمرار سيطرة الدعم السريع على أجزاء من البلاد، وإنما أصبح هناك خوف من خسارة الشارع الذي ظل يُقال للقيادة إنه يقف خلفها بلا تحفظ.

والسؤال يفرض نفسه هنا: أين ذهب ذلك الشعب الذي كان الجميع يتحدث باسمه؟ أين ذهبت الحاضنة الشعبية التي قيل للبرهان إنها مستعدة لتحمُّل كل شيء حتى يتحقق النصر؟ هل نفد صبرها، أم أن الذين كانوا يتحدثون باسمها اكتشفوا متأخرين أنهم بالغوا في تقدير استعدادها لتحمل الفشل؟.

من «الشعب كله خلفك» إلى «احذر، سيخرج الشعب ضدك»؛ يا له من تحول في تقدير الموقف!.

> **لقد ظل بعض مؤيدي استمرار الحرب يقدمون للقيادة العسكرية صورة وردية عن الجبهة الداخلية، ويصورون التأييد للجيش باعتباره تفويضاً سياسياً شاملاً. اليوم، يبدو أنهم بدأوا يدركون أن التأييد للجيش لا يعني بالضرورة تأييد الحكومة**

والأكثر مدعاة للسخرية أن الكاتب، المؤيد لاستمرار الحرب والمعارض لأي هدنة، يعدد بنفسه مظاهر المعاناة التي يعيشها السودانيون: «الجوع والمسغبة، والفاقة، وانعدام الوقود والكهرباء والغاز، وارتفاع أسعار المعيشة، وانعدام وضعف خدمات الصحة والتعليم».

وهذه ليست تفاصيل ثانوية يمكن مطالبة الناس بتجاوزها بخطاب وطني أو بعبارات التعبئة. إنها مقومات الحياة الأساسية التي انهارت أو تراجعت بصورة قاسية. ملايين السودانيين يواجهون الجوع وانعدام الأمن الغذائي، وتؤكد بيانات برنامج الأغذية العالمي في أكتوبر 2026 أن نحو 19.5 مليون شخص يواجهون مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، بينهم خمسة ملايين في مستويات الطوارئ. كما تشير منظمة الصحة العالمية إلى أن 37% من المرافق الصحية في البلاد توقفت عن العمل بحلول عام 2026.

وهنا نذكّر محمد عبد القادر بما سقط عن قائمته: تعطل التعليم، وفقدان مصادر الدخل، وانهيار قيمة الجنيه، وتآكل المرتبات، وارتفاع تكاليف المعيشة، وأزمات المياه والصرف الصحي، وانهيار قطاعات واسعة من النشاط الاقتصادي، والملايين في معسكرات النزوح واللجوء. فهل كان هؤلاء الذين طالبوا الناس بالصبر، ومحمد عبد القادر واحد منهم، يتوقعون أن يتحول الصبر إلى مورد لا ينفد، وأن المواطن يستطيع أن ينتظر الانتصار العسكري وهو عاجز عن توفير الغذاء والدواء لأسرته؟.

المثير في المقال أن الكاتب، بدلاً من أن يجعل اعترافه بسوء الأوضاع مدخلاً لمساءلة الخطاب الذي ظل يبرر استمرار الحرب ويطالب الناس بالتضحية، ينتقل إلى تحذير المعارضة، وبالتحديد «قحت وصمود»، من استغلال الأزمة وتحريك الشارع، مستدعياً في استهزاء بالثورة ما أسماه تجربة «تسقط بس»، قائلاً: لا فض فوه، إن محاولة تحريض الشارع تنطوي على مخاطر لا تحتمل تكرار سيناريوهات «تسقط بس».

والمفارقة هنا أن المواطن الذي يُطلب منه أن يصبر على الجوع وانقطاع الكهرباء وانعدام العلاج، يُطلب منه أيضاً ألا يسمح لأحد بأن يستثمر غضبه، وكأن المشكلة ليست في وجود أسباب حقيقية للغضب، وإنما في احتمال أن يكتشف المواطن أن له حقاً في التعبير عنه.

ويقدم للمعارضة نصيحة بألا تضغط من أجل التغيير إلا بعد الحرب، وكأن الحرب موعد مفتوح يمكن تأجيل الحقوق السياسية والمعيشية إلى حين انتهائها، دون أن يكون هناك تاريخ محدد لذلك.

والأكثر إثارة للسخرية أن الكاتب يخاطب البرهان محذراً من أن يسجل التاريخ أنه كان آخر رئيس للسودان الموحد، ثم يخاطب الشعب مطالباً إياه بمزيد من الصبر والحكمة، ويحذر المعارضة من تحريضه على التغيير. وما يريد أن يقوله هنا: على الحكومة أن تنتبه، وعلى الشعب أن يصبر، وعلى المعارضة أن تنتظر!.

أما من الذي يتحمل مسؤولية الفشل، ومن الذي يدفع ثمنه يومياً، فهذه تفاصيل يمكن تأجيل مناقشتها إلى ما بعد الانتصار.

لقد ظل بعض مؤيدي استمرار الحرب، ومنهم محمد عبد القادر، يقدمون للقيادة العسكرية صورة وردية عن الجبهة الداخلية، ويصورون التأييد للجيش باعتباره تفويضاً سياسياً شاملاً، ويطالبون البرهان بالمضي في الحرب، مستندين إلى أن الشعب كله معه، وأنه مستعد لدفع أي ثمن. اليوم، يبدو أن بعض هؤلاء بدأوا يدركون أن تلك الصورة لم تكن دقيقة، وأن التأييد للجيش لا يعني بالضرورة تأييد الحكومة، وأن المواطن الذي يرفض الدعم السريع ليس ملزماً بالدفاع عن سوء الإدارة أو السكوت عن انهيار الخدمات.

إن أخطر ما في هذا التحول ليس أن بعض المدافعين عن استمرار الحرب أصبحوا يخشون خروج الشارع، وإنما أنهم اكتشفوا متأخرين أن الشارع الذي كانوا يتحدثون باسمه له احتياجات ومطالب وإرادة مستقلة، وأنه قد يحاسب السلطة التي أيدها عندما تعجز عن إدارة حياته. أمضوا أكثر من ثلاث سنوات يقولون للبرهان إن الشعب كله معه، واليوم يقولون له: احذر، فقد يخرج الشعب ضدك. وبين الرسالتين تكمن حكاية حرب استُهلك فيها رصيد الصبر، وتآكلت فيها قدرة الناس على الاحتمال، وبدأت فيها أصوات كانت تطالبهم بالتضحية تخشى من نفاد تضحياتهم.

فهل اكتشفوا أخيراً أن الشعب ليس شيكاً مفتوحاً باسم الحرب، أم أنهم يخشون فقط أن يفقد البرهان السلطة قبل أن يتحقق الانتصار الذي ظلوا يعدون به؟.

الطاقة وصمت التحالفات



م/ الطيب أبوكروك

حين اندلعت ثورة ديسمبر المجيدة، خرج الملايين يواجهون الرصاص بصدور عارية، لم تكن غايتهم مجرد تغيير وجوه، بل بناء دولة مواطنة تحترم الإنسان وحقه في عيش كريم. كان الأمل أن تظل بوصلة النضال قائمة على حماية المواطن البسيط ومقومات حياته. لكن الواقع اليوم كشف عن وجه مأساوي؛ حيث تُستهدف محطات الطاقة وشبكات الكهرباء والوقود بشكل ممنهج ومُعلن من قِبل «قوات الدعم السريع»، وتُشلّ معها المستشفيات والخدمات، ويُغرق المواطن في عقاب جماعي لا يرحم.

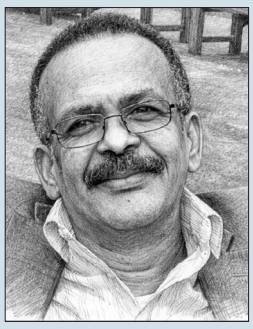
وهنا يفرض السؤال الأخلاقي نفسه، ليتوجه العتاب الصريح والزجر القاسي إلى من رفعوا يوماً شعارات الانحياز للمهمشين؛ إلى قيادات «تحالف تأسيس» ورموز الكفاح المسلح، وعلى رأسهم القائد عبد العزيز الحلو: كيف يستقيم هذا الصمت - أو التبرير ضمنياً- أمام تدمير البنية التحتية لحياة الناس؟. إن ادعاء «استهداف الرادارات العسكرية» عبر ضرب محطات الكهرباء المدنية هو ادعاء ساقط تقنياً؛ فالمنظومات العسكرية تعتمد على طاقة مستقلة، وما يُدمر فعلياً هو رمق المواطن الأعزل وقدرته على البقاء.

ولعل الأشد إيلاماً أن هذا العقاب يتقاطع مع انتهاكات آلة الجيش، حين تضرب مسيراته الأسواق وتجمعات المدنيين في دارفور وكردفان لترويعهم. فأين موقف قيادات الكفاح المسلح من هذا التدمير المزدوج؟ ألم تكن القضية الأساسية للهامش هي المساواة التامة في الخدمات والبنية التحتية؟. إن حق المواطن في كردفان ودارفور وجبال النوبة في الصحة والخدمات والكرامة يجب أن يكون مساوياً تماماً لأي مواطن في المركز، لا أن تُترك هذه الأقاليم وقوداً لمعارك السلطة وتصفية الحسابات.

إن رفاهية المواطن وحقه في الكرامة ليست شعارات للاستهلاك في الخطابات والتحالفات السياسية. والمطالبة اليوم بإدانة إرهاب البنى التحتية، ووقف قصف المدنيين من كافة الأطراف، وفرض المساواة الخدمية بين الإقليم والمركز، هي المحك الحقيقي لأي مَدَع للنضال. فالتاريخ لا يرحم، والشارع يمتلك الذاكرة الأثقب لفرز مَن انحاز لحياته ممن تاجر بقضاياه.

من «عزة في هواك» إلى نشيد الاستقلال:

حكاية الأغنية الوطنية السودانية ورُوادها



محمد عبد الله

لم تكن الأغنية الوطنية السودانية وليدة إعلان الاستقلال في الأول من يناير 1956، ولا بدأت مع نشأة الإذاعة السودانية، وإنما سبقت ذلك بعقود، حين أخذت الأغنية تخرج من دائرة الغزل ووصف المحبوبة والطبيعة إلى فضاء أرحب، تتداخل فيه مشاعر الانتماء مع الوعي بالهوية الوطنية ومقاومة الاستعمار.

ولعل أجمل ما في تاريخ هذه الأغنية أنها لم تبدأ بقرار سياسي، ولم تصنعها مؤسسة رسمية، بل نمت في وجدان الناس، وعلى ألسنة الشعراء والمغنين، حتى أصبحت جزءاً من الذاكرة الوطنية.

كانت البدايات الأولى متصلة بأشكال الغناء الشعبي السوداني، من الدوبيت والطنبور والجراري والرميات، فضلاً عن المديح والإنشاد الصوفي. وفي تلك الألوان كانت الأرض والناس والحياة اليومية حاضرة، وإن لم تكن الوطنية بمعناها السياسي الحديث قد تبلورت بعد.

ومع مطلع القرن العشرين، وتحديداً في عشرينياته، بدأت الأغنية السودانية تدخل مرحلة جديدة عُرفت لاحقاً بمرحلة «حقيبة الفن»، التي شهدت تطوراً مهماً في بناء القصيدة الغنائية واللحن والأداء. وكانت أم درمان، بما شهدته من حراك اجتماعي وثقافي، المسرح الأبرز لهذا التحول.

في تلك المرحلة برز اسم الشاعر والفنان خليل فرح (1894-1932) بوصفه أحد أهم الذين نقلوا الأغنية السودانية من التعبير عن العاطفة الفردية إلى التعبير عن حب الوطن. فقد كان الرجل شاعراً وفناناً، ومنخرطاً في الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار، ولم يكن من الممكن فصل تجربته الإبداعية عن انشغاله بمصير بلاده.

وتظل أغنيته «عزة في هواك» واحدة من العلامات الفارقة في تاريخ الغناء الوطني السوداني. فعزة، في ظاهر النص، امرأة يخاطبها عاشق، لكنها في عمق الأغنية تتجاوز المحبوبة الفردية لتصبح رمزاً للوطن. وهنا تكمن عبقرية الخليل، إذ استطاع أن يجعل الحب الشخصي لغة للتعبير عن الانتماء الوطني، من دون أن يفقد النص عذوبته الشعرية.

ولم يكن خليل فرح وحده في ذلك الطريق. فقد أسهم الحاج محمد أحمد سرور، وعبد الكريم كرومة، وإبراهيم العبادي، وصالح عبد السيد أبو صلاح، وسيد عبد العزيز، وعمر البنا، ومحمد ود الرضي، في تأسيس المدرسة الغنائية التي احتضنت هذه الروح الجديدة. وقدمت تلك المرحلة أعمالاً حملت إشارات واضحة إلى الوطن والمقاومة والكرامة، وإن تفاوتت في مباشرتها للموضوع الوطني.

ومع اقتراب البلاد من مرحلة تقرير المصير، اتخذ الغناء الوطني منحى أكثر وضوحاً في مخاطبة الجماهير. فظهرت أغنيات تحث على اليقظة والعمل ومواجهة التحديات، من بينها «قائد الأسطول» التي كتبها سيد عبد العزيز، وغناها كرومة، و«انهض يا شباب» التي كتب كلماتها عمر البنا. ولم تعد الأغنية تكتفي بالتعبير عن حب الوطن، بل أخذت تدعو إلى المشاركة في صنع مستقبله.



ثم جاءت مرحلة جديدة مع انتشار الإذاعة السودانية، التي تأسست عام 1940، فانتقلت الأغنية من مجالس الأحياء والبيوت والأسطوانات إلى جمهور أوسع. وأصبح للغناء الوطني حضور متزايد في المناسبات العامة والاحتفالات الوطنية.

ومن الأعمال التي تستحق الوقوف عندها نشيد «صه يا كنار» للشاعر الصاغ محمود أبو بكر، الذي حمل نبرة وطنية واضحة، وجمع بين جزالة اللغة العربية وروح المقاومة. كما برزت أعمال أخرى في مرحلة ما قبل الاستقلال، جعلت من القصيدة الوطنية وسيلة للتعبئة المعنوية والتعبير عن تطلعات السودانيين.

وبإعلان الاستقلال عام 1956، دخلت الأغنية الوطنية مرحلة مختلفة، فلم يعد الوطن مجرد حلم بالخلاص من الاستعمار، وإنما أصبح دولة يتطلع أبناؤها إلى بنائها. وفي ذلك العام اعتُمد نشيد «نحن جند الله جند الوطن» سلاماً جمهورياً، ليصبح أحد رموز الدولة السودانية المستقلة.

وفي عام 1961 ظهر واحد من أشهر الأعمال الوطنية في تاريخ السودان، وهو «اليوم نرفع راية استقلالنا»، من كلمات الشاعر عبد الواحد عبد الله، ولحن وأداء الفنان محمد وردي. وقد تحول النشيد إلى تقليد سنوي يتجدد مع احتفالات الاستقلال، وتجاوزت شهرته حدود جيله ليصبح جزءاً من الوجدان السوداني المشترك.

ومع تطور الموسيقى السودانية، اتسعت دائرة الأغنية الوطنية، وبرز فنانون كبار، من بينهم أحمد المصطفى، وإبراهيم الكاشف، وعثمان الشفيع، ومحمد الأمين، ومحمد وردي، الذين قدموا أعمالاً لم تقتصر على تمجيد الوطن، بل تناولت وحدته وتنوعه وأحلام مواطنيه.

ولعل ما يميز التجربة السودانية أن الأغنية الوطنية لم تكن دائماً نشيداً حماسياً مباشراً، فقد كانت أحياناً قصيدة حب، وأحياناً حنيناً إلى الأرض، وأحياناً احتجاجاً على واقع لا يليق بأحلام الناس. ومن هنا اكتسبت قدرتها على البقاء والتجدد.

واليوم، والسودان يمر بأقسى محن تاريخه الحديث، تبدو العودة إلى تراث الأغنية الوطنية أكثر من مجرد استعادة لأعمال جميلة من الماضي. إنها عودة إلى سؤال ظل حاضراً في تلك الأغنيات منذ أيام خليل فرح: ما الوطن الذي نريده، وما الذي يجعل أبناءه يشعرون بأنه وطنهم جميعاً؟.

فالأوطان لا تصنعها الأناشيد وحدها، لكن بعض الأناشيد تستطيع أن تذكّر الناس بما كادوا ينسونه: أن الوطن أكبر من حكامه، وأبقى من صراعات سلطته، وأن حبه لا يكتمل إلا حين يتسع لجميع أبنائه.

من يكتب ذاكرة رواندا؟ الحكايات التي أبقت التاريخ حيًّا (5)



صفاء الزين

في المقال السابق، تناولنا تجربة محاكم غاكاكا في كشف الحقيقة والمحاسبة ومحاولة ترميم العلاقات بعد الإبادة الجماعية. وتفتح تجربة العدالة سؤالًا ملازمًا لها: كيف يحفظ المجتمع ما حدث؟ وكيف تنتقل شهادات الضحايا من قاعات المحاكم إلى ذاكرة الناس ووعي الأجيال التي وُلدت بعد المأساة؟

في المواقع التذكارية التي زرناها في كيغالي ومناطق أخرى، كانت الذاكرة حاضرة في الملابس والأغراض الشخصية والصور وشهادات الناجين، وفي صمت الأماكن التي احتفظت بآثار أصحابها. لكل قطعة حكاية إنسان كان له بيت وأسرة وأحلام، قبل أن تستهدف الجريمة حياته وهويته.

وقعت الإبادة الجماعية ضد التوتسي بين أبريل ويوليو 1994م، خلال نحو مئة يوم، وأودت بحياة أكثر من مليون إنسان، وفق التقديرات المعتمدة. وشملت الضحايا أيضًا أشخاصًا من الهوتو عارضوا الإبادة. وشارك في تنفيذ الجرائم عسكريون وميليشيات وأفراد من المجتمعات المحلية، حتى تحولت علاقات الجوار والمعرفة الاجتماعية إلى وسائل للملاحقة والقتل.

مواقع تحفظ الوجوه والأسماء

أدرجت اليونسكو عام 2023م أربعة مواقع تذكارية للإبادة الجماعية ضد التوتسي ضمن قائمة التراث العالمي: نياماتا، ومورامبي، وبيسيسيرو، ومركز كيغالي في غيسوزي.

في نياماتا، احتمى آلاف التوتسي بالكنيسة قبل أن تتحول إلى موقع للقتل الجماعي. وتقدّر اليونسكو ضحايا الهجوم داخلها بنحو عشرة آلاف خلال يومي 14 و15 أبريل 1994م، بينما يضم الموقع رفات نحو خمسين ألف ضحية من الكنيسة ومحيطها.

ومن الشهادات المرتبطة بالمكان شهادة فيليب كاييتاري (Philippe Kayitare)، الذي فقد 21 فردًا من أسرته، بينهم والداه وأربعة من أشقائه وجدته وأقارب آخرون. أُصيب في وجهه وساقه، وفقد أمه الحامل وأباه، وظل يعود إلى الكنيسة ويعيش بالقرب من موضع دفن أسرته. فالمكان الذي يراه الزائر موقعًا تاريخيًا يمثل للناجي امتدادًا للعائلة والحنين، وشاهدًا على انهيار الحماية في موضع لجأ إليه الناس طلبًا للأمان.

وفي مورامبي، تروي جولييت موكاكابانغا (Juliette Mukakabanga)، وهي امرأة من الهوتو تزوجت رجلًا من التوتسي، تجربتها بعد لجوئها في 10 أبريل 1994م إلى مدرسة تقنية برفقة أسرتها وطفلتها الرضيعة. لجأ إلى الموقع نحو خمسين ألف شخص، ولم ينجُ من مجموعتها العائلية المكوّنة من 45 شخصًا سوى ثلاثة.

وفي هجوم 21 أبريل، طالبها المهاجمون بتسليم طفلتها باعتبارها من التوتسي، وهددوها بالقتل، لكنها رفضت. قُتل زوجها وطفلاها الأكبر سنًا، البالغان ثماني وست سنوات، ونجت مع رضيعتها بولين. تكشف شهادتها كيف امتد التصنيف العرقي إلى داخل الأسرة، وكيف واجهت أمٌ منطقًا جعل هوية طفلتها سببًا لاستهدافها.

أما مركز كيغالي التذكاري في غيسوزي، فيضم رفات أكثر من 250 ألف ضحية، إلى جانب المعارض والأرشيف. ومن الشهادات المرتبطة به تجربة بريسكا أمووانانكوندا (Prisca Umwanankunda)، التي فقدت والدتها وثلاثة من أشقائها وشقيقتها الكبرى وأقارب آخرين، ونجت من اعتداءات خلّفت إصابات دائمة.

اختارت بريسكا العمل في أرشيف الإبادة لحفظ ذاكرة أسرتها والآخرين. وتحمل تجربتها معنى انتقال الناجية من الشهادة إلى حماية الأدلة، وتؤكد أن الذاكرة يمكن أن تتحول إلى عمل مؤسسي يحفظ حقوق الضحايا والأجيال القادمة.

وفي بيسيسيرو، تُحفظ ذاكرة المقاومة إلى جانب ذاكرة الضحايا. شارك أنطوان سيبيرورو (Antoine Sebiroro)، وكان في العشرين من عمره، في رصد تحركات المهاجمين وأسلحتهم ونقل المعلومات إلى المدافعين. وروى هجوم 13 مايو 1994م، الذي فقد فيه والديه واثنين من أشقائه وأقارب كثيرين. ويضم الموقع، وفق مادة اليونسكو، رفات ما بين خمسين وستين ألف ضحية.

تؤكد شهادتها سيبيرورو أن بعض السكان حاولوا حماية الآخرين ومقاومة القتل رغم اختلال موازين القوة، وأن كتابة التاريخ تقتضي توثيق التضامن والشجاعة إلى جانب الجريمة.



الأرشيف الموثوق مؤسسة عامة تخدم حق المجتمع في المعرفة، وتحمي في الوقت نفسه الأفراد الذين قدموا شهاداتهم، وتمنع استغلال آلامهم في الدعاية أو التنافس السياسي

من الشهادة إلى الأرشيف

افتُتح أرشيف الإبادة الجماعية في رواندا رسميًا بمركز كيغالي عام 2010م، بالتعاون بين مؤسسة أيجيس ترست والجهات الرواندية، ثم أُطلقت منصته الرقمية الموسعة في يونيو 2015م. ويضم الأرشيف آلاف المواد، بينها شهادات صوتية ومرئية وصور ووثائق وخرائط وتسجيلات مرتبطة بمحاكم غاكاكا.

كما تُحفظ السجلات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، التي أُنشئت عام 1994م واختتمت أعمالها عام 2015م، عبر الآلية الدولية المختصة بالأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

وتختلف وظيفة الأرشيف التاريخي عن الأرشيف القضائي؛ فالأخير يوثق المسؤوليات وفق قواعد الإثبات، بينما يحفظ الأول السياق الأوسع للحياة والمقاومة والفقد والتحولات الاجتماعية. وتنبع قيمة كليهما من سلامة المواد، وتوثيق مصادرها، وإمكان البحث فيها، وحماية الشهود واستقلال المؤسسات القائمة على حفظها.

كويبوكا.. ذاكرة تعبر الأجيال

تُعرف الذكرى الوطنية في رواندا باسم كويبوكا (Kwibuka)، وتعني التذكر. وتبدأ في السابع من أبريل، الذي اعتمدته الأمم المتحدة يومًا دوليًا للتفكر في الإبادة الجماعية ضد التوتسي. وتتضمن أسبوعًا للحداد الرسمي حتى 13 أبريل، ضمن فترة إحياء تمتد مئة يوم إلى الثالث من يوليو.

وتتخلل هذه الفترة زيارات للمواقع التذكارية وفعاليات تعليمية ومواساة للناجين. وتكمن أهميتها في نقل الذاكرة إلى الأجيال الجديدة، بحيث تصبح معرفة تاريخية واجتماعية تساعد على فهم جذور الكراهية وآليات إنتاج العنف.

وتشير اليونسكو إلى أن أكثر من 65% من سكان رواندا وُلدوا بعد عام 1994م. ولهذا أطلقت، مع شركاء روانديين ومؤسسة أيجيس ترست، مشروعًا تعليميًا في يونيو 2026م، يمتد برنامجه التجريبي حتى مارس 2027م، لتطوير المواد التعليمية وتدريب المعلمين والمرشدين في المواقع الأربعة. فالهدف يتجاوز نقل وقائع الإبادة إلى فهم جذور التحريض والتمييز وآليات العنف، مع مراعاة الآثار النفسية للشهادات والصور على الطلاب.

فالأجيال الجديدة تحتاج إلى معرفة ما حدث، وإلى فهم مسؤوليتها في حماية المجتمع من عودة خطاب الكراهية، والتمييز بين دراسة التاريخ وتبرير الجرائم.

الذاكرة التي تؤسس للمصالحة تحتاج إلى حرية السؤال واستقلال التوثيق، وإلى شعور الضحايا بأن حقهم في الحقيقة قائم على العدالة والأدلة.. كما أن شهادة الناجي حق لصاحبها

من يملك حق رواية التاريخ؟

تؤدي الدولة دورًا أساسيًا في حماية المواقع والوثائق، لكن الذاكرة الوطنية أوسع من الرواية الرسمية؛ فهي تضم الناجين والأسر والمؤرخين والباحثين والمجتمعات المحلية.

إن احتكار ما يُروى وما يُستبعد قد يحوّل الذاكرة إلى أداة سياسية. وقد وثقت منظمات حقوقية دولية انتقادات تتعلق بقيود على حرية التعبير والبحث في بعض الوقائع التاريخية، ومنها مناقشة انتهاكات منسوبة إلى الجبهة الوطنية الرواندية. وتقتضي النزاهة التمسك بالحقيقة التاريخية المثبتة للإبادة الجماعية ضد التوتسي، ومواجهة إنكارها أو تبريرها، مع ضمان البحث المستقل في الانتهاكات الأخرى وفق الأدلة، دون استخدامها للتقليل من الإبادة أو التشكيك في حجم الجريمة.

فالذاكرة التي تؤسس للمصالحة تحتاج إلى حرية السؤال واستقلال التوثيق، وإلى شعور الضحايا بأن حقهم في الحقيقة قائم على العدالة والأدلة. كما أن شهادة الناجي حق لصاحبها، وتسجيلها ونشرها يستلزمان موافقته المستنيرة وحماية خصوصيته وكرامته.

وقد ناقشت لجنة التراث العالمي عام 2025م تقليص عرض الرفات البشرية في بعض المواقع، والنظر في دفن الضحايا بصورة لائقة، مع المحافظة على القيمة التوثيقية للمواقع. وهنا تبرز ضرورة الموازنة بين حفظ الأدلة وكرامة الضحايا وحقوق أسرهم، خاصة مع انتشار الصور الرقمية خارج سياقها.

السودان وذاكرة الحرب

تطرح التجربة الرواندية أمام السودان سؤالًا عاجلًا: من سيحفظ شهادات الناجين وأسماء القتلى ومواقع المقابر والأدلة، قبل تلفها أو تفرق الشهود؟.

يحتاج السودان إلى أرشيف وطني مستقل، متعدد المواقع والمصادر، يراعي تنوع الأقاليم واللغات والمجتمعات، ويحفظ الصور والتسجيلات والوثائق والمقتنيات وشهادات النساء والأطفال والنازحين واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة، بما فيها الشهادات الحساسة المتعلقة بالعنف الجنسي.

ولا يقتصر بناء الأرشيف على جمع المواد بعد وقوع الأحداث؛ فهو يحتاج إلى سياسة وطنية واضحة تحدد مسؤوليات الجهات المشاركة، ومعايير تصنيف الوثائق، ومدد إتاحتها، وطرق حفظها وإتلاف النسخ غير الآمنة. كما ينبغي إشراك أسر الضحايا في القرارات المتعلقة باستخدام المواد التي تخص ذويهم، وإتاحة آلية لتصحيح المعلومات وتقديم روايات إضافية. فالأرشيف الموثوق مؤسسة عامة تخدم حق المجتمع في المعرفة، وتحمي في الوقت نفسه الأفراد الذين قدموا شهاداتهم، وتمنع استغلال آلامهم في الدعاية أو التنافس السياسي. ويحتاج ذلك إلى تمويل مستدام وكوادر متخصصة، وإلى تعاون عابر للحدود يحفظ النسخ عند تعذر العمل داخل مناطق الحرب.

كذلك تتطلب هذه المهمة التمييز بين الأرشفة التاريخية وحفظ الأدلة الجنائية؛ فالأخيرة تستلزم توثيق المصدر والوقت والمكان وسلسلة الحيازة وحماية النسخ الأصلية. ويقدم بروتوكول بيركلي للتحقيقات الرقمية مفتوحة المصدر مرجعًا مهنيًا لهذه الإجراءات. كما تحتاج عملية التوثيق إلى نسخ احتياطية آمنة داخل السودان وخارجه، وضوابط للوصول إلى المواد الحساسة، ومشاركة الصحفيين والباحثين والمنظمات الحقوقية والمجتمعات المحلية، مع استقلال الأرشيف عن أطراف الحرب ومراكز النفوذ السياسي والعسكري.

وينبغي أن تحفظ الذاكرة أيضًا حكايات النجاة والتضامن والمقاومة المدنية، وأدوار المتطوعين وغرف الطوارئ والعاملين الصحيين والمعلمين والصحفيين. فاختزال تاريخ الحرب في الجرائم وحدها يحجب قدرة السودانيين على حماية بعضهم وسط الانهيار، ويغفل أشكال المقاومة الإنسانية التي تستحق أن تنتقل إلى الأجيال المقبلة.

إن حفظ الحقيقة شرط للمساءلة، ولحق الأجيال المقبلة في معرفة ما جرى. وإذا احتكر المنتصر رواية الحرب، فقد تصبح الذاكرة ساحة جديدة للنزاع؛ أما إذا تأسست على الأدلة وتعدد الشهادات وكرامة الضحايا، فقد تمنح المجتمع أساسًا للعدالة والثقة.

وهنا يعود إلينا السؤال الذي حملناه من مواقع الذاكرة في رواندا: من سيكتب ذاكرة هذه الحرب؟ ومن يضمن أن يبقى لكل ضحية اسم، ولكل شاهد حق، ولكل واقعة دليل، بعد أن تصمت البنادق؟.

فالذاكرة العادلة تحفظ الماضي من النسيان، وتحمي الحاضر من التزييف، وتمنح المستقبل فرصة لتجاوز المأساة.

وفي المقال السادس، ننتقل إلى تجربة النساء في رواندا، من النجاة من الإبادة الجماعية إلى المشاركة في إعادة بناء الدولة وصناعة القرار، وما تحمله هذه التجربة من دروس للنساء السودانيات في مسار السلام وبناء سودان ما بعد الحرب.

حيدر إبراهيم علي.. لماذا يحتاج الشباب إلى قراءة مشروعه الفكري؟



منى الرشيد نايل

من التأبين إلى المعرفة.. ومن استعادة السيرة إلى مواصلة الحوار مع الأفكار

لا تكمن أهمية الدكتور حيدر إبراهيم علي، من وجهة نظري، في كونه عالم اجتماع ومفكراً ومحللاً سياسياً سودانياً فحسب، بل في إسهامه في فهم المجتمع السوداني وتحولاته، وما طرحه من أسئلة حول الدين والسياسة، والديمقراطية، والتنوير، وطبيعة الدولة والمجتمع.

لقد تجاوز حيدر حدود التخصص الأكاديمي إلى الاشتباك مع قضايا الواقع السوداني، ساعياً إلى تحليل جذور أزماته واستشراف إمكانات التغيير. ولذلك، فإن التعريف به لا ينبغي أن يقتصر على استعراض سيرته وإسهاماته، بل أن يمتد إلى قراءة كتبه ومناقشة أطروحاته، والتعرف على منهجه في التفكير والنقد.

وتبرز أهمية ذلك بصورة خاصة بالنسبة إلى الشباب السوداني، الذين يواجهون واقعاً بالغ التعقيد، ويحتاجون إلى فهم تاريخ مجتمعهم وتطور أفكاره، والاستفادة من تجارب مفكريه في تفسير الحاضر وطرح أسئلة المستقبل. فقراءة حيدر إبراهيم علي تفتح نافذة على جانب مهم من تطور الفكر السوداني الحديث، وتعرّف الأجيال الجديدة على قضايا ظلت حاضرة في النقاش حول الدولة والهوية والديمقراطية والتغيير.

ولا تعني الدعوة إلى قراءته التسليم بأفكاره أو تبني مواقفه جميعها، بل التعامل معها بعقل نقدي يفحص الحجج ويناقش الاستنتاجات ويتيح الاختلاف. فالفكر لا يكتسب قيمته من اتفاق الجميع معه، وإنما من قدرته على تحفيز التفكير وتوسيع آفاق الحوار.

ومن هنا، تأتي أهمية الاحتفائية التأبينية المرتقبة بمناسبة أربعينية رحيل الدكتور حيدر إبراهيم علي، والمقرر إقامتها في منتصف نوفمبر. فهي ليست مجرد مناسبة لاستذكار الراحل وتكريم إسهاماته، بل فرصة لفتح حوار حول مشروعه الفكري، والتعريف بإنتاجه، واستعادة الأسئلة التي شغلت تجربته، بما يجعل الاحتفاء به مدخلاً للتواصل مع الأجيال الجديدة، لا حدثاً ينتهي بانتهاء المناسبة.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن لجنة تأبين وتخليد ذكرى الراحل الدكتور حيدر إبراهيم علي انبثقت عن الجمعية العمومية التي تشكّلت لهذا الغرض، وتعمل اللجنة حالياً على قدم وساق للإعداد للأربعينية وإخراجها بالصورة التي تليق بمكانته الفكرية والثقافية. وتمثل هذه المناسبة انطلاقة لسلسلة من البرامج والفعاليات المصاحبة، التي يجري التحضير لها، وصولاً إلى الليلة الختامية الكبرى. وقد توافقت اللجنة على شعار «حيدر إبراهيم علي.. إرث فكري وحوار مستمر» ليكون الشعار المعتمد والثابت لهذه الفعاليات، تعبيراً عن التوجه نحو تجاوز التأبين التقليدي إلى التعريف بمشروع الراحل الفكري وإبقاء الحوار حوله حياً ومتجدداً.



حيدر إبراهيم علي.. إرث فكري وحوار مستمر

إنني أدعو إلى أن تكون هذه الاحتفائية بداية لاهتمام أوسع بفكر حيدر إبراهيم علي، وأن تمتد الدعوة إلى الشباب على وجه الخصوص، لحضور الفعالية والاطلاع على كتبه وقراءة أعماله ومناقشة أفكاره. فالتعريف بالمفكرين السودانيين وإسهاماتهم مسؤولية ثقافية ومعرفية، تتجاوز حدود التأبين إلى بناء صلة حية بين الأجيال وتاريخها الفكري.

وأجدها مناسبة لأعبّر عن اعتزازي وشعوري بالشرف لاختياري عضواً في اللجنة المعنية بتأبين وتخليد ذكرى الراحل الدكتور حيدر إبراهيم علي. وهو اختيار أعتز به، وأراه مسؤولية ثقافية ومعرفية للمساهمة في الوفاء لقامة فكرية سودانية تركت أثراً مهماً في مسيرة الفكر والثقافة في بلادنا.

إن أفضل وفاء لحيدر إبراهيم علي هو أن نقرأه ونناقش أفكاره، وأن نتيح للأجيال الجديدة فرصة اكتشافها ونقدها والبناء عليها. ولتكن أربعينيته في منتصف نوفمبر مناسبة لتجديد الحوار مع مشروعه الفكري، ودعوة مفتوحة للشباب كي يقتربوا من كتبه، ويتعرفوا على تجربته، ويشاركوا في مواصلة الأسئلة التي تظل ضرورية لفهم السودان والتفكير في مستقبله.

نفي خارجية البرهان في ضوء الانهيار الاقتصادي







وليد عنبوور

لا تكتمل حروب السودان إلا بإدارة روايتها؛ فبينما كانت 31 دولة تحذر، في 24 أكتوبر 2026، من مجاعة تهدد 19.5 مليون شخص، كانت خارجية سلطة الأمر الواقع تصدر، في 27 من الشهر نفسه، بياناً يقول إن الوضع الغذائي في البلاد مطمئن، وإن المخزون الاستراتيجي والعمليات الزراعية الجارية تكفي لسد الاحتياجات.

وبين التحذير والبيان مسافة بين عالمين، لا بين تاريخين؛ عالم يعدّ الجوعى، وعالم يعدّ البيانات التي تنفي وجودهم. وقدّر البيان الدولي المشترك أن خمسة ملايين من هؤلاء يواجهون مستويات طارئة، وأن عدد الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد الوخيم قد يتجاوز 825 ألف طفل، فيما يُتوقع أن يتضاعف عدد المناطق التي تعاني انعدام الأمن الغذائي، والمقدرة مبدئياً بـ14 منطقة.

خارجية تتجاوز اختصاصها: شح الأمطار والجنيه المنهار إعفاءات تائهة

يبدأ التفكيك من الاختصاص المؤسسي؛ فسلامة الغذاء والتغذية والمخزون الاستراتيجي مسائل لا تحسمها وزارة الخارجية ببيان سياسي، إذ يقع التقييم الفني على عاتق الجهات الزراعية والاقتصادية والإحصائية، إلى جانب المنظومات الدولية التي تنتج بيانات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. لذلك، فالمشكلة ليست في إصدار البيان، بل تتمثل في إعلان أن الوضع مطمئن دون عرض بيانات تفصيلية لمقارنة هذا الحكم بالتقديرات الدولية، أو توضح حجم المخزون ومواقع وجوده وقدرة إيصاله إلى المناطق المتضررة.

ويكشف البيان نفسه تناقضاً يحتاج إلى تفسير حين يقر بأن سلطة الأمر الواقع تقيّم آثار شح الأمطار في بعض المناطق المتضررة، وبدأت في اتخاذ تدابير لسد الفجوات الغذائية فيها، ثم يصف الوضع العام بأنه مطمئن. فوجود فجوات محلية لا يثبت وحده عدم كفاية المخزون الوطني، لكنه يفرض توضيح حجمها ومواقعها وسبل معالجتها، بدلاً من الاكتفاء بعبارات عامة لا يمكن اختبارها.

ويقر البيان بأن شح الأمطار يرتبط بظاهرة النينيو والتغير المناخي واتساع التصحر، ويضيف قتل المواطنين ونزوحهم القسري من مناطق الزراعة؛ وهذه عوامل تهدد الإنتاج الزراعي وقدرة الأسر على الوصول إلى الغذاء. وحذر البيان الدولي من أن انخفاض الأمطار وزيادة الجفاف في أكثر من نصف السودان يتزامنان مع النزاع الذي شرّد ملايين الأشخاص، وألحق الضرر بالبنية التحتية، وعطّل الرعاية الصحية والإنتاج وسلاسل الإمداد والأسواق. لذلك، يحتاج القول إن العمليات الزراعية الجارية ستوفر احتياجات البلاد إلى أدلة عن المساحات المزروعة والإنتاج المتوقع وتوافر المدخلات، لا إلى تأكيد سياسي مجرد، خصوصاً أن دعوة الشركاء الدوليين إلى دعم موسم الزراعة الشتوية تشير إلى حاجة الإنتاج إلى مساندة عاجلة. وحين تعترف سلطة الأمر الواقع بذلك، يصبح واجبها تقديم حساب واضح لكيفية سد تلك الفجوات، لا تحويل النقاش إلى اتهام التحذيرات الدولية بتسييس الوضع الإنساني.

وتزداد أهمية ذلك حين تُقرأ الفجوات الغذائية إلى جانب المؤشرات الاقتصادية التي تحكم قدرة الدولة على سدها؛ ففي 20 أكتوبر 2026، بلغ الدولار الأمريكي في السوق الموازية نحو 10,100 جنيه سوداني، بعد أن قفز خلال يومين من 8,700 إلى 9,300 جنيه، ثم إلى هذا المستوى، وما زال يرتفع. ولا يُقاس الرقم منفرداً، بل بما يفعله بسلة السلع يومياً وبالمرتبات التي لم تعد تكفي أسبوعاً من الإنفاق الأسري.

فحين ينهار سعر الصرف بهذا الشكل، ترتفع كلفة الدقيق والسكر والزيت والوقود والأسمدة، ويصبح الغلاء عاملاً مباشراً في تفكيك كرامة الإنسان، وهي الكرامة التي يرفعها القائد العام وحاشيته في خطاباتهم. ولم يشر بيان خارجية سلطة الأمر الواقع إلى سعر الصرف، ولم يوضح كيف يمكن للمخزون الاستراتيجي أن يصمد أمام عملة تفقد قيمتها بهذه السرعة، أو كيف ستوفر العمليات الزراعية احتياجات البلاد، بينما يشتكي المنتجون من أن كيسين من القمح يعادلان تقريباً كيساً من سماد اليوريا، وأن سعر الديزل ارتفع بصورة كبيرة، وأن قطوعات الكهرباء تفاقم أوضاع من يعتمدون على مضخات الري.

ويعمل الاقتصاد في المناطق الخاضعة لسلطة الأمر الواقع بمنطق الحرب؛ عرض محدود، وطلب تغذّيه المضاربة والمخاوف، وسلاسل إمداد يسيطر عليها كبار التجار، فيما يدفع المواطن الفاتورة. وتلتقي هذه الحلقة مع قرارات الإعفاء المتأخرة، وكأنها ترميم لسطح مبنى يتصدع من أساسه. ففي 21 أكتوبر 2026، أصدر البرهان قراراً بإعفاء الدقيق والأرز والبقوليات والعدس وزيوت الطعام من الرسوم الجمركية، وإعفاء الخضروات والفواكه، وفتح استيرادها أمام جميع التجار. وجاء القرار بعد اجتماع مع وزارتي المالية والتجارة، وكان رئيس الوزراء المعين من البرهان حاضراً في المشهد السياسي.

ومع ذلك، صدر القرار الاقتصادي الأهم من قائد الجيش، في تأكيد على انتقال الصلاحيات التنفيذية من الحكومة التي يُفترض أنها مدنية إلى القيادة العسكرية. ولا تقف المشكلة عند مصدر القرار، بل تمتد إلى جدواه في ظل انهيار سعر الصرف وارتفاع الدولار الجمركي؛ فالإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب قد يخفض تكلفة استيراد السلع المشمولة به، لكنه لا يضمن انتقال هذا التخفيض إلى المستهلك، ما دامت تكلفة شراء النقد الأجنبي والشحن والنقل والتخزين والتمويل تواصل الارتفاع.

وقد ارتفع الدولار الجمركي في أكتوبر بنسبة تجاوزت 29%، وفق بيانات الجمارك، ما يزيد الأعباء على الواردات الخاضعة للرسوم والضرائب المحسوبة على أساسه، بينما لا ينطبق هذا الأثر الضريبي المباشر على السلع المعفاة من الالتزامات التي يشملها الإعفاء. فالمستورد الذي يشتري الدولار بسعر يقترب من 10,000 جنيه يتحمل تكلفة مرتفعة للعملة الأجنبية، والتاجر الذي يتوقع استمرار تراجع الجنيه قد يرفع أسعاره تحسباً لتكلفة إعادة الاستيراد. وبذلك، لا تصبح الإعفاءات عديمة الجدوى، لكنها تفقد قدرتها على تحقيق انخفاض ملموس في الأسعار ما لم تقترن باستقرار نسبي في سعر الصرف، وتيسير الاستيراد، وضبط تكاليف التوزيع، والرقابة على الهوامش. وهكذا يتحول القرار إلى معالجة جزئية لأزمة أوسع تتجاوز الرسوم الجمركية إلى بنية الاقتصاد الذي تحكمه الحرب.

> **لا تكتمل حروب السودان إلا بإدارة روايتها؛ فبينما كانت 31 دولة تحذر من مجاعة تهدد 19.5 مليون شخص، كانت خارجية سلطة الأمر الواقع تصدر بياناً يقول إن «المخزون الاستراتيجي والعمليات الزراعية الجارية تكفي لسد الاحتياجات»**

كارتلات اقتصاد الحرب والبطالة وأزمة الوقود وشعار الكرامة: الحلقة المفقودة

خلف أرقام الدولار والأسعار تعمل منظومة اقتصادية موازية تناولها تقرير صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في يوليو 2026، وأشار إلى اعتماد أطراف النزاع على السيطرة على الأراضي وطرق التجارة والموارد الطبيعية لتمويل العمليات العسكرية، بينما يدفع المواطن الثمن بأسعار مرتفعة وخدمات منهارة وفرص عمل ضائعة.

يمثل الصمغ العربي والذهب وطرق التهريب عصباً للتمويل يستفيد منه من يملك القوة. وتفرز هذه المنظومة طبقة جديدة من المستفيدين، لا تنتج سلعة ولا تقدم خدمة، وتتقاسم هوامش الربح مع من يحمي طرقها ومعابرها؛ فالحماية صارت تجارة، والابتزاز صار رسماً يُدفع على كل شاحنة تعبر الطريق. وكان البيان الدولي المشترك قد حث الأطراف على الامتناع عن ضرب البنية التحتية المدنية، بما في ذلك الزراعة وأنظمة الغذاء، وعلى تعزيز التنسيق المدني والعسكري لحماية العاملين في المجال الإنساني، ورفع العوائق أمام المساعدات وضمان وصولها الكامل والآمن والسريع عبر خطوط النزاع والحدود، وتقليل التأخيرات في التأشيرات والتخليص الجمركي، وإزالة العوائق البيروقراطية التي تبطئ إيصال المساعدات.

ويبدو بيان خارجية سلطة الأمر الواقع كأنه يتحدث عن بلد آخر؛ فتوقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن معدل البطالة في السودان يبلغ نحو 61.3% في عام 2026، وهو أعلى معدل في العالم بفارق كبير عن أقرب دولة، بعد تقدير بلغ 60.6% في 2025. وتعكس هذه الأرقام أزمة واسعة في فرص العمل، حيث يواجه الشباب أبواباً مغلقة في اقتصاد تحول فيه القتال إلى مهنة، والتهريب إلى تجارة، والمساعدات الإنسانية إلى ساحة تنافس على النفوذ.

ولا يمكن فهم تعثر الموسم الزراعي بمعزل عن أزمة الوقود؛ فالاعتماد على الأمطار في موسم شحيح يدفع المنتجين إلى الري بمضخات تعمل بالديزل، الذي ارتفع سعره، فيما ارتفعت الأسمدة بنسبة 67% مقارنة بالعام السابق، ما دفع كثيرين إلى تقليص المساحات المزروعة أو ترك الأرض بوراً.

> **المشكلة ليست في إصدار البيان، بل تتمثل في إعلان أن الوضع مطمئن دون عرض بيانات تفصيلية لمقارنة هذا الحكم بالتقديرات الدولية، أو توضح حجم المخزون ومواقع وجوده وقدرة إيصاله**

وتضاعف أزمةُ الوقود كلفةَ النقل من بورتسودان إلى الأسواق الداخلية، فتصل السلعة إلى المستهلك وقد حملت في طريقها أعباء لم تكن في حساب المنتج ولا في حساب البيان. وكلما ابتعد السوق عن الميناء، تضاعفت الكلفة. ومع ذلك، يتحدث البيان عن عمليات زراعية جارية وكأنها تنتظم في ظروف طبيعية، بينما تعتمد على وقود مرتفع التكلفة، وأمطار شحيحة، وبنية تحتية متهالكة. فالجفاف قادر على إحداث فجوة غذائية، وارتفاع الوقود قادر على تعطيل الري، وانهيار العملة يرفع تكلفة المدخلات. فكيف إذا اجتمعت هذه العوامل في موسم واحد، ثم يقال إن الوضع مطمئن؟.

خطاب الكرامة الذي يرفعه القائد العام وحاشيته يقول للشعب إن الجيش يقاتل من أجل السيادة وكرامة السودانيين، بينما تشير الوقائع إلى أن الكرامة المعلنة تحولت إلى غطاء لبقاء البرهان وحلفائه من الإسلاميين بقيادة علي كرتي، وشبكات اقتصاد الحرب التي تتعامل مع الإنسان السوداني كرقم في معادلة الصراع. فمنذ اندلاع الحرب في أبريل 2023، تحول الخطاب الرسمي إلى شعارات تبرر استمرار القتال، وفي قلبها شعار الكرامة والسيادة الذي يغطي على تحالف متشابك بين المؤسسة العسكرية والحركة الإسلامية التي وجدت في الحرب فرصة لاستعادة نفوذها بعد أن فقدته عقب ثورة ديسمبر 2018 المجيدة. ووجدت في البرهان حامياً لوجودها السياسي والاقتصادي، بينما يجد البرهان في الحركة وشبكاتها سنداً وتمويلاً يحميان سلطته. أما المواطن الذي يُقتل أو يُهجّر أو يفقد مصدر رزقه، فليس شريكاً في هذه الكرامة المعلنة، وهو ضحية تُقدَّم قرباناً لاستمرار ترتيب السلطة.

وفي الوقت الذي تنشغل فيه سلطة الأمر الواقع بحسابات السلطة، يواجه السودانيون أزمة تتجاوز توافر الغذاء إلى انهيار قدرتهم على شرائه؛ فالرغيف والوقود والدواء وتكاليف تعليم الأطفال والمواصلات أصبحت أعباء يومية تثقل كاهل الأسر، فيما تختصر مشاهد المواطنين الذين يلجؤون إلى البلبلة حجم التدهور الذي أصاب شروط الحياة الأساسية. ولا تكمن المفارقة في أن الأسواق تخلو بالضرورة من كل السلع، بل تتمثل في أن وجودها لا يعني قدرة المواطنين على الوصول إليها، حين تتراجع قيمة الجنيه وتتآكل المرتبات وترتفع تكاليف المعيشة.

لذلك، لا يكفي أن تتحدث خارجية سلطة الأمر الواقع عن المخزون الاستراتيجي والعمليات الزراعية الجارية لتثبت أن الوضع الغذائي مطمئن؛ لأن الأمن الغذائي لا يُقاس بتوافر المحاصيل والمخزونات وحدها، بل يُقاس أيضاً بقدرة الأسر على الحصول على الغذاء بصورة منتظمة، وبسلامة طرق الإمداد وإمكانية وصول المساعدات إلى المتضررين. وأي تقييم رسمي يتجاهل هذه الأبعاد يقدم صورة ناقصة عن الأزمة، حتى لو كان المخزون المتاح كافياً في بعض المناطق.

يبدو عرض البرهان على موسكو بإقامة منطقة اقتصادية حرة على ساحل البحر الأحمر، تُستخدم لإنشاء منشآت لتخزين الوقود والقمح الروسيين، محاولةً لتحويل الجغرافيا إلى ورقة تفاوض أخيرة؛ ففي الوقت الذي تعجز فيه سلطة الأمر الواقع عن تأمين الغذاء والوقود لمواطنيها، تعرض على روسيا موقعاً استراتيجياً يخدم نفوذها، مقابل دعم سياسي قد يمدد عمر سلطته. وهو النموذج نفسه الذي سلكه البشير في أيامه الأخيرة، حين عرض قاعدة بحرية مقابل حماية، قبل أن تُطيح به ثورة ديسمبر.

التحذير الدولي وسياسة النفي: من يحمي من؟

جاء بيان خارجية سلطة الأمر الواقع رداً على تحذير دولي من تدهور الأمن الغذائي وخطر المجاعة في الأشهر المقبلة، ودعوة إلى رفع العوائق أمام المساعدات الإنسانية والسماح بوصولها الكامل والآمن والسريع، والامتناع عن ضرب البنية التحتية المدنية، بما فيها الزراعة وأنظمة الغذاء، وتعزيز التنسيق المدني والعسكري. وردت خارجية سلطة الأمر الواقع باتهام بعض الدول والمنظمات بتوظيف الأوضاع الإنسانية سياسياً، وبالسعي إلى فرض هدنة إنسانية تنقذ المليشيا المتمردة من هزائمها. بهذا الرد، توضع الأزمة الغذائية في خانة الصراع السياسي، وتؤجل الاستجابة الإنسانية إلى ما بعد الحسم العسكري.

وتخلق هذه المقاربة ضحية إضافية فوق ضحايا الجفاف والحرب؛ فعندما تنفي خارجية سلطة الأمر الواقع وجود أزمة، وتصف الوضع بالمطمئن، وتتحدث عن مخزون استراتيجي كافٍ، فإنها تقدم رواية تتعارض مع تقارير الوكالات المتخصصة والبيان الدولي المشترك، وتضع المواطن أمام خيارين: تصديق بيان لا يعرض أدلة تفصيلية تسنده على الأرض، أو تصديق تقارير تصف واقعاً يعيشه يومياً. والفجوة بين الخطاب والواقع تتحول إلى غضب شعبي وفقدان للثقة ومزيد من العزلة الدولية.

وتكشف محصلة تفكيك البيان أن جهة رسمية تنفي أزمة تحذر منها 31 دولة استناداً إلى التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، من دون أن تعرض أرقاماً وتقارير تفصيلية تسمح بالتحقق من ادعاءاتها، بينما تتراكم مؤشرات الجفاف وتعثر الإنتاج وانهيار العملة التي وصل الدولار معها إلى أكثر من 10,000 جنيه، والغلاء الذي يطحن المرتبات، وتغوّل القائد العسكري على صلاحيات رئيس الوزراء الذي عيّنه بنفسه، وسيطرة كارتلات الحرب على موارد الاقتصاد، ومعدل بطالة يُقدّر بنحو 61.3%، وارتفاع تكاليف الوقود الذي يعطل الري ويهدد الموسم الزراعي.

«أم قيردون» والمشروع الحضاري: في مثالب الذين أرادوا حمل السماء على سيقان الوهم

مقابسة في أوهام العقل السياسي للإسلاميين السودانيين، ومغامرة الترابي بين ثورة الخميني وخراب الدولة



أبوعبيدة النعمان

في محاضرة له بجامعة الخرطوم، أطلق المفكر السوداني الراحل الدكتور محمد أبو القاسم حاج حمد عبارة تصلح لأن تُكتب على شاهد قبر المشروع الحضاري الذي بشّرت به الجبهة الإسلامية القومية عقب انقلابها في الثلاثين من يونيو 1989، حين تناول ضالة الرصيد الفكري المكتوب الذي استند إليه دعاة المشروع، مستحضراً كتاب «طبقات ود ضيف الله»، ثم قال ساخراً: «لكن دقّينا صدرنا: المشروع الإسلامي الحضاري العالمي بطبقات ود ضيف الله!. كلام فارغ. لم نتعلم التأدب والتواضع».

ولم يكن الرجل، فيما أفهم من سياق حديثه، يطعن في قيمة الكتاب التاريخية، ولا ينفي عن السودان إسهاماته في الحضارة الإنسانية، وإنما كان يسائل ذلك الانتفاخ السياسي الذي يجعل من رصيد معرفي محدود، في مجال بعينه، أساساً لدعوى كونية عريضة، كأن الحضارة تُستخرج من خزائن الأجداد، وكأن الأمم ترث أهليتها لقيادة العالم كما ترث الأبناء أرضاً أو داراً.

ثم أتى بحكاية سودانية عن طائر يُعرف بأم قيردون، بنام مستلقياً على ظهره، ويرفع ساقيه النحيلتين نحو السماء، خشية أن تنطبق على الأرض فتقتل أهلها وهم نيام. وحين سُئل عن صنيعه، أجاب بما معناه أنه يحمي الناس من سقوط السماء. وشبّه حاج حمد بهذا الطائر أولئك الذين يتوهمون أنهم يحملون على عواتقهم خلاص العالم، وهم أعجز عن إدراك حدود طاقتهم من إدراك عظمة المهمة التي انتدبوا أنفسهم لها.

ولعمري، إن في هذا الطائر من فقه السياسة ما لم يدركه كثير ممن تقلدوا أمرها؛ فهو، على مبلغ جهله بقوانين الكون، لم يطلب من أهل الأرض أن يقتتلوا ليبرهنوا على أن ساقيه تحملان السماء، ولم يفرض عليهم ضريبة لإسناد الفضاء، ولم يُنشئ جهازاً للأمن الكوني يتعقب من يشكك في قدرته على منع السقوط.

أما أصحاب المشروع الحضاري، فقد حسبوا أن السماء لا تستقيم إلا بعقيدتهم، وأن الأرض لا تصلح إلا بسلطانهم، وأن الإنسان السوداني مادة خام تنتظر أن تمتد إليها أيديهم فتسوّيها على المثال الذي اختاروه له. فلما قاوم الإنسانُ القالبَ، لم يسائلوا المثال، وإنما اتهموا الإنسان، ثم جعلوا من العنف حجة على صحة الفكرة، ومن القهر وسيلة إلى إثمارها.

وهنا تبدأ محنة العقل السياسي للإسلاميين السودانيين؛ محنةٌ أعمق من انقلاب، وأقدم من نظام، وأبقى من رجل. إنها محنة عقل يخلط بين إمكان الفكرة وصلاحية تطبيقها، وبين قداسة النص وبشرية التأويل، وبين استدعاء التاريخ واستعادة شروطه، ثم يمضي إلى المجتمع حاملاً في إحدى يديه كتاباً، وفي الأخرى سلطة تجبر الناس على تصديق ما استخرجه من ذلك الكتاب.

فما كل ما وقع في التاريخ يصلح أن يقع ثانية، وما كل ما صلح لجماعة في زمان يصلح لأمة في زمان آخر. والتاريخ، على ما فيه من العبر، لا يهب أحداً رخصة لإلغاء الحاضر، ولا يمنح صاحبه حقاً في أن يزرع في أرض غير أرضه شجرة اقتلعها من جذورها، ثم يطالبها بأن تثمر بالقدر نفسه، وفي الموسم نفسه، وتحت سماء لم تعرفها.

ومن أعجب ما يصيب أصحاب العقائد السياسية المغلقة أنهم يظنون الواقع مخطئاً كلما خالف النظرية، وأن الإنسان منحرف كلما استعصى على التصنيف، وأن المجتمع فاسد كلما رفض أن يكون صورة من خيال الداعية. فإذا لم تنبت البذرة، جلدوا الأرض؛ وإذا لم ينزل المطر، حاكموا الغيم؛ وإذا هلك الزرع، أعلنوا أن الحصاد قد تأخر بفعل المؤامرة، وأن على الفلاحين مضاعفة الإيمان بالموسم القادم.

ولم يكن السودان يومئذ أرضاً خالية من التاريخ، ولا مجتمعاً ينتظر من يمنحه معنى وجوده. كان بلداً متعدد الأعراق واللسن والمعتقدات والثقافات، تتجاور فيه روافد النوبة والبجة والفور والعرب وسائر تكويناته، وتتداخل في وجدانه طبقات من الإسلام والمسيحية والمعتقدات الأفريقية، وتتراكم في بنيته مظالم المركز والأطراف، واختلالات التنمية، وحروب الهوية والموارد والسلطة.

وكان سؤال الدولة الوطنية فيه ما يزال مفتوحاً: من نحن سياسياً؟ وبأي عقد نتعايش؟ وكيف نوزع السلطة والثروة؟ وبأي ضمانة نحمي المختلف من سلطان الأغلبية أو الأقلية المسلحة؟ وكيف نجعل المواطنة أصلاً للحقوق، فلا يُسأل المرء عن نسبه ودينه ولسانه قبل أن يُعترف له بحقه في الوطن؟.

غير أن أصحاب المشروع الحضاري استعجلوا الإجابة عن سؤال أكبر من أسئلتهم جميعاً: كيف نقدم للعالم نموذجاً إسلامياً عالمياً؟.

فأرادوا إصلاح الكون قبل أن يتفقوا مع أهل الدار على قواعد السكن، وأرادوا بناء الحضارة قبل أن يضعوا أساس الدولة، وأرادوا هداية الأمم قبل أن يتعلموا فضيلة التواضع أمام اختلاف أمتهم.

وهذا، في جوهره، ما أدركه حاج حمد حين استحضر أم قيردون. فقد رأى أن العيب لا يكمن في نحول الساقين وحده، وإنما في الوهم الذي جعل صاحبهما يظن أنهما عماد السماء.

وكان حسن الترابي، في هذه المقابسة، أعجب من الطائر وأجدر بالتأمل؛ إذ لم يكن رجلاً قليل الذكاء أو ضيق الاطلاع، حتى يُردّ أمره إلى الجهل، ولا كان أسير الفقه الموروث على نحو ما كان كثير من شيوخ الحركات الإسلامية. كان واسع الحيلة الفكرية، جريئاً في الاجتهاد، متمرداً على بعض تقاليد الفقه السني، مولعاً بإعادة تأويل النصوص، شديد الاعتقاد بقدرة الفكرة على صناعة التاريخ. غير أن المرء قد يكون ثورياً في فهم النص، مستبداً في فهم المجتمع؛ وقد يرفض سلطان الفقهاء على عقله، ثم يطالب أمة كاملة بالخضوع لسلطان عقله هو.

وهذه هي مفارقة الترابي الكبرى؛ فقد أراد تحرير الإسلام من بعض قيود التقليد، ثم جعل من تصوره المتجدد للإسلام قيداً سياسياً على مجتمع لم يستأذنه في اختياره. وكان يرى في نفسه قدرة على تجاوز النماذج القديمة، لكنه لم يجاوز أقدم آفات السلطة: أن يظن صاحب الفكرة أن اقتناعه بها يكفي لمنحه حق إلزام الآخرين باعتناقها.

مفارقة الترابي الكبرى أنه جعل من تصوره المتجدد للإسلام قيداً سياسياً على مجتمع لم يستأذنه في اختياره. وكان يرى في نفسه قدرة على تجاوز النماذج القديمة، لكنه ظن أن اقتناعه بفكرته يكفي لمنحه حق إلزام الآخرين باعتناقها

ولقد وجد الترابي في الثورة الإيرانية ما غذّى خياله السياسي، وأغراه بإمكان الانتقال من جماعة دعوية إلى دولة عقائدية، ومن تنظيم ينازع على السلطة إلى مشروع يعيد تشكيل المجتمع. فالثورة التي قادها الخميني سنة 1979 أثبتت أن الدين يستطيع أن يتحول إلى طاقة تعبئة سياسية هائلة، وأن الحركة الدينية تستطيع إسقاط نظام مسلح، ثم تستولي على أدوات الدولة وتعيد ترتيبها وفق تصورها للشرعية.

ولم تكن إيران، في هذا المعنى، مجرد دولة شيعية بعيدة تستحق الإعجاب أو الخصومة المذهبية، وإنما كانت معمل تجربة سياسية بدا للترابي أن بعض نتائجها قابلة للنقل إلى السودان. ولعل في العلاقات التي نسجها مع قادة الجمهورية الإسلامية، وفي التقارب السوداني الإيراني خلال التسعينيات، وفي محاولات الجمع بين الحركات الإسلامية على اختلاف مذاهبها، ما يكشف عن اهتمامه بالوظيفة الثورية للنموذج الإيراني أكثر من اهتمامه بالخلاف المذهبي التقليدي.

غير أن الترابي أراد استنساخ الفاعلية السياسية للثورة الإيرانية دون أن يمتلك شروطها التاريخية والاجتماعية والمؤسسية. فقد كانت ولاية الفقيه عند الخميني تطويراً سياسياً داخل تقليد فقهي شيعي له مؤسساته وحوزاته ومرجعياته وتاريخه الطويل، وإن كانت النظرية نفسها موضع خلاف بين فقهاء الشيعة. أما الترابي فكان يتحرك في فضاء سني لا يعرف مؤسسة دينية مركزية مماثلة، ولا يملك فيه الفقيه سلطة سياسية موروثة على النحو الذي صاغه الخميني.

فكان لا بد من اختراع بديل وظيفي لتلك المرجعية. وهنا تقدم التنظيم الإسلامي ليشغل موضع الحارس على العقيدة، وصار الانضباط الحركي قريناً للصلاح السياسي، وغدت الدولة وسيلة لتنفيذ مشروع الجماعة، وأصبحت الجماعة، في تصور أصحابها، أحق بقيادة الدولة من المجتمع الذي يُفترض أنه مصدر شرعيتها.

وكانت المفارقة أن الثورة الإيرانية، على ما أعقبها من احتكار وقمع وإقصاء، قد قامت على تعبئة جماهيرية واسعة أسقطت نظام الشاه، بينما جاءت الثورة السودانية المزعومة على ظهر انقلاب عسكري أطاح بحكومة منتخبة. فاستعار الترابي من الخميني غاية الدولة العقائدية، لكنه استعاض عن الشارع بالدبابة، وعن الانتفاضة بالتدبير السري، وعن التفويض الشعبي ببيان عسكري أريد له أن يكون شهادة ميلاد حضارة.

وأي ثورة تلك التي تبدأ بإخفاء أصحابها الحقيقيين؟ وأي بعث حضاري يستهل عهده بمصادرة حق الناس في الاختيار؟ وأي تجديد للدين يحتاج إلى أن يستولي أصحابه على الإذاعة والتلفزيون والثكنات قبل أن يعرضوا أفكارهم على العقول؟.

ثم إن إيران، التي افتتن الترابي بقدرتها على تحويل العقيدة إلى دولة، لم تكن أرضاً بلا تاريخ مؤسسي، ولا مجتمعاً مجرداً من أدوات القوة. كانت دولة ذات مركز سياسي عريق، وتراث إداري ممتد، وقاعدة صناعية وتعليمية، وموارد نفطية، ومؤسسات عسكرية وبيروقراطية سبقت الثورة. فلما استولى الإسلاميون على الحكم، ورثوا دولة قائمة، ثم أعادوا تشكيلها، وأضافوا إليها مؤسسات ثورية موازية، وفي مقدمتها الحرس الثوري.

أما السودان فكان ما يزال يتعثر في تأسيس دولته الوطنية، ويعاني حرباً أهلية وتفاوتاً تنموياً وتنازعاً حول الهوية. وكان يحتاج إلى مشروع يوفق بين مكوناته، ويؤسس للمواطنة، ويعيد توزيع السلطة والثروة، ويمنح الأطراف المهمشة مكانها في الدولة. فجاءه مشروع يريد أن يسبق هذه الأسئلة جميعاً إلى إعادة صياغة الإنسان والمجتمع.

وهنا يظهر الفرق بين استعارة التجربة وفهم شروطها. فقد بنت إيران، عبر عقود، قدرات عسكرية وصاروخية وصناعات دفاعية وشبكات نفوذ إقليمية، ودفعت في سبيل ذلك أثماناً اقتصادية واجتماعية باهظة، وأقامت نظاماً أمنياً شديد الوطأة على خصومه. ولا يعني هذا نجاحها في بناء دولة عادلة أو مجتمع حر، لكنه يعني أن مشروعها امتلك تصوراً طويل الأمد لتراكم أدوات القوة.

أما التجربة السودانية فقد سعت هي الأخرى إلى تطوير الصناعات الدفاعية، واستفادت من التعاون العسكري والتقني الإيراني، فلا يستقيم القول إنها لم تبنِ شيئاً في هذا المجال. لكن الفرق بين امتلاك مصانع للسلاح وبناء قوة وطنية مستدامة فرق بين الوسيلة والغاية؛ فالدولة القوية ليست تلك التي تستطيع إنتاج الذخيرة فحسب، وإنما التي تستطيع أن تجعل السلاح خاضعاً لسلطة عامة مشروعة، وأن تحفظ وحدتها، وتحمي اقتصادها، وتصون استقلال مؤسساتها.

وقد كان من أبرز وجوه الاقتباس السوداني من التجربة الإيرانية إنشاء وتوسيع قوات الدفاع الشعبي، وتطوير أجهزة التعبئة العقائدية، والتعاون في التدريب العسكري والأمني. ووثقت تقارير حقوقية ودراسات عن تلك المرحلة دوراً إيرانياً في تدريب قوات سودانية وتقديم المشورة العسكرية والأمنية، كما رصدت محاولات إعادة تشكيل بعض الأجهزة على أسس الولاء السياسي.

وفي هذا ما يكشف عن طبيعة النقل الانتقائي للتجربة. فقد بدت أدوات السيطرة والتنظيم والتعبئة قابلة للاستيراد العاجل، بينما بقيت شروط بناء الدولة الحديثة أكثر تعقيداً من أن تُستورد باتفاق عسكري أو تُفرض بقرار جمهوري.

فأنشأ النظام مؤسسات تعبئة موازية، وأدخل الولاء التنظيمي في حسابات التوظيف والترقي، ووسّع قبضة الأجهزة الأمنية، وحوّل الصراع السياسي في جوانب منه إلى مواجهة بين مشروع يزعم امتلاك الحقيقة وخصوم تُلصق بهم تهم العداء للدين والوطن. وشهدت البلاد الاعتقال والتعذيب والفصل السياسي والتضييق على الحريات، حتى غدا الدفاع عن المشروع، في ممارسات كثيرة، مقدماً على الدفاع عن حقوق الإنسان الذي قيل إن المشروع جاء لإنقاذه.

وكان من غرائب ذلك الزمان أن أصحاب المشروع إذا أرادوا الطاعة قالوا إن الحكم لله، وإذا طولبوا بالحساب قالوا إن الحاكم بشر يخطئ ويصيب. فجمعوا لأنفسهم قداسة التكليف حين يطلبون السلطة، وبشرية الاجتهاد حين تُكشف الأخطاء. وإذا احتج عليهم معارض قالوا إنه يحارب الدين، وإذا سألهم عن الفساد قالوا إن الإسلام بريء من أفعال الأفراد، وإذا طالبهم بفصل الدين عن أفعال الأفراد قالوا إنه يدعو إلى إقصاء الإسلام!.

وهكذا صار المشروع إلهياً عند طلب الطاعة، وبشرياً عند توزيع المسؤولية، وصار الدين درعاً للسلطان، والسلطان سيفاً للتأويل.

ولم يلبث الترابي أن ذاق من منطق السلطة ما ساهم في تأسيسه. فقد نشب الخلاف بينه وبين تلامذته، وانتهى إلى المفاصلة الشهيرة سنة 1999، حين غلبت سلطة الدولة التنظيم الذي ظن أنه يملك مفاتيحها. ولعلها من سخريات التاريخ أن الرجل الذي ساعد على إخضاع السياسة للحركة وجد نفسه في مواجهة سلطة خرجت من الحركة، ثم استغنت عن وصايتها.

فالتنظيم الذي يعلّم أتباعه أن الغاية تبرر الاستيلاء على السلطة، لا يملك أن يضمن أنهم سيعيدون إليه السلطة إذا صارت في أيديهم. ومن علّم تلامذته أن الشرعية تُنتزع بالقوة، فلا ينبغي له أن يعجب إذا احتفظوا بها بالقوة نفسها.

كان الترابي أعجب من طائر "أم قيردون" وأجدر بالتأمل؛ إذ لم يكن رجلاً قليل الذكاء أو ضيق الاطلاع، بل كان واسع الحيلة الفكرية، جريئاً في الاجتهاد، مولعاً بإعادة تأويل النصوص، شديد الاعتقاد بقدرة الفكرة على صناعة التاريخ

ومع ذلك، فإن الإنصاف الفكري يقتضي النظر إلى الترابي في تطوره وتناقضاته، لا في صورته السياسية الأولى وحدها. فقد اتسعت اجتهاداته، ولا سيما في سنواته اللاحقة، في مسائل المرأة والحريات وبعض الأحكام الفقهية، وظهر في خطابه ميل إلى تجاوز عدد من الموروثات التقليدية، وإلى إعطاء العقل مساحة أوسع في فهم النص وتنزيله على الواقع.

وفي بعض هذه الاجتهادات ما يقترب من عقلانية حديثة في النظر إلى الدين والمجتمع، وإن لم يتحول الرجل إلى علماني بالمعنى السياسي أو الفلسفي، ولم يقدم مراجعة مكتملة للأساس الذي يمنح الحركة الدينية حق الهيمنة على الدولة.

وكانت تلك نصف إفاقة؛ إذ أدرك شيئاً من قصور الفقه الموروث، دون أن يبلغ تمام الاعتراف بأن المجتمع لا يجوز أن يكون معمل تجارب لفقيه، مهما بلغت سعة اجتهاده. وراجع بعض أحكام التراث، دون أن يراجع مراجعة جذرية حق الجماعة في أن تجعل من اجتهادها دستوراً ملزماً لمن يؤمن به ولمن لا يؤمن.

وما أشد الفرق بين أن تعترف بحق العقل في تأويل الدين، وأن تعترف بحق الإنسان في ألا يخضع سياسياً لتأويلك أنت للدين.

أما حصيلة التجربة، فإنها تفرض سؤالاً أعسر من كل الأسئلة التي هرب منها أصحاب المشروع. فقد انفصل جنوب السودان سنة 2011، بعد تاريخ طويل من الحرب والمظالم والصراع على الهوية والسلطة، وهي أسباب لا تبدأ بانقلاب الإنقاذ، وإن كانت سياسات النظام قد عمّقت بعضها وساهمت في المسار الذي انتهى بالانفصال. ثم سقط حكم البشير في أبريل 2019، بعد ثلاثين عاماً من السلطة، وبقيت أجزاء من البنى العسكرية والأمنية والاقتصادية التي تشكلت في عهده، وتعثرت عملية الانتقال المدني، قبل أن تنفجر حرب أبريل 2023 بين الجيش وقوات الدعم السريع.

ولا يجوز اختزال تلك الحرب في فاعل سياسي واحد، أو إعفاء أطرافها المباشرة من مسؤولياتها، أو إغفال ما سبقها من تراكمات عسكرية واقتصادية وصراعات على السلطة. لكن يصعب كذلك فهم هشاشة الدولة التي دخلت الحرب دون مساءلة العقود التي جرى فيها تسييس المؤسسات، وتوسيع التشكيلات المسلحة، وإضعاف الضوابط المدنية على القوة.

وقد انتهت البلاد، بعد أكثر من ثلاثة عقود ونصف من انقلاب 1989، إلى كارثة إنسانية تتجاوز حدود الخلاف السياسي المعتاد. ففي أكتوبر 2026 قُدّر عدد المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية بنحو 33.7 مليون شخص، بينما حذرت الأمم المتحدة من تفاقم الجوع والمرض والنزوح ونقص الموارد اللازمة للاستجابة.

وليس هذا الرقم حجة لإسناد كل مأساة السودان إلى الترابي وحده، فقد مات الرجل قبل الحرب الراهنة بسنوات، ولا حجة لإعفاء من أشعلوا الحرب وخاضوها وأطالوا أمدها. لكنه شاهد على فداحة المسافة بين وعد الخلاص الحضاري وبين واقع الدولة التي لم تستطع، بعد كل تلك العقود، أن توفر لأهلها الحد الأدنى من الأمن.

وإذا كان المشروع الحضاري قد أراد أن يقدم للعالم نموذجاً في الحكم والأخلاق والاجتماع، فمن حق السودانيين أن يسألوا عن النموذج الذي تركه لهم في إدارة الاختلاف، وفي حماية المؤسسات، وفي إخضاع القوة للقانون، وفي حفظ وحدة البلاد.

ومن حقهم أن يسألوا كذلك عن معنى الإصرار على استعادة المشروع بعد كل هذه التجربة، وعن تلك القدرة العجيبة على فصل العقيدة السياسية عن نتائجها، حتى إذا انهار الاقتصاد قيل إن المؤامرة اشتدت، وإذا انقسم الوطن قيل إن الأعداء تكاثروا، وإذا سقط النظام قيل إن المشروع باقٍ، وإذا اشتعلت الحرب قيل إن ساعة الخلاص اقتربت.

وهذه آفة العقل الذي لا يسمح للتجربة بأن تصححه. فهو إذا نجح نسب النجاح إلى النظرية، وإذا أخفق نسب الإخفاق إلى الناس، وإذا كذّبه الواقع قال إن الواقع منحرف، وإذا رفضه المجتمع قال إن المجتمع لم ينضج بعد لاستقبال الحقيقة.

ولعل طائر أم قيردون، لو قُدّر له أن يؤسس حزباً سياسياً، لكان أشدهم براعة في هذا الباب. كان سيعلن أن بقاء السماء معلقة دليل قاطع على نجاح مشروعه، وأن كل من يشكك في دور ساقيه إنما يعمل على إسقاطها. ثم ينشئ هيئة عليا لإسناد الفضاء، ومجلساً لتعبئة الطيور، وصندوقاً لتمويل رفع الأرجل، ويخصص للمعارضين سجناً تحت الشجرة، حتى لا يعطلوا المهمة الكونية.

فإذا جاءه عصفور يسأله عن سبب تهدم الأعشاش، قال إن الأولوية لحماية السماء. وإذا سأله هدهد عن جوع الفراخ، قال إن الأمن الغذائي مؤجل إلى ما بعد اكتمال المشروع. وإذا أخبرته يمامة أن الغابة احترقت، اتهمها بإضعاف الروح المعنوية، ثم أمرها أن تنشد مع سائر الطيور أناشيد النهضة.

وإذا انكسرت ساقاه أخيراً، خرج ناطق باسمه يعلن أن أم قيردون لم يُهزم، وأن ساقيه ما تزالان تحملان السماء من موقع آخر، وأن المرحلة المقبلة تقتضي تجديد البيعة للمشروع، ومضاعفة التضحيات، ومحاسبة الطيور التي شككت في قدرته على منع سقوط الكون.

وما كان أشد حاجة السودان إلى من يصلح عشه، وما كان أكثر من تطوعوا لحمل سمائه!.

إن الحضارة لا تنشأ بقرار من مجلس قيادة الثورة، ولا تُستخرج من بطون كتب المناقب، ولا تُزرع في المجتمع بحراب الجنود، ولا تُقاس بعدد الخطب التي تبدأ باسم الله وتنتهي بطلب الطاعة. إنها حصيلة تراكم طويل من المعرفة والحرية والعمل والمؤسسات، ومن قدرة المجتمع على إدارة تناقضاته دون أن يحوّلها إلى حروب، وعلى إنتاج المعنى دون أن يحتكره فقيه، وعلى إقامة الدولة دون أن يجعل منها وقفاً على جماعة.

ولم يكن السودان محتاجاً إلى مشروع يثبت للعالم عظمة الإسلام، بقدر حاجته إلى دولة تثبت لمواطنيها أن اختلافهم لا ينقص من حقوقهم، وأن السلطة لا تُكتسب بالوصاية، وأن الدين لا يمنح أحداً حصانة من المساءلة، وأن الوطن أوسع من عقيدة الحزب وأبقى من سلطان الحاكم.

ولعل أبلغ ما في حكاية حاج حمد أن الطائر، على ضآلة ساقيه وعِظَم وَهْمه، كان أرحم بأهل الأرض ممن تشبهوا به في السياسة. فقد أراد أن يحمي النائمين من سقوط السماء، ولم يوقظهم بالمدافع، ولم يطردهم من ديارهم، ولم يطلب منهم أن يموتوا دفاعاً عن ساقيه.

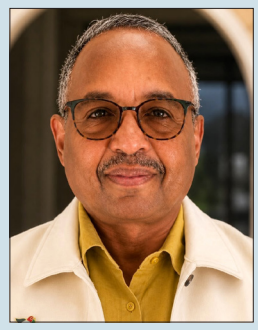
أما الذين أرادوا حمل الحضارة على أكتاف السودان، فقد انقضت عقود مشروعهم وبقي السؤال معلقاً فوق الخراب: أكانت السماء يوماً في حاجة إلى سيقانهم، أم كانت الأرض في حاجة إلى أن يكفوا عن العبث بها؟.

وأخشى ما يخشاه العقل على السودان أن يكون أم قيردون قد أدرك، في آخر الليل، أن السماء لا تحتاج إليه، بينما ما يزال بعض ورثته، بعد انقسام الوطن وسقوط السلطان واشتعال الحرب، يطالبون الناس بأن يعيدوا إليهم الحكم، حتى لا تسقط السماء!.

أي ثورة تلك التي تبدأ بإخفاء أصحابها الحقيقيين؟ وأي بعث حضاري يستهل عهده بمصادرة حق الناس في الاختيار؟ وأي تجديد للدين يحتاج إلى أن يستولي أصحابه على الإذاعة والتلفزيون والثكنات قبل أن يعرضوا أفكارهم على العقول؟

العدالــة الانتقاليــة في الســودان (10)

حـتى لا ننـسى... سجّلـوا الضحـايـا



د.العبيد أحمد العبيد

بينما أكتب هذه السطور، تواصل الحرب السودانية توسيع دائرة الموت والخراب. يُقتل الناس في الأسواق، وتُضرب الأماكن التي لجأ إليها النازحون طلبًا للأمان، وتتعطل محطات الكهرباء التي تعتمد عليها المستشفيات وشبكات المياه ومصادر الرزق. لم تعد المسافة من جبهات القتال ضمانًا للنجاة. فقد جعلت المسيّرات مدنًا وقرى بعيدة أهدافًا ممكنة، ووسّعت قدرة المتحاربين على إيذاء المدنيين وتدمير شروط حياتهم.

حذّرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في أكتوبر الماضي، من تصاعد الأذى اللاحق بالمدنيين جراء الهجمات الجوية، التي يُرجَّح أن معظمها نُفّذ بمسيّرات مسلحة، وطالت الأسواق والأحياء السكنية ومواقع النزوح. وفي مطلع نوفمبر، توالت التقارير عن استهداف محطات الكهرباء في الدبة وأبو حمد ومناطق أخرى. ونسبت السلطات السودانية ومحامو الطوارئ هجمات إلى قوات الدعم السريع. وتظل مسؤولية كل هجوم بحاجة إلى تحقيق مستقل، لكن أثر تدمير هذه المرافق في حياة الناس واضح.

حين تتوقف الكهرباء، لا تقتصر الخسارة على المحولات والأسلاك. فقد يتوقف غسيل الكلى، وتفسد الأدوية، وتتعطل مضخات المياه والري. وربما يموت مريض بسبب انقطاع العلاج دون أن يظهر اسمه ضمن قتلى القصف. كيف نوثق هذه الخسائر؟ وكيف نحفظ أسماء الذين دفعوا ثمنها، بدلًا من أن يختفوا خلف عبارة عامة مثل «تدهور الأوضاع الإنسانية»؟

لا يمكن فصل المسؤولية عن هذه الحرب عن البرهان وحميدتي وقياداتهما وشبكات المصالح التي تسند قواتهما. والمطلوب إخضاع المسؤوليات، بما فيها مسؤولية القيادة، لتحقيق ومساءلة مستقلين. فقد وثقت بعثة تقصي الحقائق الأممية انتهاكات جسيمة ارتكبها الطرفان، بينها أفعال قد ترقى إلى جرائم حرب. وإلى جانب وقف الجرائم وملاحقة مرتكبيها، أرى ضرورة البدء في إنشاء سجل سوداني للضحايا، حتى لا تغيب حقوقهم عن ترتيبات المستقبل.

دروس من اليمن

شاركت في ورشة مكثفة امتدت أربعة أيام، نظمها مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، تناولت تسجيل الضحايا في اليمن ضمن قضايا العدالة الانتقالية. وقد أشرت إلى اليمن في مناسبات عديدة، استنادًا إلى خبرتي الطويلة في العمل على حقوق الإنسان والعدالة هناك. وأمل أن أجد وقتًا أوسع للمقارنة بين التجربتين السودانية واليمنية في القضايا التي عملت وكتبت عنها؛ فمجال التعلم المتبادل واسع، وإن اختلفت السياقات.

تضع المواد التحضيرية لهذه المناقشات قضية الضحايا داخل تصور أوسع للعدالة، يجمع بين المساءلة وكشف الحقيقة وجبر الضرر والإصلاح المؤسسي. وهي تهتم بالخسائر الاقتصادية، وتعطل التعليم، والوصول إلى المياه والكهرباء، والمظالم السابقة للحرب. وتؤكد أهمية الاستماع إلى الناس في مناطقهم، وفهم اختلاف تجارب النساء والشباب والنازحين والفئات المهمشة، بدلًا من افتراض أن للضحايا جميعًا تجربة واحدة وأولويات متطابقة.

وتقدم منهجية التشاور درسًا عمليًا: أسئلة مشتركة تسمح بالمقارنة، وأسئلة محلية تكشف خصوصية كل منطقة، مع احترام وتيرة الحديث وحدود الإفصاح. فالموافقة على المقابلة لا تعني الموافقة على تسجيلها أو نشرها. ومن هنا، فإن تصميم السجل يبدأ بكيفية معاملة الإنسان الذي يروي تجربته، وبمقدار مشاركته في تحديد العدالة التي يريدها. وهذا اتجاه مهم للسودان، لا نموذج جاهز ننقله إليه.

لماذا نحتاج إلى سجل؟

قد يجيب البعض، بحق، بأن التسجيل ضروري للتعويض وتخليد الذكرى ومختلف تدابير جبر الضرر. لكنني أرى وظائف أخرى لا تقل أهمية. فقد شددت سابقًا على المشاركة الفعلية للضحايا في تشكيل سودان ما بعد الحرب. ويمكن للسجل أن يساعد على الوصول إلى جماعات جرى تجاهلها، وأن يجعل احتياجاتها حاضرة في النقاش حول السلام والدستور وإصلاح المؤسسات وأولويات الإنفاق.

ولا يعني ذلك أن السجل يمنح جهة واحدة حق التحدث باسم الجميع. فالضحايا أصحاب آراء ومصالح متنوعة، ومشاركتهم تحتاج إلى تنظيم وتمثيل ومساءلة. لكن المعرفة بمن تضرروا، وبأشكال الضرر وأماكنه واستمراره، تساعد على بناء مشاركة تتجاوز استدعاء عدد من الوجوه إلى مؤتمر، ثم وصف العملية بأنها تشاورية وشاملة.

ويمكن للمعلومات، بموافقة أصحابها وضمان حمايتها، أن تدعم الإحالة إلى العلاج والتأهيل والمساعدة النفسية والقانونية، واستعادة الوثائق، والبحث عن المفقودين، واسترداد الأراضي والممتلكات. كما يمكن أن تسند برامج للعودة إلى التعليم، والمنح الدراسية، والتدريب، واستعادة سبل العيش، مع إعطاء الأولوية، وفق معايير شفافة، للحالات الأشد احتياجًا، كالناجين ذوي الإعاقة، والأطفال، والأسر التي فقدت من يعولها.

هذه أولويات مقترحة لبرامج ينبغي تمويلها وتنظيمها، وليست وعودًا بستطيع السجل وحده الوفاء بها. ولا يجوز جعل التسجيل شرطًا للحصول على الطعام أو العلاج العاجل أو التعليم الأساسي. فالخدمات العامة حقوق للجميع، كما أن إعادة بناء مستشفى لا تعفي من معالجة الضرر الخاص الذي لحق بضحية التعذيب أو الاغتصاب. وينبغي أن تتكامل الإغاثة والتنمية وجبر الضرر، مع وضوح وظيفة كل منها.

وللتسجيل قيمة في مواجهة الإنكار أيضًا. فمن السهل تحويل قرية أُحرقت إلى خبر عابر، أو اختزال النازحين في رقم يتغير من تقرير إلى آخر. أما حفظ أسماء الناس وصلاتهم بالمكان وما فقدوه، فيتيح مساءلة الروايات التي تنكر وجودهم أو تصف ما جرى باعتباره نتيجة طبيعية للحرب. وليس المقصود تثبيت الناس إلى الأبد في هوية الضحية؛ فقد نجوا وقاوموا ونظموا المساعدة، ولهم تطلعات تتجاوز استعادة الماضي.

من هم الضحايا؟

نقول إننا جميعًا ضحايا، وهذا تعبير مفهوم عن اتساع الخراب. فقد أصابتنا خسارة الخدمات والأمان والدخل، وانتشرت المجاعة والأمراض. ولكن هذه العبارة لا تكفي لبناء سجل أو تصميم استجابة منصفة. فبيننا من قُتل أفراد أسرته، ومن تعرض للتعذيب أو الاغتصاب، ومن اختفى ابنه، ومن طُرد من أرضه مرارًا. إن تعميم وصف الضحية قد يمحو هذه التجارب بدلًا من الاعتراف بها.

التمييز بين الأضرار ليس مسابقة في الألم، وإنما ضرورة لفهم الحقوق والاستجابة لها. وتوفر المبادئ الأممية بشأن الانتصاف وجبر الضرر أساسًا لتعريف يشمل من أصابتهم، فرديًا أو جماعيًا، أضرار بسبب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني، بما فيها الإصابة والأذى النفسي والخسارة الاقتصادية والانتقاص الجسيم من الحقوق. ويمكن أن يشمل ذلك أفراد الأسرة والمعالين ومن تضرروا أثناء مساعدة الآخرين.

> **التمييز بين الأضرار ليس مسابقة في الألم، وإنما ضرورة لفهم الحقوق والاستجابة لها. فتعميم وصف الضحية قد يمحو تجارب بعينها بدلًا من الاعتراف بها وإنصاف أصحابها**

أقترح أن يتيح السجل السوداني استقبال ادعاءات الأفراد والجماعات بشأن أضرار محددة ترتبط بالنزاع أو القمع السياسي، داخل النطاق الزمني المعلن لكل مرحلة. ثم تراجع الوقائع وفق معايير منشورة، مع الفصل بين تلقي الإفادة والتحقق منها وتحديد استحقاق تدبير معين لجبر الضرر. ولا ينبغي تعليق الاعتراف بالضحية على معرفة الجاني أو القبض عليه أو إدانته قضائيًا.

ويشمل ذلك القتل غير المشروع، والاختفاء القسري، والتعذيب والاحتجاز التعسفي، والعنف الجنسي، والاسترقاق، وتجنيد الأطفال، والتهجير القسري، والاضطهاد، والتدمير أو الاستيلاء غير المشروع على المنازل والأراضي ومصادر العيش، والإصابات الناجمة عن الاعتداءات والألغام. ويجب الاعتراف بحقوق الأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب، وحماية خصوصيتهم وخصوصية أمهاتهم، وتسجيل الضرر الذي أصاب الأسر والمجتمعات دون اختزاله في إصابة فرد واحد.

أما انقطاع الخدمات، فيستدعي توثيق المرفق المتضرر والسكان المتأثرين والنتائج القابلة للتحديد، دون افتراض أن كل انقطاع يثبت وقوع جريمة، أو أن كل متضرر يستحق التدبير نفسه. كذلك لا تقاس أهلية الضحية بالعرق أو الانتماء السياسي أو الجنسية أو هوية المعتدي. وحتى المتهم بارتكاب جريمة يحتفظ بحقوقه إذا تعرض للتعذيب؛ وتسجيل هذا الضرر لا يمنحه حصانة من المساءلة عن جرائمه.

> **لن يوقف السجل مسيّرة، ولن يعيد من فقدناهم. لكنه يستطيع أن يقاوم محوهم من الذاكرة ومن قرارات التعافي، وأن يحفظ الصلة بين الاسم والحياة المنتهَكة والحق المطلوب**

وهنا تتصل هذه الحلقة بما ناقشته في الحلقتين السابقتين عن العنصرية وإنصاف النساء. فقد يعيد السجل إنتاج التمييز إذا كانت منافذ التسجيل أقرب إلى المدن والمقتدرين، أو إذا تولى تعريف الضرر أشخاص لا يرون معاناة جماعات بعينها. وقد تُسجل المرأة باعتبارها زوجة قتيل، بينما يغيب ما تعرضت له هي من عنف وفقدان للعمل والملكية. إن الاعتراف المستقل بحقوقها، والوصول إلى المهمشين بلغاتهم وفي أماكن وجودهم، جزء من نزاهة السجل نفسه.

من أين نبدأ؟

تعلمنا التجربتان الكولومبية والبيروفية أن السجل عملية اعتراف لها قواعد ومؤسسات ووسائل مراجعة، وأن قاعدة البيانات ليست سوى جزء منها. فتحديد الضحية، واستقلال القائمين بالتقييم، وإمكان الوصول إليهم، أمور تقرر من يظهر ومن يُستبعد. كما أن غياب المستندات، أو اختلاف كتابة الاسم، أو النزوح عبر الحدود، قد يتحول إلى عقبة تصنعها الإدارة إذا لم تُصمم الإجراءات بما يراعي ظروف المتضررين.

هل نبدأ منذ الاستقلال في عام 1956؟ ثمة مبررات قوية لفحص كامل تاريخ الانتهاكات في السودان، وربما جذورها الأقدم. لكن اشتراط إنجاز هذه المهمة كلها قبل البدء سيؤخر عملًا عاجلًا، بينما تضيع الوثائق ويموت الشهود وتتفرق الأسر. لذلك أقترح إطارًا وطنيًا قابلًا للتوسع، تنفذ في إطاره مراحل واضحة، وتُحفظ بالتوازي المواد المتعلقة بالفترات التي لم يبدأ تقييمها بعد.

تكون الأولوية التشغيلية الأولى للحرب التي اندلعت في 15 أبريل 2023، في أنحاء السودان، وبين المتضررين الموجودين خارجه. ويبرر هذا البدء استمرار الانتهاكات والحاجة إلى المساعدة العاجلة. وبالتوازي، يُخصص مسار لدارفور منذ عام 2003، يشمل فظائع عامي 2003 و2004 وجرائم الإبادة موضوع الاتهامات الدولية، وما تلاها من تهجير وانتهاكات متجددة، دون اشتراط صدور حكم نهائي حتى يُسجل المتضررون.

> **يمكن للسجل أن يساعد على الوصول إلى جماعات جرى تجاهلها، وأن يجعل احتياجاتها حاضرة في النقاش حول السلام والدستور وإصلاح المؤسسات وأولويات الإنفاق، ومشاركة الضحايا في تشكيل المستقبل**

ويجب ربط المسارين، حتى يظهر من هُجّر في دارفور قبل عقدين ثم اعتُدي عليه مجددًا بوصفه شخصًا له تاريخ متصل، مع تسجيل كل واقعة وضررها. وهذه البداية لا تجعل ضحايا جنوب كردفان والنيل الأزرق والشرق أو القمع السياسي أقل استحقاقًا. ويلزم إعلان أسباب ترتيب الأولويات، والفجوات القائمة، وخطة التوسع وموارده، ومراجعتها دوريًا بمشاركة ممثلي الضحايا، مع إتاحة حفظ الإفادات الأقدم حيثما أمكن.

وتكون الأولوية الثانية لضحايا ثورة ديسمبر المجيدة ثم ضحايا نظام الإنقاذ.. إلخ.

أما ضحايا الحروب في جنوب السودان قبل استقلاله، فلا تمحو حقوقهم الحدود الحالية أو تبدل الجنسية. ينبغي التعاون مع منظماتهم والجهات المعنية في جنوب السودان لحفظ السجلات وتحديد المسؤوليات. وتحتاج الانتهاكات اللاحقة للاستقلال إلى مسار منفصل ومنسق بحسب الاختصاص. المهم ألا تتحول الدعوة إلى سجل سوداني إلى إغفال تاريخ مشترك، أو إلى ادعاء الوصاية على ضحايا دولة أخرى.

ولا يكفي أن نكتب في وثيقة التأسيس أن السجل يشمل الجميع. يجب أن نعرف من لم يصل إليه، ومن يخشى التقدم، ومن رُفض طلبه ولم يستطع الاعتراض. فإذا تركزت التسجيلات في منطقة، فقد يعكس ذلك نشاط المنظمات فيها، وليس أنها الأكثر تضررًا. ونشر أرقام دون تفسير حدود الوصول قد يحول تفاوت القدرة على التوثيق إلى تفاوت جديد في الاعتراف والموارد.

المجتمع المدني يستطيع أن يبدأ

لا أعتقد أننا نستطيع التعويل على سلطات طرفي الحرب لإنشاء سجل مستقل يتجاوز مصالحهما وانحيازاتهما. ولا يجوز انتظار قيام مؤسسات تحظى بشرعية شعبية لكي نحفظ ما يُفقد اليوم. وكما دعوت إلى استمرار الجهود المدنية في رصد الانتهاكات، أرى ضرورة أن تبادر منظمات الضحايا وغرف الطوارئ والمنظمات النسوية والشبكات الطبية والمحامون والمهجرون إلى عمل منسق يمهد للتسجيل الرسمي مستقبلًا.

وكما ناقشت في الحلقة الرابعة، فإن الاستعداد للعدالة لا ينتظر اكتمال مؤسساتها؛ وحفظ أسماء الضحايا وتجاربهم أحد الأعمال التي نستطيع الشروع فيها اليوم، دون مصادرة المستقبل.

تبدأ المهمة بتشكيل ائتلاف مستقل، يشارك الضحايا في قراراته، ويعلن تمويله ومعايير عمله وتعارض المصالح فيه. ثم يتفق على التعريف والنطاق والأهداف وآليات الشكاوى والمراجعة، قبل شراء البرامج والأجهزة. وينبغي الفصل، بقدر الإمكان، بين من يتلقى الإفادة ومن يقيمها ومن ينظر في الاعتراض، وألا تكون شهادة حزب أو قائد محلي شرطًا لسماع الضحية.

بعد ذلك، تُحصر المبادرات والسجلات القائمة، وتُبرم ترتيبات لحفظ أصولها والتعاون معها، بدلًا من إجبار الناس على تكرار رواياتهم أمام كل منظمة. وتوضع حقول أساسية تربط الشخص بالوقائع والأضرار والاحتياجات، مع توثيق مصادر المعلومات ودرجة التحقق منها. وتراجع حالات التشابه والتكرار بعناية، دون دمج أشخاص مختلفين أو حذف رواية متعارضة لمجرد تسهيل العدّ وإنتاج أرقام تبدو متماسكة.

ثم تُختبر الإجراءات في مواقع متنوعة، تشمل مناطق النزوح والريف والمدن ومناطق وجود اللاجئين، وفق شروط السلامة. ويُدرّب الباحثون على المقابلات الحساسة، والتعامل مع الصدمات والعنف الجنسي وحقوق الأطفال والإعاقة، مع إتاحة اللغات المحلية ووسائل لا تتطلب الإنترنت. ولا يكون فقدان البطاقة أو التقرير الطبي سببًا تلقائيًا للرفض. المطلوب تحقق منصف يستعين بالسياق والقرائن، مع إتاحة حق التصحيح والاعتراض، وليس محاكمة للضحية.

وحماية البيانات شرط أساسي. تُفصل معلومات الهوية عن ملفات التحليل، ويُقيّد الوصول، وتُؤمّن النسخ الاحتياطية، وتُوضح أغراض الاستخدام وحدود السرية. وتُؤخذ موافقات منفصلة للإحالة إلى الخدمات، وللبحث، وللنشر التذكاري. فقولنا «سجّلوا الضحايا» لا يعني انشروا أسماء الناجيات وعناوين الأسر في قوائم مفتوحة. وقد يصبح السجل، إذا أُسيء تصميمه أو تسليمه، أداة للانتقام ممن قصد حمايتهم.

يمكن تخصيص الأشهر الثلاثة الأولى للتشاور وحصر المواد ووضع الضمانات، ثم ستة أشهر للتجريب والتقييم، يليها توسع تدريجي بحسب الموارد والأمان، بالتوازي مع حفظ أرشيف دارفور. هذه مواقيت للتخطيط، لا آجال تسقط بعدها حقوق المتأخرين. وعلى الائتلاف أن يوضح أنه يوثق ويمهد للاعتراف، ولا يملك سلطة منح تعويض حكومي أو إصدار حكم جنائي، وأن أي نقل لاحق للسجلات يحتاج إلى ضمانات قانونية ومشاركة أصحابها.

ويحتاج هذا كله إلى موارد مستقرة، لا إلى حملة إعلامية قصيرة. فالإنصات والتحقق والترجمة والتأمين والمتابعة أعمال تتطلب أشخاصًا مؤهلين وأجورًا وتدريبًا ورعاية لمن يتعاملون يوميًا مع شهادات مؤلمة. وينبغي ألا يحدد المول من يستحق التسجيل أو أي انتهاك يستحق الظهور. وتستطيع الجهات الدولية تقديم الدعم الفني والمالي، مع بقاء القرار والمساءلة لدى هيئة مستقلة تشارك فيها منظمات الضحايا، ودون احتكار منظمة واحدة للمعرفة أو التمثيل.

كما يلزم أن يعرف المسجل ماذا حدث لإفادته، وكيف يصحح خطأ فيها، ولماذا تأخر تقييمها. فالاعتراف الذي نطالب به يبدأ من هذه المعاملة اليومية، ومن الامتناع عن استدعاء الناجين للشهادة ثم تركهم بلا جواب. ويمكن لرسالة واضحة ومحترمة أن تؤكد جدية العملية، بينما قد يهدم التجاهل ثقة بُنيت بصعوبة. لذلك ينبغي قياس النجاح بقدرة الناس على الوصول والاعتراض والمشاركة، وبحماية حقوقهم، لا بعدد الأسماء التي أُدخلت إلى الحاسوب وحده.

لن يوقف السجل مسيّرة، ولن يعيد من فقدناهم. لكنه يستطيع أن يقاوم محوهم من الذاكرة ومن قرارات التعافي، وأن يحفظ الصلة بين الاسم والحياة المنتهكة والحق المطلوب. أمل أن تلتقط منظمات المجتمع المدني السوداني هذه الدعوة، وتناقشها مع الضحايا وتبدأ العمل المشترك. ينبغي أن يدخلوا مستقبل السودان أصحاب حقوق وشركاء في صياغته، وأن نبدأ منذ الآن بحفظ السجل الذي يليق بهذه المكانة.

حرية، سلام، وعدالة.







السودان: أزمة الدولة وتناسل الحروب

عقدت رابطة الأساتذة السودانيين بالجامعات الأمريكية (ASAPA) مؤتمرها السنوي يومي 24 و25 أكتوبر 2026، تحت عنوان «السودان ما بعد الحرب: خارطة طريق للحكم وإعادة الإعمار والمشاركة المدنية»، بمشاركة نخبة من الأكاديميين والباحثين والخبراء والمهنيين السودانيين.
وستنشر (ديسمبر) تباعاً عدداً من الأوراق التي قُدّمت ضمن فعاليات المؤتمر، استشعاراً منها بأهمية الأطروحات المقدمة، ومساهمةً منها في إثراء الحوار بشأن قضايا السودان.



د.حامد البشير إبراهيم

أولاً: مقدمة وأطروحة الورقة

تتناول الورقة الأزمة التاريخية للدولة السودانية، وتحاول تفسير استمرار الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية وتعثر التحول الديمقراطي منذ الاستقلال عام 1956. وتتمثل أطروحتها الأساسية في أن هذه الأزمات ليست أحداثاً منفصلة أو مجرد نتائج لصراعات سياسية عابرة، بل تعبير عن اختلالات بنيوية في تأسيس الدولة وإدارة السلطة وتوزيع الثروة والموارد، وعن عجز النخب الحاكمة عن بناء نظام سياسي يستوعب التنوع السوداني ويضمن المشاركة المتكافئة لجميع المواطنين.

فالدولة السودانية تطورت حول مركز سياسي واقتصادي مهيمن احتكر قدراً كبيراً من السلطة والموارد، بينما ظلت مناطق واسعة على هامش التنمية وصنع القرار. وقد أسهم هذا النمط في تعميق الشعور بالظلم والإقصاء، وأدى إلى اندلاع النزاعات المسلحة وتكرار الأزمات السياسية. ومع استمرار الحروب، توسع دور المؤسسات العسكرية والأمنية، وأضعفت عسكرة السياسة فرص بناء دولة مدنية ديمقراطية.

ومن ثم، فإن معالجة الأزمة السودانية لا تقتصر على وقف الحرب أو تغيير الحكومة، بل تتطلب إعادة تأسيس الدولة على أسس جديدة تشمل تقاسم السلطة والثروة، وتحقيق العدالة، وتوسيع المشاركة السياسية، وبناء نظام دستوري ديمقراطي يحقق السلام والاستقرار.

ثانياً: الجذور التاريخية للدولة المركزية

ترجع جذور المركزية السياسية في السودان إلى مراحل تاريخية متعاقبة سبقت الاستقلال، وتطورت خلالها أنماط الحكم والإدارة حول سلطة مركزية تتحكم في الموارد وتفرض نفوذها على الأطراف. وقد شكل الغزو التركي المصري عام 1821 محطة مهمة في تطور الدولة الحديثة، إذ أسهم في توسيع نطاق الإدارة المركزية وربط مناطق البلاد بسلطة سياسية واقتصادية مهيمنة.

وعلى الرغم من التغيرات التي شهدتها البلاد خلال الدولة المهدية، ثم فترة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري، استمرت مظاهر التفاوت بين المركز والأطراف. كما أسهمت سياسات الإدارة الاستعمارية وتفاوت الاستثمار في الخدمات والبنية التحتية في ترسيخ اختلافات إقليمية انعكست على فرص التنمية والمشاركة في مؤسسات الحكم.

تتمثل الأطروحة الأساسية في أن هذه الأزمات ليست أحداثاً منفصلة أو مجرد نتائج لصراعات سياسية عابرة، بل تعبير عن اختلالات بنيوية في تأسيس الدولة وإدارة السلطة وتوزيع الثروة والموارد، وعن عجز النخب الحاكمة عن بناء نظام سياسي يستوعب التنوع السوداني

وعند الاستقلال عام 1956، ورث السودان دولة لم تتمكن من معالجة هذه الاختلالات بصورة جذرية. فقد تركزت السلطة السياسية والإدارية والاقتصادية في الخرطوم، بينما لم تتوافر للأقاليم المهمشة مؤسسات كافية تضمن مشاركتها الفعلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبلها ومواردها. وبذلك، لم يكن الاستقلال وحده كافياً لتغيير طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف؛ إذ استمرت البنية المركزية في التأثير على إدارة الدولة وتوزيع الفرص، وأصبحت بذلك إحدى المشكلات الأساسية التي واجهت الحكومات المتعاقبة.

ثالثاً: التهميش والهوية والمواطنة

تؤكد الورقة أن التهميش في السودان لا يمكن اختزاله في الفقر أو ضعف الخدمات، بل يمثل ظاهرة سياسية واقتصادية ومؤسسية تتصل بتفاوت النفوذ والقدرة على التأثير في القرارات العامة. فقد ظلت بعض المناطق والمجموعات أقل تمثيلاً في مؤسسات الدولة، وأقل استفادة من الموارد والاستثمارات العامة، رغم مساهمتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ويرتبط هذا التفاوت بمشكلة الهوية الوطنية والمواطنة المتساوية. فبدلاً من بناء هوية سياسية جامعة تستوعب التعدد الثقافي واللغوي والإثني، اتسمت إدارة الدولة أحياناً بتفضيل تصورات محددة للهوية الوطنية، الأمر الذي عمّق شعور بعض المجموعات بالإقصاء وعدم الاعتراف الكامل بها.

ومع ذلك، لا أرى أن التنوع في حد ذاته سبباً للحروب، فالتعدد سمة طبيعية للمجتمع السوداني. إنما تنشأ الصراعات عندما يُدار التنوع في ظل مؤسسات غير عادلة، وتفاوت في توزيع السلطة والثروة، وغياب ضمانات المشاركة والمواطنة المتساوية.

ومن هذا المنطلق، فإن بناء السلام يتطلب معالجة أسباب التهميش، والاعتراف بالتنوع، وضمان الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية لجميع المواطنين، بصرف النظر عن مناطقهم أو انتماءاتهم.

رابعاً: إعادة إنتاج المركزية بعد الاستقلال

لم تنجح الحكومات المدنية والعسكرية المتعاقبة في تفكيك بنية المركزية بصورة مستدامة. فعلى الرغم من اختلاف توجهاتها السياسية وشعاراتها، ظلت السلطة الفعلية والموارد الرئيسية متركزة في مؤسسات الدولة المركزية، ولم تتحول المشاركة الإقليمية إلى شراكة حقيقية في الحكم.

وقد أسهم هذا النهج في نشوء حلقة متكررة من الأزمات: تؤدي المركزية إلى التهميش، ويولد التهميش الاحتجاج والصراع، وتدفع النزاعات الدولة إلى مزيد من الاعتماد على القوة العسكرية والأمنية، فتتعزز المركزية بدلاً من معالجتها.

كما أدت الانقلابات العسكرية وتعثر التجارب الديمقراطية إلى إضعاف المؤسسات المدنية، وتقليص فرص التوافق على قواعد مستقرة لتداول السلطة. ومع اتساع نفوذ الأجهزة العسكرية والأمنية، أصبحت معالجة الخلافات السياسية أكثر ارتباطاً بموازين القوة منها بالحوار والمؤسسات الدستورية.

ولذلك، فإن استمرار الأزمات لا يعود فقط إلى إخفاقات أشخاص أو حكومات بعينها، بل إلى نمط في إدارة الدولة يعيد إنتاج الاختلالات نفسها، حتى عندما تتغير الأنظمة السياسية.

خامساً: تعثر تجارب اللامركزية والفيدرالية

شهد السودان محاولات متعددة لمعالجة اختلال العلاقة بين المركز والأقاليم، من بينها قانون الحكم المحلي لعام 1971، واتفاقية أديس أبابا لعام 1972، وقانون الحكم الإقليمي لعام 1980، ثم تطبيق النظام الفيدرالي في مراحل لاحقة. كما برزت قضية تقاسم السلطة والثروة في سياق اتفاقية السلام الشامل لعام 2005.

وعكست هذه التجارب اعترافاً متزايداً بأهمية اللامركزية في إدارة التنوع وتحقيق الاستقرار. غير أن كثيراً منها لم ينجح في إحداث تحول عميق في بنية الدولة، بسبب محدودية نقل السلطات الفعلية إلى المستويات الإقليمية والمحلية، وعدم كفاية الموارد المالية والإدارية المخصصة لها، واستمرار تحكم المركز في القرارات الأساسية.

كما أن وجود هياكل إقليمية أو تقسيمات إدارية لا يضمن وحده المشاركة الديمقراطية؛ فقد تتحول اللامركزية إلى وسيلة لإعادة توزيع النفوذ داخل النخب الحاكمة إذا لم تقترن بالمساءلة والانتخاب الحر والشفافية والقدرة الحقيقية على اتخاذ القرار.

وتخلص الورقة إلى أن نجاح الفيدرالية يتطلب أكثر من تبنيها دستورياً أو إدارياً. فلا بد من تحديد واضح للاختصاصات بين مستويات الحكم، وتوفير موارد مالية عادلة، وتعزيز قدرات الحكومات المحلية، وضمان الرقابة الديمقراطية، ومنع احتكار السلطة على المستويين المركزي والإقليمي.

سادساً: الحروب وتآكل الدولة

هناك رابط جلي بين استمرار الحروب الأهلية وضعف مؤسسات الدولة وعدم قدرتها على إدارة التعدد والتنافس السياسي بوسائل سلمية. فحين تعجز المؤسسات عن توفير العدالة وتكافؤ الفرص وحماية الحقوق، تصبح القوة المسلحة وسيلة لدى بعض الأطراف للحصول على الاعتراف أو النفوذ أو الموارد.

وقد أدت الحروب المتكررة إلى استنزاف الموارد العامة، وإضعاف الاقتصاد والخدمات الأساسية، وتعميق النزوح والانقسامات الاجتماعية. كما أسهمت في توسيع نطاق العسكرة وتراجع دور المؤسسات المدنية، الأمر الذي أضعف قدرة الدولة على توفير الأمن والخدمات وإرساء سيادة القانون.

ولا تقتصر آثار هذه الحروب على الخسائر المباشرة، بل تمتد إلى تقويض الثقة بين المجتمعات ومؤسسات الحكم، وإضعاف الشعور بالانتماء إلى دولة مشتركة. وكلما طال أمد النزاعات، ازدادت صعوبة إعادة بناء المؤسسات وتسوية الخلافات بالوسائل السياسية.

ومن ثم، فإن إنهاء الحروب بصورة مستدامة يستلزم معالجة جذورها البنيوية، لا الاكتفاء بالترتيبات الأمنية المؤقتة، أو الاتفاقات التي لا تغير طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف.

سابعاً: حرب 15 أبريل 2023 ومخاطر تفكك الدولة

تمثل الحرب التي اندلعت في 15 أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تطوراً خطيراً في أزمة الدولة. فهي لا تعكس فقط صراعاً مسلحاً بين قوتين عسكريتين، بل تكشف أيضاً عن عمق الاختلالات في بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية، وعن إخفاق الانتقال السياسي في إخضاع القوة المسلحة لسلطة مدنية دستورية موحدة.

وقد أدت الحرب إلى تدمير واسع للبنية التحتية، وتعطيل مؤسسات الدولة والخدمات العامة، ونزوح أعداد كبيرة من السكان، وتفاقم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية. كما أثارت مخاطر اتساع الانقسامات الجغرافية والسياسية، وتعدد مراكز السيطرة المسلحة، وتراجع قدرة المؤسسات الوطنية على أداء وظائفها.

يجب التحذير من أن استمرار الحرب قد يؤدي إلى إضعاف وحدة الدولة وتماسك المجتمع، خصوصاً إذا تعززت السلطات المسلحة المحلية أو الإقليمية على حساب المؤسسات الوطنية. كما أن إعادة إنتاج النظام المركزي القديم من دون إصلاحات جوهرية قد تهيئ الظروف لاندلاع نزاعات جديدة.

لذلك، ينبغي أن يجمع التعامل مع الحرب بين وقف القتال، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وحماية المدنيين، وإطلاق عملية سياسية شاملة، ووضع أسس لإعادة بناء المؤسسات الدستورية والعسكرية والمدنية.

ثامناً: نحو فيدرالية ديمقراطية تعاونية

تقترح الورقة الانتقال إلى نظام فيدرالي ديمقراطي تعاوني بوصفه أحد المداخل الأساسية لإعادة تأسيس الدولة السودانية. ويقوم هذا التصور على توزيع فعلي للسلطة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمستويات المحلية، بما يتيح مشاركة السكان في القرارات التي تؤثر في حياتهم، ويحد من احتكار المركز للموارد والاختصاصات.

وتطرح الورقة إمكانية تنظيم البلاد في ستة إلى ثمانية أقاليم، على أن يجري تحديدها وفق اعتبارات سياسية وإدارية واجتماعية واقتصادية، وبما يراعي مصالح السكان ولا يؤدي إلى تكريس الانقسامات. ولا ينبغي التعامل مع عدد الأقاليم بوصفه غاية في حد ذاته؛ فالأهم هو وجود نظام واضح وعادل لتوزيع الاختصاصات والموارد.

ويتطلب النظام المقترح إقامة نظام برلماني اتحادي، مع إمكان وجود مجلسين تشريعيين، يتيح أحدهما تمثيل السكان على المستوى الوطني، فيما يضمن الآخر مشاركة الأقاليم في القرارات الاتحادية. كما يستلزم وضع دستور يحدد صلاحيات كل مستوى من مستويات الحكم، ويضمن الحقوق والحريات، ويمنع الاستبداد وإعادة تركيز السلطة.

وتشدد الورقة على أهمية العدالة المالية والتنموية من خلال وضع قواعد شفافة لتوزيع الإيرادات العامة والموارد الطبيعية، وتخصيص موارد كافية للمناطق الأقل نمواً، وتحقيق توازن في فرص الحصول على التعليم والصحة والبنية التحتية والخدمات الأساسية.

تنشأ الصراعات عندما يُدار التنوع في ظل مؤسسات غير عادلة، وتفاوت في توزيع السلطة والثروة، وغياب ضمانات المشاركة والمواطنة المتساوية. ومن هذا المنطلق، فإن بناء السلام يتطلب معالجة أسباب التهميش والاعتراف بالتنوع

ويحتاج النظام الفيدرالي أيضاً إلى مؤسسات قضائية مستقلة، ومحكمة دستورية قادرة على الفصل في النزاعات المتعلقة بالصلاحيات والحقوق، إلى جانب حكومات إقليمية ومحلية خاضعة للمساءلة الشعبية. فالفيدرالية التي لا تقترن بالديمقراطية والشفافية قد تتحول إلى شكل آخر من أشكال احتكار السلطة.

تاسعاً: وقف الحرب وبناء السلام المستدام

تؤكد الورقة أن وقف الحرب يمثل ضرورة عاجلة لحماية المدنيين وإنقاذ الدولة، لكنه لا يكفي وحده لتحقيق السلام المستدام. فلا بد من ربط المسار الإنساني والأمني بعملية سياسية ودستورية تعالج جذور الأزمة، وتتيح مشاركة القوى المدنية والمجتمعات المتأثرة بالحرب في تحديد مستقبل البلاد.

ويتطلب ذلك توفير وصول آمن للمساعدات الإنسانية، وحماية المدنيين، وإعادة الخدمات الأساسية، وتهيئة الظروف لعودة النازحين واللاجئين بصورة طوعية وآمنة وكريمة. كما ينبغي وضع برامج لإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي، مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تحملت أعباء النزاع والتهميش.

وتبرز كذلك ضرورة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، بما يضمن معالجة الانتهاكات وإنصاف الضحايا، وكشف الحقيقة، وتعزيز المساءلة وسيادة القانون. ولا يمكن تحقيق مصالحة مستدامة إذا جرى تجاهل المظالم أو التعامل مع الانتهاكات بمعايير مزدوجة.

وفي المجال الأمني، تقتضي إعادة بناء الدولة إصلاح القطاع الأمني والعسكري، وإنهاء تعدد مراكز القوة المسلحة، والعمل على بناء جيش وطني مهني موحد يخضع للسلطة المدنية الدستورية. ويجب أن يتم ذلك ضمن ترتيبات سياسية وقانونية واضحة تراعي الأمن العام وتحول دون عودة عسكرة الحياة السياسية.

عاشراً: أبرز أطروحات الكاتب واستنتاجاته

تؤكد الورقة أن الأزمة السودانية هي أزمة تأسيس وبناء دولة، وليست مجرد أزمة حكومة أو تنافس بين قيادات سياسية. فالمركزية واحتكار السلطة والثروة والتهميش وضعف المؤسسات الدستورية عوامل مترابطة أسهمت في تكرار الحروب والانقلابات وتعثر الديمقراطية.

كما توضح أن التنوع الثقافي والإثني ليس سبباً حتمياً للصراع؛ وإنما تكمن المشكلة في كيفية إدارة هذا التنوع ضمن مؤسسات عادلة تضمن المواطنة المتساوية والمشاركة السياسية والتوزيع المنصف للموارد. وتبين التجارب السابقة أن اللامركزية الشكلية لا تحقق الاستقرار ما لم يصاحبها نقل حقيقي للسلطة والموارد، ومساءلة ديمقراطية فعالة.

تخلص الورقة إلى أن أزمة السودان ليست مجرد أزمة حكومات أو قيادات أو صراعات سياسية منفصلة، بل هي أزمة دولة تشكلت تاريخياً على أسس مركزية، ولم تنجح في تحقيق التوازن بين وحدة البلاد وتنوع مجتمعاتها، أو في ضمان المشاركة العادلة في السلطة والثروة.

وتقترح الورقة عقداً اجتماعياً ودستورياً جديداً يقوم على الفيدرالية الديمقراطية التعاونية، والحكم البرلماني، واستقلال القضاء، والحكم المحلي الديمقراطي، والعدالة في توزيع الموارد، وإصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية.

كما تخلص الورقة إلى أن التحدي لا يقتصر على إنهاء الحرب أو تغيير الحكومة، بل يتمثل في منع إعادة إنتاج الظروف التي أدت إليها. فالسلام الدائم يتطلب عقداً اجتماعياً ودستورياً جديداً، ونظاماً فيدرالياً ديمقراطياً تعاونياً، ومؤسسات قضائية مستقلة، وعدالة تنموية، وإصلاحاً أمنياً وعسكرياً يضمن خضوع القوات المسلحة للسلطة المدنية.

كما يستلزم وقف الحرب إطلاق مسار سياسي شامل، ومعالجة آثار النزاع من خلال العدالة الانتقالية والمصالحة وإعادة الإعمار.

وهذه هي الرسالة الأساسية للورقة، وهي أن وحدة السودان لا يمكن أن تقوم على الإكراه أو تُفرض باحتكار السلطة من المركز، بل على العدالة والمشاركة والثقة المتبادلة. فإعادة بناء الدولة تتطلب تحويل العلاقة بين المركز والأقاليم من علاقة هيمنة وتبعية إلى شراكة دستورية متكافئة، وإقامة مؤسسات قادرة على إدارة الاختلاف سلمياً، وتوزيع الموارد بعدالة، وضمان الحقوق لجميع المواطنين.

ووحدة السودان إنما تُبنى على العدالة والمشاركة والاعتراف بالتنوع وثقة المواطنين في دولتهم المشتركة.

فإعادة تأسيس الدولة على هذه الأسس تمثل شرطاً ضرورياً لإنهاء الحروب المتناسلة وتحقيق السلام المستدام واستعادة قدرة السودان على التنمية والاستقرار وإدارة خلافاته بالوسائل السلمية. ومن دون هذه التحولات البنيوية، ستظل احتمالات تجدد الصراع قائمة، حتى لو توقفت الحرب الحالية أو تغيرت النخب الحاكمة.

تقترح الورقة الانتقال إلى نظام فيدرالي ديمقراطي تعاوني بوصفه أحد المداخل الأساسية لإعادة تأسيس الدولة السودانية.. ويقوم هذا التصور على توزيع فعلي للسلطة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمستويات المحلية

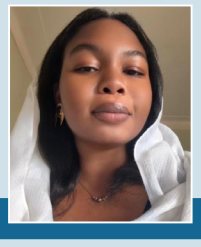
عن الكاتب

الدكتور حامد البشير إبراهيم أكاديمي وخبير سوداني في التنمية والعمل الإنساني، حاصل على الدكتوراه في الأنثروبولوجيا الاجتماعية من جامعة كونيتيكت الأمريكية. عمل مع اليونيسيف بين عامي 1995 و2020، وتولى مناصب قيادية، منها ممثل المنظمة في إريتريا وزامبيا وسيراليون. كما شغل منصب مستشار رئيس الوزراء السوداني للسلم المجتمعي، وحاكم ولاية جنوب كردفان بين عامي 2020 و2022. وله مؤلفات وأبحاث حول النزاعات والتنمية وحقوق المرأة، ومبادرات لدعم تعليم الرحّل والفتيات والأطفال ذوي الإعاقة.

درّس علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في عدد من الجامعات السودانية، وشارك محاضراً في جامعات داخل السودان وخارجه.

يتمتع بخبرة واسعة في التخطيط التنموي وإدارة البرامج وبناء الشراكات مع الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

من أبرز مؤلفاته: «بحثاً عن الحكمة المفقودة: الحرب الأهلية في جبال النوبة»، و«حريق السافنا: الأسباب الجذرية للحرب الأهلية في غرب السودان».



ملاك جمال بله

«أحمر الفاشر».. حملة في نيروبي وكمبالا لإحياء ذكرى المجزرة والمطالبة بالعدالة







نيروبي/كمبالا: (ديسمبر)

بمناسبة مرور عام على سقوط مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور، في 26 أكتوبر 2025، شهدت العاصمتان الكينية نيروبي والأوغندية كمبالا فعاليتين ضمن حملة «أحمر الفاشر»، لإحياء ذكرى الضحايا وتسليط الضوء على الانتهاكات التي شهدتها المدينة، وتجديد الدعوات إلى كشف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم، إلى جانب لفت الانتباه إلى الأوضاع الإنسانية للناجين والنازحين.

وتأتي الحملة تحت شعار «أحمر الفاشر»، مستندة إلى اللون الأحمر بوصفه رمزاً للتضامن والحقيقة والعدالة. ووفقاً للرسالة التعريفية للحملة، استُلهم اختيار اللون من صور الأقمار الصناعية التي وثّقت مشاهد مروعة في المدينة عقب سيطرة قوات الدعم السريع عليها، وأظهرت آثاراً وتغيرات لونية على الأرض مرتبطة بوقائع القتل الجماعي.

ولم تقتصر الحملة على استعادة ذكرى الأحداث، بل سعت إلى تحويلها إلى نداء إنساني يتجاوز حدود السودان، للتأكيد على أن معاناة الناجين لا ينبغي أن تُنسى، وأن توثيق الانتهاكات والسعي إلى تحقيق العدالة مسؤولية تتطلب اهتماماً دولياً مستمراً.





من نيروبي إلى كمبالا.. الذاكرة في مواجهة النسيان

في نيروبي، نُظمت فعالية «أحمر الفاشر.. الطريق إلى البيت»، تحت عنوان «الفاشر، ماذا الآن؟»، بمشاركة منظمة لابز للتنمية، ومرصد شمال دارفور لحقوق الإنسان، ومنصة «أصوات». وتضمنت الفعالية جلسة نقاش تناولت مسارات العدالة والمحاسبة، والأزمة الإنسانية، وأهمية توثيق الانتهاكات وحماية الشهود.

وشارك في النقاش المحامي عبد الباسط الحاج، والباحثة في الاقتصاد السياسي جوهرة الكمال كنو، والمصور الصحفي علم الدين إسماعيل، حيث تناولت المداخلات جوانب مختلفة من تداعيات سقوط المدينة، وما يواجهه سكانها والناجون من الحرب.

وفي كمبالا، جاءت الفعالية ضمن الحملة ذاتها، لتوسيع مساحة التضامن مع ضحايا الفاشر وإبقاء قضيتهم حاضرة في النقاش العام، بالتزامن مع الفعالية التي شهدتها العاصمة الكينية. وجمعت الفعاليتان بين استذكار الضحايا والتأكيد على ضرورة عدم التعامل مع ما حدث باعتباره واقعة انتهت بمرور عام عليها، في وقت لا تزال فيه تداعياتها الإنسانية والحقوقية مستمرة.

وفي محور العدالة، حذّر المحامي عبد الباسط الحاج، خلال فعالية نيروبي، من استمرار غياب المساءلة عن الجرائم المرتكبة في دارفور، مشيراً إلى أن آلاف السودانيين لا يزالون مشردين وفاقدين لمنازلهم، دون أن تتحقق محاسبة فعلية للمتورطين في الانتهاكات.

ودعا إلى تنويع مسارات المحاسبة، بما يشمل الاستفادة من القوانين التي تتيح لبعض الدول محاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة التي تقع خارج أراضيها، والنظر في إمكانية إنشاء محاكم خاصة، مع ضرورة إشراك الضحايا في تحديد مطالبهم وسبل إنصافهم.

من جانبها، تناولت الباحثة جوهرة الكمال كنو الأبعاد الإنسانية للأزمة، مشيرة إلى أن معاناة الفاشر لا تنفصل عن أزمة النزوح الأوسع في السودان، وما يصاحبها من نقص الغذاء وخدمات الصرف الصحي وسوء التغذية، فضلاً عن التحديات التي تواجه المبادرات المحلية العاملة في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية.

حصار طويل ونهاية دامية

كانت الفاشر، قبل سقوطها، تعيش تحت حصاراً امتد نحو 18 شهراً، عانى خلاله مئات الآلاف من المدنيين من صعوبة الحصول على الغذاء والمياه والأدوية والرعاية الصحية. ومع تصاعد القتال، تراجعت قدرة السكان على الوصول إلى الخدمات الأساسية، وواجهت محاولات الخروج من المدينة مخاطر متزايدة.

وفي 26 أكتوبر 2025، شنت قوات الدعم السريع هجومها الأخير على المدينة، وأعلنت السيطرة عليها، لتبدأ مرحلة جديدة من الانتهاكات التي وثقتها جهات أممية وحقوقية. ولم يكن سقوط الفاشر مجرد تحول عسكري في مسار الحرب، بل صاحبته تقارير عن عمليات قتل جماعي وإعدامات ميدانية واعتقالات وتعذيب وعنف جنسي، إلى جانب استهداف المدنيين أثناء محاولتهم الفرار.

ووفقاً لمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي نشر تقريراً في 13 فبراير 2026، قُتل أكثر من 6 آلاف شخص خلال الأيام الثلاثة الأولى من الهجوم، استناداً إلى مقابلات مع أكثر من 140 ضحية وشاهداً. وقدّر التقرير أن ما لا يقل عن 4400 شخص قُتلوا داخل المدينة، بينما قُتل أكثر من 1600 آخرين أثناء محاولتهم الفرار عبر طرق الخروج. وأشار إلى أن العدد الفعلي للضحايا قد يكون أعلى من ذلك بكثير.

كما وثّق التقرير انتهاكات واسعة ترقى إلى جرائم حرب، مع وجود مؤشرات على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وفي فبراير 2026، خلصت بعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان إلى وجود أركان الإبادة الجماعية في الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الدعم السريع ضد مجموعات إثنية غير عربية في الفاشر، وفقاً لما أوردته جامعة ييل بشأن التقرير الأممي.

الناجون والنزوح.. معاناة تتجاوز حدود المدينة

لم تتوقف المأساة عند سقوط المدينة، إذ وجد الناجون أنفسهم أمام رحلة نزوح جديدة، في ظل فقدان المنازل والممتلكات وتشتت الأسر، واحتياج كثيرين إلى الحماية والغذاء والعلاج والمأوى.

وكانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» قد أشارت في تقريرها الصادر في 29 أكتوبر 2025 إلى أن نحو 260 ألف شخص، نصفهم تقريباً من الأطفال، كانوا محاصرين داخل الفاشر قبل التصعيد الأخير، مع محدودية شديدة في الوصول إلى الغذاء والمياه والأدوية. كما سجلت نزوح أكثر من 36 ألف شخص خلال الفترة من 26 إلى 29 أكتوبر، وسط مخاوف من الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال، بما فيها القتل والاختطاف والعنف الجنسي.

وتشير بيانات مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة إلى أن نحو 138 ألف شخص نزحوا من مدينة الفاشر والمناطق المحيطة بها خلال الفترة من 26 أكتوبر 2025 وحتى مطلع مارس 2026. ويعكس ذلك حجم الحركة السكانية التي أعقبت سقوط المدينة، واستمرار احتياج الأسر النازحة إلى المساعدات والخدمات الأساسية.

وتواجه النساء والفتيات مخاطر إضافية، في ظل التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي، وانقطاع خدمات الصحة الإنجابية، وصعوبة الوصول إلى الرعاية الطبية. كما يعيش الأطفال في ظروف نزوح قاسية، تتسم بالاكتظاظ ونقص المياه النظيفة والغذاء والخدمات الصحية والتعليمية، بما يهدد سلامتهم ومستقبلهم.

الأحمر.. رمز للتضامن والمطالبة بالحقيقة

في هذا السياق، يتجاوز اللون الأحمر في حملة «أحمر الفاشر» دلالته البصرية ليحمل رسالة عن الذاكرة الجماعية ورفض الصمت. فاللون الذي استُلهم من مشاهد الأقمار الصناعية أصبح رمزاً للتضامن مع الضحايا والناجين، وللتذكير بما شهدته المدينة من قتل وتهجير وانتهاكات.

وتؤكد رسالة الحملة أن إحياء الذكرى السنوية الأولى ليس مجرد استعادة لأحداث الماضي، وإنما دعوة للوقوف إلى جانب الناجين، والعمل من أجل كشف الحقيقة وضمان عدم إفلات المسؤولين عن الجرائم من العقاب.

وبين نيروبي وكمبالا، حملت فعاليات «أحمر الفاشر» رسالة واحدة: أن مرور عام على سقوط المدينة لا يعني انتهاء المأساة، وأن آثار ما حدث لا تزال حاضرة في حياة آلاف الأسر التي فقدت أحباءها ومنازلها وأمانها. كما تعيد الحملة طرح أسئلة العدالة والمساءلة، وضرورة استمرار الاهتمام الإنساني بالنازحين والناجين، حتى لا تتحول المأساة إلى ذكرى عابرة في سجل الحرب السودانية.



منتدى بكمبالا يناقش دور الشابات السودانيات في القيادة النسوية وبناء السلام





كمبالا: (ديسمبر)

استضافت منظمة ERD في العاصمة الأوغندية كمبالا، في 30 أكتوبر، منتدى بعنوان «الشابات السودانيات وتشكيل الأولويات النسوية: القيادة وبناء السلام وصنع القرار»، بمشاركة مهتمات بقضايا المرأة ومستقبل السودان. وناقش المنتدى، الذي يأتي ضمن مبادرة لتعزيز أصوات الشابات في عمليات السلام وما بعد النزاع، سبل توسيع مشاركة النساء في القيادة وصنع القرار، ودورهن في تحديد الأولويات النسوية وبناء السلام.

وشهدت الأمسية مداخلات لنضال أحمد ومنى بلة، وأدارت الجلسة أصالة مقبول، فيما قدم الفنان مصطفى بكري فقرات موسيقية.

وأكدت المنظمة أهمية تعزيز الحوار بين الأجيال وتبادل التجارب، وتوفير مساحات تتيح للشابات السودانيات التعبير عن آرائهن والمشاركة في صياغة مستقبل البلاد، مشددة على أن بناء السلام يتطلب مشاركة واسعة وفاعلة للنساء.

شبكة إعلاميات: الحرب في السودان جعلت محاسبة مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين أكثر صعوبة وخطورة

المطالبة بوقف الحرب ونزع سلاح المليشيات، وإجراء تحقيقات أممية وتعويض الناجيات وأسر الصحفيات اللاتي فقدن حياتهن

نيروبي: (ديسمبر)

حذّرت شبكة إعلاميات من تزايد الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين والصحفيات في السودان، واتساع فرص الإفلات من العقاب، في ظل الحرب وانتشار السلاح وتعدد المليشيات المسلحة وتراجع مؤسسات الدولة، مطالبة بوقف الحرب ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وضمان حماية الصحفيين والصحفيات.

وقالت الشبكة، في تقرير أصدرته بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، إن الحرب الحالية أسهمت في إضعاف سيادة القانون، وزيادة صعوبة الوصول إلى العدالة، مع تراجع قدرة الأجهزة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون على محاسبة الجناة وإنصاف الضحايا.

الحرب تعرقل الوصول إلى العدالة

وأوضح التقرير أن عسكرة البلاد وانتشار الجماعات المسلحة جعلا فتح البلاغات الجنائية وملاحقة مرتكبي الانتهاكات أمراً صعباً وخطيراً، لا سيما بالنسبة للصحفيات والناجيات من الاعتداءات. وأشار إلى أن النزوح يحُول دون قدرة الصحفيات أو أسرهن على تدوين البلاغات، إلى جانب العوائق الاجتماعية والظروف الاقتصادية المتدهورة التي تجعل تحمُّل تكاليف إجراءات التقاضي أمراً بالغ الصعوبة، فضلاً عن غياب الآليات الفعالة لحماية الناجيات والشهود.

وأكدت الشبكة أن المساءلة والعدالة يجب أن تكونا جزءاً أساسياً من أي عملية تغيير أو إصلاح قانوني وعدلي في السودان، مع وضع ضمانات تمنع إخضاع العدالة لنفوذ السلاح والجماعات المسلحة.

مطالب بتحقيقات أممية وإصلاح المؤسسات العدلية

ودعت شبكة إعلاميات إلى إشراك الصحفيين والصحفيات في عمليات السلام والتفاوض بشأن مستقبل البلاد، بما يضمن حماية حرية التعبير والحريات العامة، وترسيخ المساءلة والمحاسبة، والحفاظ على استقلال ومهنية مؤسسات إنفاذ القانون.

كما ناشدت بعثة تقصي الحقائق الأممية بإجراء مزيد من التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيات السودانيات، والضغط من أجل تحقيق العدالة، وتعويض الناجيات وأسر الصحفيات اللاتي فقدن حياتهن بسبب الحرب، إلى جانب اقتراح آليات عملية وفعالة للإنصاف.

وشملت توصيات التقرير وقف الحرب ونزع سلاح المليشيات وتجفيف مصادرها، وضمان قيام جيش مهني واحد، وملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين والصحفيات ومحاسبتهم، وإصلاح الأجهزة العدلية بما يضمن استقلالها وحياديتها ومهنيتها، ومنع تدخل الجهات الأخرى في عملها.

وشددت الشبكة على ضرورة أن تصبح المساءلة والمحاسبة ضمانة أساسية في أي إصلاح عدلي أو قانوني مستقبلي، بما يضمن ألا تتحول الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين والصحفيات إلى انتهاكات بلا محاسبة.

شبكة إعلاميات السودان
Female Journalists Network Sudan

ديسمبر
حرية - سلام - وعدالة

ملاحقات ومصادرات تطول عدداً من المدارس السودانية بالقاهرة

القاهرة: (ديسمبر)

تشهد المدارس السودانية في مصر حملات إغلاق متكررة بسبب تراخيص العمل، أسفرت عن إغلاق عدد من المدارس بمحافظة الجيزة ومصادرة محتوياتها خلال حملة تنفذها السلطات المصرية.

وكشفت مصادر لـ(ديسمبر) أن إدارة مدرسة أبوذر الكودة قامت باستدعاء حافلات النقل، وأمرت المعلمين والطلاب بمغادرة المدرسة يوم الأربعاء الماضي، ليصل بعد ذلك أفراد من سلطات بلدية الجيزة إلى المدرسة، وقاموا بمصادرة مجموعة من ممتلكاتها من أثاثات مدرسية ومكتبية، قبل أن يتم إرجاعها صبيحة اليوم الثاني، ومواصلة المدرسة نشاطها التعليمي بشكل طبيعي.

من جانبهم، أبدى عدد من أولياء أمور الطلاب استياءهم من تذبذب سير الدراسة، وتخوفهم من أن تتسبب هذه الإجراءات في تهديد استقرار العام الدراسي لأبنائهم. وناشدت المواطنة وفاء حامد، في حديثها لـ(ديسمبر)، إدارات المدارس السودانية بتقنين أوضاعها داخل مصر حتى يحافظوا على مستقبل أبنائهم الطلاب، وأيضاً احترام قوانين البلد المضيفة حتى لا يكونوا عرضة للمساءلات والملاحقات. كما طالبت المستشارية الثقافية بالسفارة السودانية بالتحرك وحماية حق هؤلاء الطلاب في التعليم المنتظم.

وتأتي هذه الحملات عقب مهلة حددتها المستشارية الثقافية بسفارة السودان بالقاهرة يوم الاثنين 26 أكتوبر 2026 موعداً نهائياً لتعبئة الاستمارة الإلكترونية الخاصة بحصر المدارس السودانية بمصر. وكانت المستشارية الثقافية قد أصدرت، في الرابع والعشرين من أكتوبر الماضي، توجيهات إلى إدارات المدارس الخاصة والأجنبية العاملة بجمهورية مصر العربية بضرورة الإسراع في تعبئة استمارة الحصر الإلكترونية واستكمال البيانات المطلوبة بدقة، وإرفاق صور التصديق المبدئي للمدرسة.



تآكل قيمة الجنيه السوداني يربك حسابات السودانيين في مصر

القاهرة: (ديسمبر)



يواجه السودانيون في مصر صعوبات اقتصادية بالغة التعقيد على خلفية التراجع المستمر لقيمة الجنيه السوداني، حيث واصل الجنيه المصري صعوده مسجلاً نحو 186 جنيهاً سودانياً، وفقاً للتعاملات المتداولة في أوساط السودانيين.

وكشف التاجر السوداني (أ. ف) توقفه عن صرف العملة لزبائنه بسبب عدم ثبات سعر الصرف، الذي عزاه إلى استغلال بعض التجار لحالة الضغط اليومي لتبديل العملة لمقابلة متطلبات المعيشة اليومية من أكل وسكن وتعليم وعلاج.

وتعتمد آلاف الأسر من السودانيين المقيمين في مصر على التحويلات المالية من السودان عبر التطبيقات المصرفية مثل بنكك وكاشي وفوري، ما أفقدها جزءاً كبيراً من قيمتها.

وقال الطالب بجامعة عين شمس، باسل الطيب، إن التدهور غير المسبوق في سعر الصرف يهدد استمراره في الجامعة، خاصة أنه في المستوى الثاني بعد أن غادرت أسرته إلى السودان بسبب الضغوط المعيشية، مشيراً إلى أنه بدأ يدرس خيار العودة إلى السودان للالتحاق بالجامعات السودانية، بالرغم من رفضه السابق لها بسبب عدم انتظام الدراسة نظراً للأوضاع التي تمر بها البلاد.

ووفقاً لآخر تحديثات البنوك لأسعار الصرف الرسمية في مطلع نوفمبر، فقد بلغ سعر شراء الدولار الأمريكي حوالي 4,500.00 جنيه سوداني، وبلغ سعر البيع حوالي 4,533.75 جنيهاً. وبلغ سعر صرف اليورو الأوروبي حوالي 5,220.00 جنيهاً، والبيع حوالي 5,259.15 جنيهاً سودانياً، وسعر شراء الجنيه الإسترليني حوالي 6,075.00 جنيهاً، والبيع حوالي 6,120.56 جنيهاً سودانياً، وسعر شراء الريال السعودي حوالي 1,200.00 جنيه، والبيع حوالي 1,209.00 جنيهات سودانية، ووصل سعر شراء الدرهم الإماراتي إلى حوالي 1,225.00 جنيهاً، والبيع حوالي 1,234.18 جنيهاً سودانياً، وهي أسعار تقل بأكثر من النصف عن مثيلتها في السوق السوداء.

البروفيسور مكي الشبلي يقدم أطروحة جديدة لـ(ابتناء السودان)

القاهرة: (ديسمبر)

اعتبر الباحث السياسي والاقتصادي البروفيسور مكي مدني الشبلي مركزية الدولة والتهميش التنموي في أجزاء واسعة من البلاد واحدة من الأسباب المحورية لاندلاع الحروب في السودان، مقترحاً الرجوع إلى النظام اللامركزي وتكوين خمسة أقاليم بدلاً عن نظام الولايات الموجود حالياً، واعتبرها مسألة مهمة ومدخلاً لعلاج مسببات الحروب في السودان، خاصة حرب 15 أبريل الحالية.

وقال مكي الشبلي خلال فعالية تدشين كتابه (ابتناء السودان من شرعية الانقلاب إلى شرعية الانتخاب) بمقهى عندليب الثقافي يوم الأحد 1 نوفمبر، إن الكتاب يركز على أولوية وقف الحرب كمدخل أساسي للأزمة، كما أنه حاول الإجابة عن السؤال حول كيفية بناء دولة قابلة للاستقرار، وبناء انتخابات فعلية قوية وشفافة تؤدي بدورها إلى بناء دولة مؤسسات مستقرة، ابتداءً بتشخيص الواقع وإعادة التأسيس وإنتاج الشرعية، اعتماداً على خمسة مسارات: أمني، وسياسي، واجتماعي، ومدني، واقتصادي.

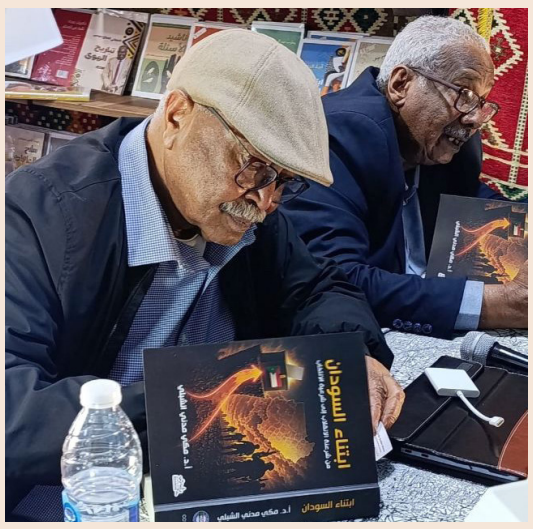
وأشار الشبلي إلى أن السودان به تداخل لعدد من الإشكالات التي جعلت سمته هي الحروب والصراعات، ومن هذه الإشكالات التداخل بين العمل السياسي والمسلح، خاصة أن المسلحين مارسوا السياسة أكثر من السياسيين أنفسهم، بجانب ضعف المؤسسية وسيادة القانون، والتفاوت الاجتماعي الذي أدى إلى الحروب والنزاعات، وتآكل الثقة بين الدولة والمجتمع.

وجعل الكتاب وقف الحرب أولوية حاسمة بوصفه المدخل الضروري لأي عملية انتقال سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي. لكنه نبه إلى ضرورة التمييز بين وقف القتال كإجراء أمني عاجل، وبناء السلام بوصفه عملية ممتدة تعالج الأسباب التي أنتجت العنف وتمنع تجددها. ودعا الكاتب إلى أهمية التدرج المنهجي من وقف إطلاق النار وترتيباته الأمنية والإنسانية إلى الحوار السياسي والتوافق الوطني، وصولاً إلى بناء المؤسسات الدستورية والانتخابية.

كما تناول الكتاب أيضاً المسائل الجيلية لبناء السودان منذ استقلاله في العام 1956، ثم جيل (القلق) والانقلابات، وهو الجيل الذي أعقب ثورة مايو، مروراً بفترات عدم الاستقرار حتى اندلاع الحرب الآن. وتضمن الكتاب جزئية خاصة بالجغرافيا السياسية للسودان، مثل قضية مياه النيل والبحر الأحمر والموارد كالبترول والذهب، التي أدخلت البلاد في مشاكل مع دول إقليمية لها مصالحها، كما أورد الكاتب.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي البروفيسور محمد شيخون إن الثورات التي شهدها السودان أسقطت أنظمة، ولكنها لم تبنِ دولة، مؤكداً أن الكتاب قدم مشروعاً لبناء الدولة على أسس قوية، مشيراً إلى أن الأطروحة التي قدمها الكاتب بضرورة اعتماد النظام اللامركزي تمثل النموذج الأمثل لحكم السودان بعد فشل مركزية الدولة في خلق تنمية متوازنة وإسهامها في توليد أحاسيس الظلم والغبن لدى غالبية مكونات الشعب السوداني، كما أشاد برؤية الكاتب حول تفكيك اقتصاد الحرب.

وكان البروفيسور مكي مدني من المساهمين البارزين، من خلال شغله منصب المدير التنفيذي لمركز مامون بحيري، في طرح رؤى حول السياسات الاقتصادية السودانية والإصلاحات الهيكلية المطلوبة، ومن بينها قضايا الموازنة، وسعر الصرف، والدعم، وإدارة الموارد العامة، والسلام والتنمية. ويُعد مدني واحداً من الأكاديميين السودانيين الذين جمعوا بين التحليل الاقتصادي التطبيقي والعمل المؤسسي والفكري في قضايا التنمية وإصلاح الدولة. وبعد اندلاع حرب 15 أبريل 2023، وجّه اهتماماته للبحث عن إطار اقتصادي ومؤسسي للخروج من الحرب، وربط وقف إطلاق النار بإعادة الإعمار وتمكين القدرات المحلية والتنمية المستدامة، بدل النظر إلى الأزمة السودانية باعتبارها أزمة عسكرية وسياسية فحسب.



البروفيسور مكي الشبلي

فنان مصري يعوض سودانية ثمن تذكرة (مضروبة) لحضور حفل

القاهرة: (ديسمبر)

تعرضت السيدة السودانية (وفاء مدني) لعملية نصب عند شرائها تذكرة لحضور حفل للفنان المصري تامر عاشور، وقامت بتحويل مبلغ 10 آلاف جنيه مصري لصاحب صفحة على تيك توك ليقوم بإغلاقها فوراً بعد استلامه المبلغ.

وعلى خلفية ذلك، دونت (وفاء) بلاغاً لدى السلطات المصرية التي تمكنت من تحديد بيانات صاحب الصفحة ومحل إقامته وإلقاء القبض عليه، وقالت إن أسرة الشاب تواصلت معها وكشفت عن اتجاهها للتنازل عن البلاغ.

فيما كشفت (وفاء) على صفحتها في موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك عن تطور آخر للقضية، عندما قام مدير أعمال الفنان المصري تامر عاشور بالتواصل معها، وأبلغها تضامنهم معها، وقدموا لها دعوة مجانية لحضور حفل للفنان تامر عاشور.



مصر تواصل دعمها علاج اللاجئين السودانيين والفلسطينيين

القاهرة: (ديسمبر)

أكدت وزارة الصحة والسكان المصرية تعزيز خدماتها الطبية المقدمة للفلسطينيين والسودانيين داخل المستشفيات المصرية، وبحث توفير الأدوية اللازمة لتلبية احتياجات المرضى، ودعم كافة الأنشطة الإنسانية والصحية في السودان وغزة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.

وناقش وزير الصحة والسكان المصري خالد عبد الغفار، خلال اجتماعه مع منظمة الصحة العالمية، مستجدات التمويل لضمان استمرارية الأنشطة الصحية، وتعزيز الرعاية الطبية للفلسطينيين والسودانيين داخل المستشفيات المصرية، وتعزيز جهود الطب الوقائي والاستجابة للاحتياجات الصحية العاجلة. كما بحث الاجتماع مستجدات الأوضاع الصحية في السودان وقطاع غزة.

ورشة للحكي بالفنون تستهدف اللاجئين السودانيين

القاهرة: (ديسمبر)

انطلقت في الأول من نوفمبر الجاري وحتى الثالث منه فعاليات ورشة العمل الثالثة (روابط للحكي بالفنون)، التي ينفذها مركز خدمات التنمية (CDS) بالتعاون مع مؤسسة كريسب (Crisp)، وبدعم من وزارة الخارجية الألمانية.

وتمثل الورشة مساحة إبداعية للاجئين السودانيين في جمهورية مصر من خلال إتاحتها الفرص للتعبير عن تجاربهم الشخصية، وتحويل حكاياتهم إلى أشكال فنية وإبداعية مختلفة تشمل الرسم والموسيقى والتصوير والكتابة وغيرها من وسائل التعبير للحكي بالفنون. وتهدف مبادرة (روابط) إلى إبراز أصوات الشباب ونشر رسائل تعزز قيم التنوع الثقافي والاحترام والتعايش، ومحاربة التمييز والعنصرية والصور النمطية في المجتمعات. كما تسعى المبادرة أيضاً إلى أهمية تعزيز الترابط الاجتماعي وبناء مساحات للحوار والتفاهم بين مختلف الفئات والثقافات في مصر، والمساهمة في ترسيخ خطاب عام أكثر شمولاً واحتراماً، خاصة أن المبادرة تتعامل مع كل الفئات المختلفة باعتبارهم شركاء مساهمين في تعزيز قيم التعايش والتفاهم في المجتمع السوداني.



البديـــل المدنـي



المسألة ليست أن حمدوك أقوى من البرهان عسكرياً؛ بل إن وجوده يطرح احتمالاً سياسياً مختلفاً عن الاحتمال الذي قد تفضله القيادة العسكرية: أن تنتهي الحرب بترتيب يعيد تعريف العلاقة بين الجيش والدولة، ويجعل السلطة المدنية والمساءلة الديمقراطية جزءاً من مستقبل السودان.

وفي هذه الحالة، يكون التخوين مفيداً للبرهان بثلاثة معانٍ مترابطة:

نزع الشرعية عن حمدوك ورفاقه: بتحويلهم من خصوم سياسيين إلى متهمين في وطنيتهم.

التحكم في المستقبل: تضييق الخيارات المطروحة عند التفاوض على السلطة بعد الحرب.

تجنب سؤال المسؤولية: دفع النقاش بعيداً عن الانقلاب ومسار الانتقال وأسباب الحرب، نحو ولاءات الأشخاص وانتماءاتهم.

ما لم يخطر للبرهان أن استبعاد حمدوك يمنحه هامشاً أوسع للتحكم في العملية السياسية، لكنه لا يمنحه بالضرورة شرعية أوسع للحكم. فالدولة التي لا تسمح بالاعتراض على رواية القيادة، ولا تميز بين المعارضة والخيانة، قد تستطيع فرض الصمت لبعض الوقت، لكنها لا تستطيع بذلك وحده إنتاج توافق وطني أو سلام مستدام.

حين يصبح عدد المتابعين حجة في مواجهة العقل



أخطر ما في ظاهرة «اللايفاتية» ليس صناعتها لمشاهير بلا معرفة ولا أخلاق ولا معايير، بل صنعها لجمهور يتراجع لديه التمييز بين (الرأي والحقيقة)، وبين (الظن واليقين)، و(الادعاء والبرهان)، و(المعلومة والشائعة)، و(التفسير والتضليل)، و(الانطباع والدليل)، و(التبسيط والتسطيح)، و(الثقة والكفاءة)، و(الانتشار والمصداقية).

حينها يتغير المنطق؛ فبدلاً من مطالبة (الانصرافي أو بسيوني أو خال الغلابة أو أم وضاح أو الربيع وغيرهم) بإثبات صحة ما يقول، يُطالب منتقدوه بتفسير كيف يمكن أن يكون مخطئاً وكل هؤلاء الناس يتابعونه ويصدقونه.

عندما يسود هذا المنطق، يتحول (عدد المتابعين) من مجرد رقم إلى حجة في مواجهة العقل. وتصبح كثرة المتابعين شهادة كفاءة، وحجة على الصواب، وإعفاءً من تقديم الدليل.

وهكذا لا تعود الحقيقة هي ما تؤيده الأدلة، بل ما يصفق له الجمهور؛ ولا يصبح الخبير هو من يعرف أكثر، بل هو من يتابعه الناس أكثر. فهو خبير، عليم، لا يُناقَش في حجته، وكل من ينتقده عرضة للاشتباه في الذمة والأخلاق والموقف السياسي والانتماء الوطني.

وهذا هو الواقع الذي نعيشه اليوم؛ رضينا أم أبينا.

باسم كرامته أشعلوا حرباً، ثم صادروا صوته وادّعوا تمثيل إرادته



من أكثر الظواهر إثارة للتأمل في الخطاب السياسي السوداني تلك الجرأة التي يتحدث بها قادة عسكريون وسياسيون وناشطون ومؤثرون باسم الشعب، ويقدمون مواقفهم وقراراتهم باعتبارها استجابة لإرادته، وتجسيداً لتطلعاته، وتعبيراً عن خياراته، وكأنهم استفتوه فرداً فرداً، أو حصلوا منه على تفويض لا يقبل المراجعة.

يتحدث كل طرف عن «إرادة الشعب السوداني» بثقة مطلقة، ويعلن أنه يعرف ما يريده السودانيون، وما يرفضونه، وما يستحقونه، بل وما ينبغي أن يضحّوا من أجله. وكل ذلك دون أن يوضح كيف عرف هذه الإرادة، ومن استشار، ومن فوّضه، وما إذا كان الذين يتحدث باسمهم يوافقونه أصلاً؟.

وفي سودان الحرب، تتضاعف خطورة هذه الظاهرة؛ فهناك من يبرر استمرار القتال باسم الشعب، ومن يعلن أن الشعب اختار هذا القائد أو رفض ذاك، بينما ملايين السودانيين مشردون ونازحون ولاجئون، منشغلون بتأمين حياتهم وأسرهم، ولم تتح لهم بالضرورة فرصة التعبير الحر والآمن عن خياراتهم.

والسؤال الذي يتجنبه المتحدثون باسم الشعب: ماذا عن الصامتين؟.

من قال إن «اللايفاتية الانصرافيين» و«القونات» النائحات، والكتّاب المأجورين، والمصفقين لهم في فضاءات التواصل الاجتماعي، هم صوت الشعب السوداني والممثلون لإرادته؟ ومن منح هؤلاء حق اختزال شعب بأكمله في جمهور بث مباشر، أو تحويل المشاهدات والإعجابات والهتافات إلى تفويض وطني؟ وبأي منطق يصبح ضجيج المنصات تعبيراً عن إرادة الملايين، بينما يُستبعد من الحساب من لا يملكون هاتفاً أو إنترنت، أو من لا يجدون وقتاً للصراخ وسط معركتهم اليومية من أجل البقاء؟.

من قال إن صمت هؤلاء موافقة؟ ومن قال إن عدم اعتراضهم تأييد؟ ومن منح أحداً الحق في تحويل عجزهم عن التعبير، أو خوفهم من عواقبه، أو انشغالهم بالبقاء أحياء، إلى تفويض سياسي مفتوح؟.

إن الصمت ليس موقفاً واحداً؛ فقد يكون خوفاً، أو إنهاكاً، أو احتجاجاً، أو يأساً، أو امتناعاً واعياً عن الانحياز. ولذلك لا يجوز تحويله تلقائياً إلى دليل على الرضا، مثلما لا يجوز الجزم بأنه رفض.

والمفارقة الأكثر إيلاماً أن بعض الذين يتحدثون باسم الشعب لا يطالبون بسماع صوته بقدر ما يطالبونه بالتصديق على ما قرروه نيابة عنه. وهنا تنقلب العلاقة بين الشعب ومن يدّعون تمثيله؛ فبدلاً من أن يستمد المتحدث شرعيته من تفويض المواطنين، يمنح نفسه التفويض أولاً، ثم يطالب المواطنين بالاعتراف به، ويعامل المعترضين باعتبارهم خارجين على إرادة شعبية لم تُختبر أصلاً.

وفي سودان الحرب، ربما يكون السؤال الأجدر بالتوجيه إلى كل من يزعم أنه يجسد الإرادة الشعبية: من فوّضكم؟ ومن استشرتم؟ وبأي حق تتحدثون باسم ملايين السودانيين الذين لم تسألوهم، ولم تسمعوا أصواتهم، ثم حوّلتم صمتهم إلى موافقة على ما تفعلون؟.

فالشعب ليس شاهداً تستدعونه لتأييد قراراتكم، ولا توقيعاً على بياض يمنحكم حق التصرف في مصيره.

الشعب صاحب الإرادة، لا مجرد اسم يتحدث به الآخرون؛ ومن لم يسأله لا يملك أن يجيب نيابة عنه.

المستفيدون من استمرار الحرب وتأجيل الانتقال المدني



ليست الحرب السودانية مجرد صراع على الأرض والسلاح؛ إنها أيضاً ساحة تتقاطع فيها مصالح قوى عسكرية تسعى إلى الاحتفاظ بالقرار، وشبكات من النظام السابق تخشى فقدان نفوذها، ومجموعات اقتصادية تستفيد من غياب الرقابة، وسياسيين وقادة مسلحين يرتبط وزنهم بترتيبات السلطة القائمة. وإلى جانب هؤلاء، ثمة كتّاب ومؤثرون وقونات تحولت الحرب لدى بعضهم إلى مصدر للانتشار والدخل، عبر التعبئة والاستقطاب وترويج الروايات المتصارعة.

هؤلاء يتكسبون من الحرب؛ نفوذاً وموارد وامتيازات، أو جمهوراً وعوائد مالية.

وإذا توقفت الحرب وعادت السلطة للمدنيين، فإنهم يخسرون غياب الرقابة، واحتكار القرار، وشبكات المصالح والحصانات التي قد تنكشف مع استعادة مؤسسات الدولة.

هنا تبرز حساسية حمدوك وما يمثله من عودة محتملة للمسار المدني والمساءلة. فالسؤال ليس: من يرفع شعار الوطنية؟ بل: من يقبل بدولة لا تمنح أحداً سلطة أو امتيازاً خارج القانون؟.

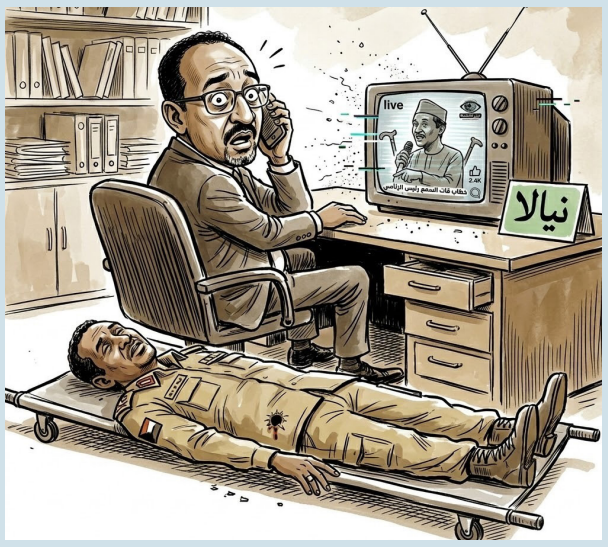
«شرُّ البليّة»
«عندما تتجاوز المأساة حدود العقل!»
صفحة نصف شهرية ■ العدد «الرابع»

ديسمبر
https://decembernews.com
الخميس 5 نوفمبر 2026م
16
الأخيرة 1

حميدتي مات تاني

بلبوسي: انقلاب 25 أكتوبر أعظم يوم في التاريخ

البرهان يعود من موسكو بـ«دكتوراه وصف تاني»



جعفر البلبوسي: انقلاب 25 أكتوبر أعظم يوم في تاريخ السودان

الخرطوم: «شرّ البليّة»

رفع البلبوسي علي جعفر يوم 25 أكتوبر 2021 إلى مرتبة «أعظم يوم في تاريخ السودان الحديث»، مانحاً إياه المركز الثاني بعد الاستقلال، فيما تراجعت ثورات أكتوبر 1964 وأبريل 1985 وديسمبر 2018 إلى مراتب متأخرة في قائمة الإنجازات الوطنية، وفقاً لترتيبه الجديد للتاريخ السوداني.

وأوضح جعفر أن عبود ونميري والبشير كانوا دكتاتوريين، لكنهم «وطنيون»، في توليفة سياسية تجمع بين الاعتراف بطبيعة أنظمتهم العسكرية ومنحها شهادة وطنية في الوقت ذاته.

وخصّ جعفر قادة انقلاب 25 أكتوبر، وعلى رأسهم الفريق أول عبد الفتاح البرهان، بتحية خاصة، مخاطباً إياهم بعبارة «إخوانه الأمجاد» في قيادة الجيش السوداني العظيم. لكنه أسقط من قائمة التحايا قائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو، الشريك الأبرز للبرهان في الانقلاب، والذي أصبح لاحقاً، في قاموس جعفر السياسي، مرتزقاً.

وهنا تبرز المفارقة، هل كان حميدتي شريكاً في المجد يوم 25 أكتوبر، ثم استيقظ مرتزقاً في مرحلة لاحقة؟ أم أن الذاكرة السياسية باتت تعمل بخاصية «الحذف والتعديل»، بحيث يُعاد توزيع الأدوار وفقاً لمواقع أصحابها الراهنة، لا وفقاً لما فعلوه بالأمس؟.

في هذه الرواية المنقحة للتاريخ، تتراجع سنوات القمع تحت الأنظمة العسكرية إلى هوامش الحكاية، وتغيب تضحيات الثوار الذين أسقطوا تلك الأنظمة عن سجل الأمجاد، فيما يُعاد تقديم انقلاب 25 أكتوبر بوصفه مناسبة وطنية، والحكم المدني بوصفه احتلالاً، ويُعاد تصنيف شركاء الأمس بين أبطال ومرتزقة، وفقاً لمقتضيات الموقف السياسي الراهن.

«دس المحافير» دبلوماسياً: حين تكتشف الحكومة أن المجاعة مجرد «وهم بصري» وتوظيف غربي

تقرير: «شرّ البليّة»



في إنجاز غير مسبوق في مجال «الهندسة المعرفية»، نجحت وزارة الخارجية السودانية، تحت مظلة الحكومة المعينة من قبل الفريق أول عبد الفتاح البرهان، في دحض قوانين الفيزياء والاقتصاد معاً. فبينما أصدرت 34 دولة ومنظمة دولية (بما فيها الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي) بياناً مشتركاً يحذر من أن 19.5 مليون سوداني (41% من السكان) يواجهون انعداماً حاداً في الأمن الغذائي، خرج الناطق الرسمي ليعلن للعالم خبراً يثلج الصدر: «الوضع الغذائي في البلاد مطمئن».

تتجاوز حكومة كامل إدريس إنكار الواقع إلى تأسيس «مدرسة فكرية» قاعدتها أن الكارثة تظل خارج الحساب ما لم تمنحها السلطة اعترافها الرسمي. ووفق هذا المنطق، تتحول المجاعة إلى «توظيف سياسي» تمارسه دول غربية شريرة، غايته «إنقاذ المليشيا المتمردة من سلسلة الهزائم المستمرة». ويُغفل هذا الخطاب ما فاقم المجاعة من حرب طاحنة، وتدمير متعمد للبنية التحتية، وحصار منهجي للمساعدات.

المفارقة المأساوية في هذا البيان تكمن في «الاعتراف القسري» المقنع بإنكار. فالحكومة تعترف ضمنياً بوجود «شح في الأمطار بسبب ظاهرة النينو»، و«اتساع مساحات التصحر»، والأهم من ذلك، «نزوح المواطنين قسرياً من مناطق الزراعة». لكن المعادلة السحرية التي توصل إليها المستشارون هي أن كل هذه الكوارث الطبيعية والبشرية مجتمعة، لا تكفي لإحداث مجاعة، طالما أن «المخزون الاستراتيجي» (الذي لم يحدد أحد مكانه أو حجمه) لا يزال صامداً بوجه العبث والنهب!.

إن تحويل «الأزمة الإنسانية» إلى «سلاح استراتيجي» تستخدمه الحكومة يكشف عن حسابات سياسية تتقدم فيها اعتبارات الحرب على احتياجات المدنيين. ويضع رفض «الهدنة الإنسانية» مسألة الجوع في صلب استراتيجية الضغط على الخصم، إذ تتحمل المناطق المحاصرة والمدنيون كلفة استنزافه عبر التجويع، بينما تخشى الحكومة أن يُفسَّر مرور المساعدات دولياً باعتباره «تسهيلات للمليشيا». وضمن هذه المعادلة، يُعامل الجوع بوصفه «أثراً جانبياً» للمعركة، فيما يُصوَّر الاعتراف بحجمه وتداعياته باعتباره «خيانة وطنية».

ولإضفاء مزيد من السريالية على المشهد، اختتم البيان بالتفاخر بتسهيل الحصول على التأشيرات و«إذونات الحركة» للعاملين في المجال الإنساني. وهي جملة تبدو وكأنها كُتبت في كوكب موازٍ، حيث لا يعرف كاتبها أن نفس «إذونات الحركة» هذه تتحول إلى متاهة بيروقراطية تستغرق أشهراً، وأن الطائرات المحملة بالغذاء تُحجب عن دارفور بحجج أمنية واهية، بينما يتضور الأطفال جوعاً على بعد كيلومترات من مخازن الحبوب.

بينما تتقن أجهزة الدولة «فن دس المحافير»، وتواري رؤوسها في رمال الإنكار الرسمي، يواجه المواطن السوداني المعادلة مكشوفاً، بلا «محفة» تحميه من وطأة الحقيقة. تصله بيانات «الوضع المطمئن»، فيما تختبر أمعاؤه الخاوية حقيقة الجوع، وقد انحصر «مخزونه الاستراتيجي» في صبر يوشك على النفاد. وعلى رقعة الشطرنج الدبلوماسية، تتحول مأساته إلى «ورقة ضغط» يتداولها طرفان يمارسان القتل، فيما يتولى أحدهما أيضاً ممارسة النفي.

كاتب بلبوسي:
حميدتي مات تاني

الخرطوم: «شرّ البليّة»

أعلن الكاتب الصحفي «البلبوسي» مزمل أبوالقاسم عن تدمير مقر إقامة قائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو عبر غارة جوية نفذها الجيش في مدينة نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور.

وأضاف أبوالقاسم أنه واستناداً على معلومات تلقاها من ناس في الاستخبارات فإن عملية نوعية عبر سلسلة من الغارات الجوية استهدفت في مقتل أحد حرس دقلو ويجري التقصي عن مصير دقلو وعدد من كبار قيادات الدعم السريع.

لكن المفارقة أن الجثة الرئيسية للحدث بقيت في حالة «قطة شرودنغر» بين الموت المؤكد والقيامة الرقمية، لتطرح على السودانيين سؤالاً وجودياً جديداً كيف تقتل دقلو للمرة الثانية بعد أن تم قتله في الأيام الأولى من الحرب، ثم تكتشف أنه يحتاج إلى «مؤثرات بصرية» ليثبت أنه لا يزال على قيد الحياة؟.

وللمفارقة تتم محاكمته دون ضجيج إعلامي في بورتسودان من دون أن يجرؤ محام على الطعن في الإراء باعتبار أن الإجراءات القانونية تسقط في حق الميت، وهناك عشرات الشهود الذين يمكن الاستعانة بهم ليؤكدوا أمام المحكمة مقتل حميدتي.

وقبل أن يستقر غبار القصف، سارعت «وزارة الإحياء الرقمية»، التابعة للدعم السريع، بنشر مقطع فيديو يثبت بقاء القائد. لكن هذا المقطع تحول إلى ورشة عمل مفتوحة لمحللي الشبكات.

المراقبون البلابسة لاحظوا ظواهر تتحدى قوانين البصريات والمنطق، عصا يتكئ عليها القائد في لقطة، تتحول فجأة إلى ملقاة على الأرض في اللقطة التي تليها، ويتغير طولها كأنها من إكسسوارات ساحر مسرحي. وفي لقطات الزاوية البعيدة، يظهر شخص بجلابية بيضاء يتغير لونها في أجزاء من الثانية، مع حركات يد متشنجة في مقاطع قصيرة، تتناقض مع جمود الجسد الكامل في مشاهد أخرى. إنها بصمات كلاسيكية إما لتقنيات «الشاشة الخضراء» المستعجلة، أو لتوليد الذكاء الاصطناعي الذي لم يكتمل بعد.

لكن «التضليل المكاني» كان أكثر فضيحة من التضليل الرقمي. فافتراض أن التصوير تم في وادي «نيالا» أو «برلي» يصطدم بواقع جغرافي مريب: وادٍ عام يُفترض أنه متنفس للسكان، يظهر خالياً تماماً من أي مواطن عابر، أو مبان على الضفتين، أو أي علامة مألوفة في الخارطة. إنه أستوديو صحراوي معقم، يُباع على أنه ساحة قيادة.

«دُرَر»

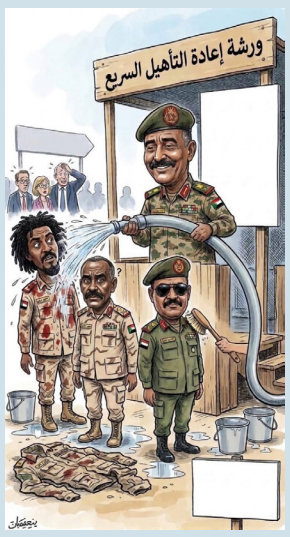
«لو الجيش المصري أسقط ليك ورقة في قريتك ناهيك عن الحدود قال ليك اطلع سبب واحد يخليك قاعد فيها مافي، وموضوع السيادة دا حق الدولة تحرسه وللأ تفرط فيه».

عمار السجاد
قيادي إسلامي داعم للجيش

● نافذة جديدة تسلط عدسة التكبير الساخر على تصريح واحد يجمع بين العبث، وانزياح الواقع، وإعادة تعريف المفاهيم الوطنية بأسلوب يثير الحيرة والاستغراب.

مصنع التلميع: كيف يتحوّل قادة الانتهاكات إلى «عائدين إلى حضن الوطن»؟

تقرير: «شرّ البليّة»



افتُتح موسم جديد في ورشة «إعادة التأهيل السريع»، لا يحتاج المتقدم إليه إلى اعتذار ولا إلى مراجعة، بل إلى حوار صحفي وفريق علاقات عامة وذاكرة انتقائية. المنتج النهائي قائد سابق في الدعم السريع، يخرج من الورشة وقد غُسل ماضيه وكُوي سجله وسُلّم إلى الجمهور باعتباره «وطنياً أصيلاً» تأخر في الإعلان عن وطنيته.

تصدّر العميد علي رزق الله «السافنا» الدفعة بحوار صحفي قدّم فيه نفسه رجلاً للجيش داخل الدعم السريع. يقول إنه كان يسحب قوات المليشيا إلى بارا لتقع في قبضة الجيش، وإنه أمدّ المؤسسة العسكرية بـ163 مدفعاً، وإن مهمته الطويلة كلّفته 47 إصابة. ويضيف أنه «أنضف من الدعم»، ولم يفضّ اعتصاماً ولم يدخل بيوت المواطنين، ورفض أن يعمل تحت قيادة «حكمدار».

هذه رواية اختراق محكمة، لا ينقصها إلا شيء صغير، أن يكتشفها أحد قبل أن ينتهي صاحبها من أداء المهمة. فقد أُعلن الاختراق بعد الانشقاق، وانكشف العميل السري يوم صار الكشف مفيداً.

ما إن تُغلق صفحة السافنا حتى تُفتح صفحة النور قبة. وبحسب قراءات متداولة في الوسط الصحفي، تجري عملية «غسيل» منظمة للرجلين عبر فريق من الصحفيين المحسوبين على التيار الإسلامي. الخطاب المطلوب أن قبة لم يشارك في قتل سكان الخرطوم والجزيرة، فهو «جنجويدي معقول» اقتصرت أنشطته على دارفور. وهذه، في ميزان المحاسبة الجديد، درجة مخففة.

أما المسرحية التي يجري إعدادها في الكواليس، فتضع هذه القراءات غايتها في تهيئة الرأي العام لتقبّل مليشيا جديدة بقيادة المنشقين، يُراد استخدامها في مواجهة محتملة مع الحركات الدارفورية المتحالفة مع البرهان، لا في قتال الدعم السريع. وتظل هذه الرواية منسوبة إلى أصحابها، من دون تحقق مستقل من صحتها. وبحسب هذه القراءات نفسها، فإن الأسلوب مجرّب. فقد سُبق بنماذج مثل كيكل وغيره، ممن أُعيد تقديمهم بعد «إزالة التشوهات التي لحقت بصورتهم إبان الحرب».

في عادة فنيي المونتاج أن يعرضوا العمل بعد اكتمال المونتاج، لكن لندن أفسدت الموعد. ففي الذكرى الأولى لسيطرة الدعم السريع على الفاشر، فرضت بريطانيا عقوبات (تجميد أصول وحظر سفر) على 15 من قادة الجيش والدعم السريع والمجموعات المرتبطة بهما، بسبب انتهاكات جسيمة بحق المدنيين بينها العنف الجنسي. وفي القائمة النور أحمد آدم «النور القبة»، وقد ذكر البيان وجوده في الفاشر ودوره البارز في حصارها والهجوم عليها. وإلى جانبه «السافنا»، الذي وصفه البيان بأنه انتقل من الدعم السريع إلى معسكر الجيش.

أي أن «الجاسوس الوطني» و«الجنجويدي المعقول» وجداً نفسيهما على قائمة واحدة، في يوم واحد، أمام اسم واحد هو الفاشر.

وتكتمل الصورة حين يشارك القبة، المدرج على اللائحة بسبب الفاشر، في إحياء ذكرى سيطرة الدعم السريع عليها، بينما يغنّي له مؤيدوه «قبة حرّر لي دارفور». وهكذا يجتمع في شخص واحد المعاقب دولياً والمحرَّر المرتقب والبطل المستجد، وهو ما يعجز عنه أي سيناريو.

إذا كانت كل المليشيات قد خرجت من رحم الجيش، فلماذا يطلب قادته من الشعب أن يقاتلها معهم؟ وإذا كان الجميع مخترقاً من الجميع، فمن قاد الحرب؟ ومن أصدر الأوامر ومن نفّذ؟ وإذا كان الانشقاق يمنح البراءة تلقائياً، فمن يتحمل مسؤولية ما سبق لحظة الانشقاق؟.

الجواب في تقديرنا أن الجيش يحتاج إلى إعادة هيكلة وتأهيل على يد حكومة مدنية، فالعسكريون غير مؤهلين لهذه المهمة، خلافاً لما يعتقد كثيرون. أما المنشق فمراجعة موقفه ممكنة وضرورية، لكن الانتقال إلى الجهة الأخرى لا يُسقط المساءلة، ولا يصلح بديلاً منها. والذين فقدوا بيوتهم وأهلهم لم يكونوا يشاهدون المسلسل من خلف الشاشة.

ثلاثة مكاسب من زيارة البرهان إلى موسكو: دكتوراه فخرية، وموقع بالصف الثاني، وتعريب بصري للطائرة

الخرطوم: «شرّ البليّة»



عاد البرهان من موسكو محمّلاً بحزمة من المكاسب التي يصعب حصرها في بيان دبلوماسي واحد؛ دكتوراه فخرية، وموقع في الصف الثاني للصورة التذكارية للقمة، وتعريف وكالة السودان للطائرة التي أقلت البرهان.

منحت الجامعة الحكومية الروسية للعلوم الإنسانية البرهان دكتوراه فخرية، تقديراً لدوره في تعزيز العلاقات السودانية الروسية. وهكذا أضاف قائد الجيش لقباً أكاديمياً إلى ألقابه العسكرية.

في لقائه بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، عرض البرهان إتاحة فرص للتنقيب عن الذهب والمعادن، واقترح إنشاء منطقة اقتصادية روسية على البحر الأحمر، إلى جانب مشروعات للتخزين والسكك الحديدية.

وبذلك انتقلت العلاقات من مرحلة تبادل الزيارات إلى مرحلة تبادل العروض، السودان يفتح أبواب الذهب والساحل، وروسيا تفتح أبواب التعاون. أما ما سيعود على السودان من هذه الشراكة، فسيكون موضوعاً مناسباً لبيان لاحق.

لم تكتمل المفارقات عند حدود الدبلوماسية؛ فقد وصل البرهان إلى موسكو على متن طائرة روسية تحمل علم روسيا وكتاباتها الأصلية، واسمها «فالنتينا تيريشكوفا».

لكن صور الرحلة التي نشرتها وكالة السودان للأنباء بدت أكثر حرصاً على إبراز العلم السوداني وشعار الدولة، مع غياب الكتابات الروسية الظاهرة على جسم الطائرة. في المقابل، احتفظ فيديو مجلس السيادة بالتفاصيل التي لم تظهر في صور الوكالة.

وهكذا توزعت الأدوار بسلاسة، روسيا تكفلت بالطائرة، والبرهان بالرحلة، وسونا تكفلت بإعادة جنسيتها إلى السودان.

أما المفارقة الإقليمية، فجاءت من إثيوبيا.

ففي التوقيت نفسه، أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد تسلّم بلاده 12 مقاتلة روسية من طراز «سوخوي35-»، مع ترتيبات للحصول على أربع بطاريات دفاع جوي «إس400-».

وبينما احتفى أبي بطائراته الجديدة، عاد البرهان من موسكو بدكتوراه فخرية ومقترح منطقة اقتصادية على البحر الأحمر. ويبدو أن لكل بلد طريقته في ترجمة الشراكة الروسية: إثيوبيا تستلم الطائرات، والسودان يستلم الشهادات والوعود.

خلاصة الزيارة ذهب البرهان إلى موسكو بحثاً عن شراكة استراتيجية، فعاد بدكتوراة فخرية وصورة رسمية في الصف الثاني وطائرة روسية بملامح سودانية.

ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
5 نوفمبر 2026م
https://decembernews.com
منصاتنا على
@JaridatDecember
يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com



أفق بعيد

فيصل محمد صالح

التبريرات التي يقدمها بعض المدافعين عن الدعم السريع لجريمة تدمير محطات الكهرباء في كل ولايات السودان هي تبريرات فطيرة لا تصمد أمام المنطق السليم والمعايير الدولية للحروب التي توصلت إليها البشرية من خلال تجربتها الإنسانية الطويلة.

محطات الكهرباء جزء من البنيات الأساسية للبلاد، يستفيد منها السكان المدنيون بصورة أساسية، والاعتداء عليها وتعطيلها هو عمل عدواني مباشر على المدنيين، يدخل تحت طائلة جرائم الحرب المدونة في كل القوانين والمواثيق الدولية. وغير ذلك، فإنه نوع من المعارك الجبانة، حين يترك المقاتل مواجهة مقاتل مثله في ساحة المعارك المعروفة، ويفضل أن يوجِّه فوهة بندقيته أو مدفعه أو طائرته المسيّرة نحو الأهداف المدنية، فيغلق أبواب المستشفيات أمام المرضى، والمدارس ومكاتب خدمات المواطنين، ويحرق قلب أمٍّ فسد الطعام الفقير والقليل الذي وضعته في ثلاجتها الصغيرة لتطعم صغارها.

القول بأن الكهرباء تستخدمها أيضاً الوحدات العسكرية لا يصلح مبرراً؛ فكل ما يخدم المدنيين يمكن أن يخدم المقاتلين من كل طرف: محطات المياه والكهرباء والطرق والجسور، وطالما دخل المدنيون في الخط، فهذا يجب أن

نعم، إنها الحرب.. وهذه جرائم الحرب

يعصمها من الاستهداف والتدمير.

سيقول قائلهم: أولم تدمر طائرات الجيش الجسور والكباري في العاصمة، كما استهدفت المباني الحكومية في وسط الخرطوم، بل ومصفاة الجيلي، وقتلت المدنيين في مناطق دارفور وكردفان؟ نعم، لقد فعلت، وقد كتبنا عن ذلك ما كتبنا، ونالنا قسط كبير من الأذى والشتائم... فهل هذا هو المبرر الأساسي؟.

ارتكاب خصمك جريمة لا يصلح تبريراً لك عندما ترتكب الجريمة نفسها؛ لن تحصل على البراءة، ولن تكون بعيداً عن المحاسبة، إن توفرت ظروفها، بل ستشملك الإدانة والتجريم كما تشمل خصمك. بل الأقسى من ذلك أنه لا يحق لك بعد الآن إدانة جريمة تدمير الجسور والكباري أو تذكير الناس بها؛ فقد فعلت مثلها، وربما ما هو أكثر جرماً. كما أن مقالات وخطب تحرير المدنيين وتخليصهم من جرائم الفلول وغيرها قد سقطت مع كل قصف مسيّرة، كما سقطت من قبل في كل المناطق التي احتلها الدعم السريع وأذاق أهلها الويلات.

جرائم الحرب معروفة ومحددة، ولا تتعلق بالطرف الذي يرتكبها، فلا أحد سيكون بمنجاة من المحاكمة والعقاب تحت أي حجة، وبغض النظر عن الراية التي يقف تحتها. كما أن التسبب في زيادة معاناة المدنيين لن يتسبب في السخط على الحكومة، لأنها ترفض وقف الحرب وحدها، بل سيعم السخط كل الأطراف.

الحرب لعنة، والحرب الأهلية لعنة أكبر، ولن تفلح كل السرديات المضللة في إخفاء عورتها وتغيير وجهها وملامحها، سواء أسموها حرب تحرير أو غزواً أجنبياً أو حرب كرامة؛ فهي لا تفعل شيئاً غير إهدار كرامة المواطن السوداني داخل أراضيه وفي مناطق النزوح واللجوء.. فمتى نواجه الحقيقة؟.



مسألة

دكتور مرتضى الغالي

يغيب د.مرتضى الغالي عن كتابة عموده هذا الأسبوع، على أن يعاود الكتابة الأسبوع القادم.

نعم للتعليم.. لا للحرب



أماني أبو سليم

دفعت الحرب أزمة التعليم إلى مستوى يصعب حتى حصره وقياسه، رغم ما كان يعانيه من أزمات مزمنة قبل اندلاعها، حين كان ملايين الأطفال خارج المدارس. بحسب تقديرات اليونيسف، كان نحو 6,9 مليون طفل خارج المدرسة قبل الحرب، وارتفع العدد إلى نحو 14 مليون طفل خارج التعليم النظامي في أغسطس 2025. ورغم عودة بعض المدارس وتفاوت الأوضاع بين الولايات، يظل الانقطاع كارثياً.

وأثر الحرب على التعليم ليس خفياً يصعب إدراكه أو معرفة أثره. فكل أسرة لديها أبناء في مراحل الدراسة تعرف، من تجربتها، ما أصاب تعليمهم من انقطاع واضطراب وتعثر، وما واجهوه من صعوبة في مواصلة الدراسة أو الانتقال إلى مرحلة جديدة. ويمكن لكل أسرة مقارنة المسار الذي كان يفترض أن يسير فيه أبناؤها بما آل إليه واقعهم. إنها تجربة تكشفها حياة الناس كل يوم، دون الحاجة إلى قراءة تقارير.

لكن ماذا تعني هذه الأرقام والتجارب خارج حدود الإحصاء؟.

إن توقف التعليم يعني انقطاع سلسلة متصلة من اكتساب المعرفة والخبرة والمهارات، وهي سلسلة تتكون عبر الأجيال ويعتمد عليها المجتمع في إعداد كوادره.

فالطفل الذي لا يجد مدرسة قد يُحرم من أساسيات التعليم ويظل أمياً وجاهلاً، والطفل المنقطع عن المدرسة تتأثر فرص تقدمه في المراحل التعليمية، والطالب الذي تتوقف دراسته قد يفقد فرصة التخصص والتأهيل. أما في التخصصات التي تعتمد على التدريب والممارسة العملية، كالطب والتمريض، فإن انقطاع الدراسة والتدريب يترك فجوات يصعب تعويضها.

وهكذا نخسر كل يوم فرصاً جديدة لاكتساب المعرفة وتطوير المهارات وتوسيع الوعي ومواكبة ما يشهده العالم من تطور.

وفي الوقت نفسه، يغادر المعلمون وأصحاب الخبرات البلاد، أو يضطرون إلى ترك مهنهم، وهكذا تتسع فجوة التعليم والمعرفة، وتمتد آثارها إلى أجيال وأجيال تالية.

التعليم عملية متواصلة لإنتاج المعرفة ونقل الخبرة وتطوير الوعي. ومن دونه تتراجع قدرة الناس على التفكير والتحليل والتمييز، وتضعف قدرة المجتمع على فهم ما يجري حوله ومساءلة من يديرون شؤونه والمشاركة في تقرير مستقبله، أو باختصار، من دونه تغوص المجتمعات في الجهل وآثاره التي لا تخفى على أحد.

يقدم بيان لجنة المعلمين السودانيين الصادر في 27 أكتوبر 2026 صورة مما يحدث. إذ تحدث عن تناقص أعداد التلاميذ والطلاب، خاصة في المدارس الطرفية، وعن معلمين يعجز بعضهم عن الوصول إلى مدارسهم بسبب تكلفة المواصلات، إلى جانب تدهور أوضاع المعلمين وما يصاحبه من إحباط وزهد في المهنة. وحذّر البيان مما وصفه بتجفيف التعليم الحكومي. وهي مؤشرات على ضياع القدرة على الحفاظ على المؤسسات التعليمية وإعداد الأجيال.

القوى البشرية هي الثروة القومية الأهم، وهي التي تمنح بقية الموارد قيمتها. فإذا كان السودان يمتلك النيل والأراضي الزراعية والذهب والمعادن والثروة الحيوانية ومصادر الطاقة، فما قيمة هذه الموارد من دون عقول وخبرات ومهارات قادرة على استثمارها وإدارتها وحمايتها؟.

لقد عانى السودان، حتى قبل الحرب، من ضعف قدرته على توظيف المعرفة والخبرات في استثمار موارده وإدارة ثرواته، فكيف سيكون الحال مع استمرار الحرب وما تسببه من تراجع مريع في التعليم وفقدان للكفاءات؟.

فالنيل لا يصنع وحده اقتصاداً زراعياً متقدماً، والذهب لا يتحول تلقائياً إلى ثروة. العلم والمعرفة والخبرة والعمل هي ما يحوّل الموارد إلى قيمة.

هنا سؤال مهم لا يمكن تجاهله: هل يصبح تجهيل المجتمع وإضعاف قدرته على العمل والوعي والنقد وسيلة للسيطرة عليه؟.

فالمجتمع الذي تتراجع فيه فرص التعليم وتضعف فيه أدوات المعرفة والمساءلة، يصبح أقل قدرة على حماية موارده وحقوقه، وأقل قدرة على محاسبة القوى التي تدير حاضره وتقرر مستقبله.

ومن هنا، لا يتعلق الأمر بخسارة التعليم وحده، بل بما قد تتيحه هذه الخسارة من فرص للتضليل والاستغلال والسيطرة. فمن الذي يستفيد من مجتمع أضعف تعليماً، وأقل قدرة على المساءلة؟.

ومن يؤيدون استمرار الحرب بدافع الانتصار على الباغي أو سعياً إلى الانتقام، عليهم أن ينظروا إلى ما يحدث خارج ساحات القتال. فمع كل ما أصاب الأمن والغذاء والصحة من دمار، إذا وجهنا أنظارنا إلى التعليم وحده، فهل ننتقم من الطرف الآخر أم من أنفسنا ومن أجيال قادمة لم تشارك في الحرب وستدفع ثمنها سنوات طويلة؟.

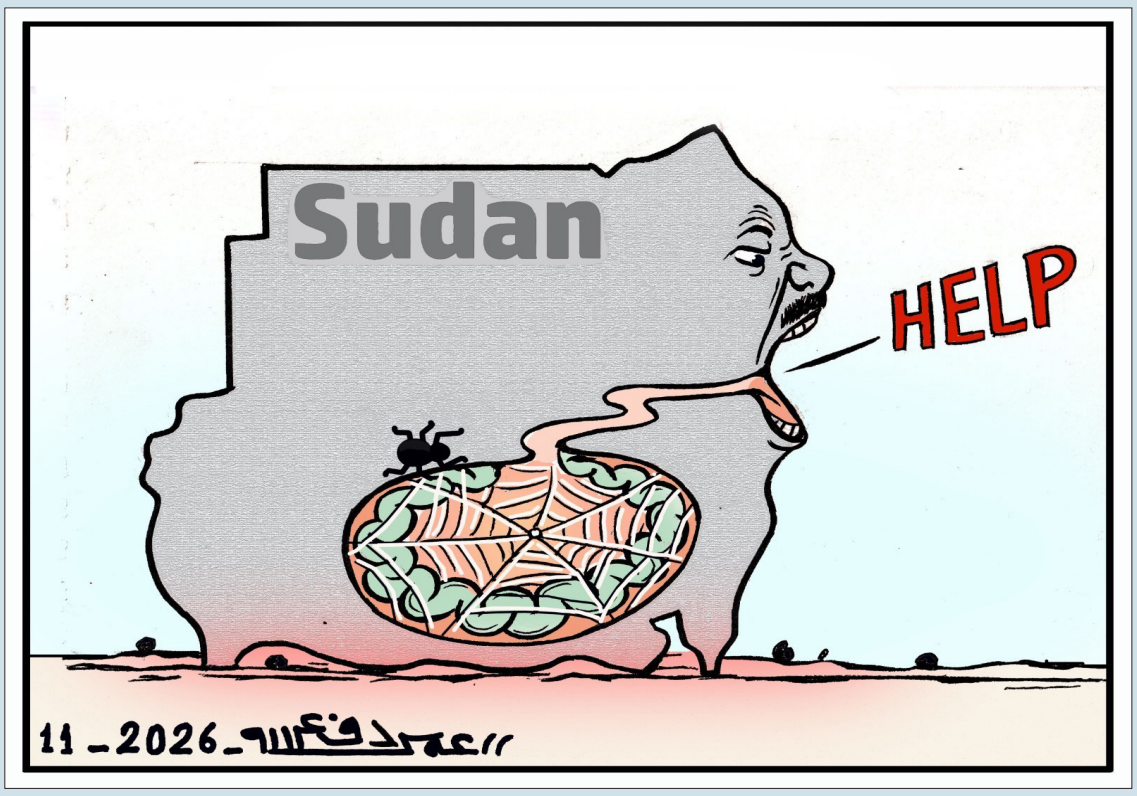
كيف يمكن لعاقل أن يرى ما يحدث للتعليم، وما يترتب عليه من فقدان للمعرفة والخبرات والكفاءات، ثم يواصل تأييد استمرار الحرب دون أن يجعل وقفها أولوية؟ وأي مكسب، مهما كان حجم الانتصار الذي يتطلع إليه، يمكن أن يعادل خسارة أجيال من المتعلمين، وتبدد الخبرات، وتراجع قدرة البلاد على بناء مؤسساتها وإدارة مواردها؟.

ما يعنيه أن تستمر الحرب يوماً إضافياً هو أن تتسع الفجوة المعرفية، وأن تُضاف أجيال جديدة إلى قائمة المحرومين من التعليم، وأن تُدفع أجيال جديدة إلى ظلام الأمية والجهل، فضلاً عن مغادرة مزيد من أصحاب الخبرات أو ابتعادهم عن مهنهم، وأن تصبح استعادة ما فُقد أصعب وأكثر تكلفة وتعقيداً.

وقف الحرب الآن يوقف إضافة خسائر جديدة، ويتيح إنقاذ ما تبقى من المؤسسات والكفاءات، وإعادة الأجيال المتضررة إلى مسارات التعليم، ومعالجة الفاقد التعليمي، ووقف الاستنزاف المستمر.

وقف الحرب دفاع عن حق الناس في التعليم، وقبله في الحياة نفسها والأمن والغذاء والصحة، وعن حق الأجيال القادمة في فرص الحياة والتطور والمواكبة.

إننا كل يوم نخسر جزءاً عزيزاً من حاضرنا، ونخسر معه القدرة على استعادته، وكل يوم إضافي في الحرب ينتزع من أجيال كاملة ما كان يمكن أن تصنعه لمستقبلها ولمستقبل البلاد.



الحركة الإسلامية؛ تُنكر ما صنعت وتتدثّر بأكفان ضحاياها!



رشاد عثمان

لم تبدأ مأساة السودان في الخامس عشر من أبريل 2023، كما لم تبدأ آزماته كلها في فجر الثلاثين من يونيو 1989؛ فقد ورثت الدولة، منذ «استقلالها الافتراضي»، أسئلة عميقة عن الهوية والمواطنة وعلاقة المركز بالهامش، إلى جانب حروب أهلية وتجارب ديمقراطية متعثرة وتدخل عسكري متكرر في السياسة. لكن انقلاب الإسلاميين كان منعطفاً فارقاً في تاريخ ذلك التعثر؛ إذ جاء محمولاً على مشروع أيديولوجي أحادي لإعادة صياغة الدولة والمجتمع، فكان، من هذه الزاوية، انقلاباً على فكرة السودان نفسها، على تعدده وعمقه الحضاري الممتد من نبتة وكوش، مروراً بمروي والمقرة وعلوة، وصولاً إلى سنار وسلطنات كردفان ودارفور وامتداداتها في العمق الأفريقي.

لم تغتصب الجبهة الإسلامية الحكم، إثر تجربة ديمقراطية متعثرة، لتبني دولة يتساوى فيها الناس على أساس المواطنة؛ بل جاءت لتغنم الدولة وتمكّن تنظيمها منها، فاختُزل الوطن في جماعة، والدولة في تنظيم، والمجتمع في أتباع وموالين و«أهل ذمة»! وفُرضت على بلد فسيفسائي التكوين هوية أحادية، قائمة على تدين شكلاني مفرط في التسييس وتصورات إسلاموعروبية فطيرة؛ فبما أُعيد تسعير حرب الجنوب، بكل تعقيداتها السياسية والتاريخية، بلغة الجهاد، واستُنفرت في دارفور الانقسامات القبلية والإثنية لمواجهة التمرد، وتداخل الصراع في جبال النوبة وغيرها من هوامش البلاد مع أسئلة الثقافة والانتماء، حتى صار الاختلاف السياسي، في أحيان كثيرة، اتهاماً في الدين والوطن معاً.

عبثوا بتاريخنا وذاكرتنا، بل وأحلامنا؛ دثّروا آلة الحرب بشعارات الجهاد، فصار القتل فضيلة والحرب عبادة، وتحوّل السودان إلى مستودع كبير للسلاح، وتخضت سهوله ووديانه وجواكيره بدماء الأبرياء. وفي الداخل، سُبِّست مؤسسات الدولة، وعُسكرت الحياة، ودُجّنت الجامعات والنقابات، وأُوهنت استقلالية القضاء والإعلام، فيما تحولت الخدمة المدنية إلى ساحة للتمكين والإحلال السياسي؛ وبينما كان السودان يُنحر من الوريد إلى الوريد، كانت شبكات التنظيم تعيد توزيع موارده وفرصه على أساس الولاء والمحسوبية، حتى التبست الحدود بين الدولة والحزب والأمن والمال.

لم تكن كل إخفاقات السودان من صنع الحركة الإسلامية؛ فقد ورثت اقتصاداً مثقلاً بالديون والاختلالات التنموية، ودولة أنهكتها الحروب والتفاوت بين المركز والهامش. لكنها أضافت إلى ذلك منظومة التمكين وشبكات المصالح، وحوّلت كثيراً من أزمات البلاد إلى أدوات للحكم، وأهدرت فرصاً كان يمكن أن تجعل الدولة أقدر على البقاء. أما أخطر ما فعلته، وأكثره اتصالاً بحرب اليوم، فكان توسيع عسكرة السياسة والاجتراء على مبدأ احتكار الدولة للعنف، حيث جعلت من القوات الموازية أداة مستقرة لإدارة صراعاتها، من الدفاع الشعبي إلى المليشيات القبلية في حروب الأطراف، وصولاً إلى البيئة التي خرجت منها قوات الدعم السريع.

وهنا يمتد أحد أكثر الخيوط دموية بين الثلاثين من يونيو والخامس عشر من أبريل؛ فالدعم السريع، الذي أصبح أحد طرفي الحرب المدمرة، لم يهبط على السودان من السماء، بل تمتد جذوره إلى المليشيات التي استعانت بها سلطة البشير في دارفور، قبل أن يُقنَّن وجودها وتُمنح المال والسلاح والنفوذ، حتى غدت قوة عسكرية واقتصادية وسياسية تنازع صانعها السلطة. غير أن مسؤولية النظام عن صناعة هذه القوة لا تُنقص شيئاً من مسؤوليتها المباشرة عن جرائمها الفادحة، كما لا تعفي قيادة الجيش من مسؤوليتها عن قراراتها، ولا القوى المدنية من أخطائها، ولا القوى الإقليمية والدولية من أدوارها في تغذية الحرب؛ فالمسؤولية لا تُنقل من فاعل إلى آخر، وإنما تتسع لكلّ بقدر فعله.

ولحرب الخامس عشر من أبريل أسبابها المباشرة أيضاً؛ فقد انفجر الصراع على السلطة والنفوذ بين قوتين مسلحتين داخل دولة واحدة، بعد الفشل في إعادة بناء المؤسسة العسكرية ودمج القوات، وفي أعقاب انتقال مضطرب انتهى بانقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر، قبل أن ينقلب حلفاء الأمس بعضهم على بعض. لكن السؤال الذي ينبغي ألا تسمح ضوضاء الحرب بإسكاته هو: كيف انتهى السودان، أصلاً، إلى دولة فيها جيشان، لكل منهما قيادته وسلاحه وموارده الاقتصادية وطموحه السياسي؟ لم يكن سقوط البشير قادراً، بين عشية وضحاها، على محو ثلاثة عقود من إعادة تشكيل الدولة؛ فقد بقيت شبكات المصالح ومراكز النفوذ والقوى المسلحة التي تضخمت في ظل نظامه، ثم جاءت سنوات الانتقال، بأخطاء المدنيين والعسكريين وتحالفاتهم الملتبسة، لتخيط الجرح على الصديد.

من بيوت الأشباح ومذبحة رمضان إلى حرب الجنوب ودارفور، ومن تفكيك الخدمة المدنية إلى عسكرة المجال العام وتكاثر القوى المسلحة؛ ليست هذه وقائع متطابقة، ولا يُختزل تاريخ كل واحدة منها في سبب واحد، لكنها تشكّل ملامح تجربة حكم تركت ندوباً عميقة في جسد الدولة والمجتمع. وها هو السودان، في بعض من حصاد «المشروع الحضاري»، يعود من وبال إلى وبال؛ فبعد أن تمزق من خاصرته جنوباً، تهدده «حروب القيمان» بمزيد من التمزق تحت وطأة العنصرية والتحشيد الأعمى، فيما تشتعل حواضره ويواديه ويتشرد أهله بين المنافي ومعسكرات اللجوء. إنها المأساة الملهاة: حرب الجنرالات والكارتيلات والإنكشارية والمليشيات، في صراع شبقي على السلطة والثروة والنفوذ، داخل دولة أُفرغت طويلاً من مؤسساتها حتى صارت البندقية فيها أسبق من السياسة.

غير أن المفارقة الأكثر فداحة هي الإصرار على رواية هذه المأساة وكأنها بدأت صباح الخامس عشر من أبريل؛ فوفق السردية التي يستميت الإسلامويون في تكريسها، تمردت المليشيا فهبّ حماة الوطن والدولة لمواجهتها، وكأنها لم تنشأ في كنف نظامهم ولم تتوحش في حروبه! لقد تمردت إنكشارية عمر البشير بالفعل، وارتكبت بحق السودانيين فظائع ستظل جرحاً غائراً في ذاكرة البلاد، لكن إدانتها لا تستوجب بتر الذاكرة: من سلّحها وشرعن وجودها واستعان بها وبأسلافها في دارفور، ومن فتح لقادتها أبواب المال والنفوذ حتى صارت جيشاً موازياً وكارتيلاً اقتصادياً ينازع الدولة نفسها؟.

هنا تبلغ المفارقة ذروتها؛ فالذين أسهم مشروعهم في صناعة دولة تتعدد فيها الجيوش وتتكاثر فيها المليشيات يقدم بعضهم نفسه اليوم حارساً للدولة الوطنية وذاكرتها، والذين دفعوا أجيالاً من شباب السودان إلى محارق الحروب تحت رايات الجهاد يتبرأ بعضهم من شباب يسقطون في حرب أخرى، ثم يتدثرون بدمائهم في خطاب البطولة والوطنية. هذه هي الحركة الإسلامية، كشأنها دائماً: تُنكر ما صنعت، وتتدثر بأكفان ضحاياها!.

وليست مواجهة هذه الحقيقة دعوة إلى الانتقام من الإسلاميين أو إقصاء السودانيين بسبب أفكارهم وانتماءاتهم؛ فالعدالة التي تقوم على الهوية السياسية ليست عدالة، والإقصاء الجماعي لا ينتج إلا دورة أخرى من الاستبداد. لكن لا خلاص بلا ذاكرة، ولا مصالحة بلا حقيقة، ولا إصلاح بلا محاسبة لا تستثني أحداً: إسلامياً كان أو علمانياً «تنويرياً»، عسكرياً أو قائداً لمليشيا أو مسؤولاً مدنياً؛ كلٌ بقدر ما ارتكب وبقدر مسؤوليته، لا بلون هويته السياسية أو عدد النياشين على صدر بزته العسكرية.

والخلاص يبدأ باستعادة الدولة من التنظيمات والكارتيلات والجيوش والمليشيات وشبكات المصالح، وبناء جيش مهني واحد تحت سلطة مدنية دستورية، وإعادة تأسيس المواطنة على حقيقة تأخر السودان كثيراً في التسليم بها: أن هذا البلد، بكل فسيفسائه وتعقيده، هو ملك للجميع، ولا سبيل لإدارته عبر فوهات البنادق. ولم تكن ذروة الخطيئة في أن الإسلاميين طرحوا رؤية لإدارة الدولة؛ فمن حق أي تيار أن يحمل رؤيته وأن يسعى، عبر الإرادة الحرة للشعب، إلى تحقيقها، وإنما كانت في ظنهم، المدفوع بتخييل الأيديولوجيا، أن في مقدورهم، وحدهم، لا شريك لهم، أن يكتبوا الفصل الأخير من تاريخ السودان بأسنّة الرماح!.